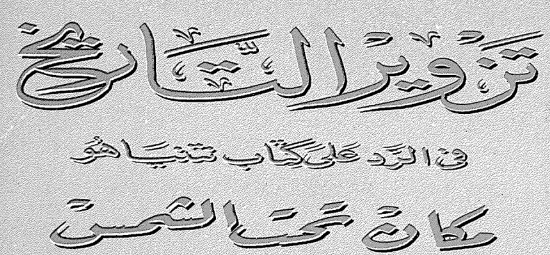
الدكتور فايز رشيد



دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع

تزوير التاريخ

تزوير التاريخ

في الرد على كتاب نتنياهو

مكان تحت الشمس

الدكتور فايز رشيد



الكتـــــاب : تزوير التاريخ

المؤلـــــف: الدكتور فايز رشيد

تاريخ النشر : ١٩٩٨م

الناشــــــر : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع

عبده غريب

شركة مساهمة مصرية

المركز الرئيسى : مدينة العاشر من رمضان

والمطابـــــع : المنطقة الصناعية (C1)

ت: ٠١٥/٣٦٢٧٢٧

الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز – عمارة برج آمون

الدور الأول – شقة ٦

ت ، ف : ٢٤٧٤٠٣٨

التـــــوزيـــع : ١٠ شارع كامل صدقى الفجالة (القاهرة)

ت: ٥٩١٧٥٣٢

رقــم الإيــــداع : ٤٥٤١ /٩٧

الترقيم الدولــــى : I S B N

997 - 303 -020 -2

الإهداء

إلى ليلى خالد....

المناضلة والإنسانة.... الأم والزوجة.

تقديم

بقلم: فخري قعوار

هذا الكتاب ـ الرّد

في هذه المرحلة، التي لا تشي باحتمالات حروب جديدة ضد العدو الصهيوني، في المدى القريب أو المنظور على الأقل، وفي هذه المرحلة التي بدأت تروّج فيها مصطلحات «السلام» بعيداً عن الحق والعدل، فإن من واجب المثقفين العرب، في كل مكان، أن يحافظوا على جذوة الصراع مع العدو، وأن يكشفوا زيف مقولات الصهاينة وبطلانها، كي لا نسمح للمغالطات بالانتشار، وكي نحول بينها وبين احتلال مواقع الحقائق المستهدفة من أعداء الأمة بالمحو والإزالة.

وقد انتبه الدكتور فايز رشيد، الطبيب المثقف، إلى هذه المسألة الحساسة، وأدرك أن واجبه الوطني والقومي، يملي عليه أن يساهم في تثبيت الحقائق، ودحض الأباطيل. واختار أكثر الكتب المعادية رواجاً، لدحض ما جاء فيه من طمس للشأن الفلسطيني، بدءاً من تاريخه وتراثه وصلاته بأمته، وانتهاءً بأقل التفاصيل شأناً المتعلقة بطروحات «السلام»!

ولعل وقوع اختيار الدكتور رشيد على كتاب بنيامين نتنياهو

«مكان تحت الشمس»، والرد عليه جاء نتيجة إحساسه ويقينه بخطورة ما جاء في الكتاب، وبخاصة بعد أن تمت ترجمته إلى اللغة العربية، وحقق رواجاً ملحوظاً في الشارع العربي.

واستعان الدكتور رشيد، في الرد على نتنياهو، بذخيرة ثقافية واسعة، وبمخزون معرفي يستحق التنويه، كما استعان بسلسلة طويلة من المراجع، يجد القارئ قائمة تضمها جميعاً، مثبتة في الصفحات الأخيرة من الكتاب، وهذا بمجمله، يدل على جدية الباحث على مستوى بحثه، ويدل على جديته على مستوى الموقف الواضح من التضليل الصهيوني، الذي روج له نتنياهو في كتابه «مكان تحت الشمس».

وقد أدرك مؤلف هذا الكتاب، أن ما يطرحه المفكرون الصهاينة وقادتهم السياسيون، يقوم في الأساس على مغالطة، تم بناء آلاف الحقائق الباطلة فوقها، وتمت «سرقة» الشخصية الفلسطينية وإحالة هويتها وموروثها وحقوقها إلى شخصية الغزاة الغاصبين لفلسطين. فهم لا يعترفون بوجود شعب في فلسطين غيرهم، وينظرون إلى فلسطين، على أنها كانت أرضاً بلا شعب، وتحولت إلى مكان لشعب بلا أرض، مع أن كل البيانات والشواهد التاريخية، تثبت أن الحركة الصهيونية بدأت كحركة دينية، وتطورت إلى حركة سياسية قومية، ثم تصاعدت وأصبحت حركة استعمارية استيطانية توسعية. ومن المفيد أن نشير هنا، إلى أن اليهود

أنفسهم، اعترضوا في أكثر من تجمع لهم، على تحويل حركتهم الروحية إلى حركة سياسية قومية، ومن هؤلاء: اليهود الذين اجتمعوا في مونتريال عام ١٨٩٧، وردوا على طروحات ثيودور هيرتزل، وشجبوا في بيان لهم «أي مبادرة تهدف إلى إنشاء دولة يهودية». كما عارض طروحات هرتزل تجمعات أخرى في النمسا وفرنسا وبريطانيا، إلا أن هذه المعارضات لم تمنع بروز فكرة إنشاء «وطن قومي لليهود»، وهي التي بلورها بلفور وزير خارجية بريطانيا، وأدخلها في دائرة القابلية للتنفيذ والتطبيق على الأرض، سيما وأن بريطانيا «العظمى» كانت تملك القرار والقدرة على صناعته، في الزمن الذي ما كانت الشمس تغيب عن «أراضيها»! ولا شك أن قراراً كهذا، كان شديد الانسجام مع المصالح الاستعمارية البريطانية بالمفهوم الاستراتيجي!

وتوقف الدكتور رشيد عند الروح التوسعية التي تشيع في كتاب نتنياهو، الذي يعبر - بالضرورة - عن الذهنية الصهيونية التي تدل على نفسها بأشكال وألوان مختلفة، لكنها ذات جوهر واحد. فهذه الروح يتم الترويج لها في المدارس والمناهج وفي الأدبيات الحزبية اليمينية والأحزاب الدينية المتطرفة التي تؤمن بدولة إسرائيل الكبرى حسب الحدود التوراتية. ويشير المؤلف إلى جملة واسعة من مغالطات نتنياهو، مثل ادعائه بأن الصراع في المنطقة العربية ليس غريباً عليها، ويأخذ من «الصراعات» العربية - العربية ذريعة لتبرير الصراع العربي الصهيوني، مؤكداً أن الصراع قائم

سواء أكانت إسرائيل موجودة أم غير موجودة!

ويعيد المؤلف إلى أذهاننا المقولات التي يرددها العدو، والتي تفيد حسب قول نتنياهو، بأن «الشعب الفلسطيني خلق فجأة بعد حرب عام ١٩٦٧م»، فيشرع في الحديث عن قيام شعب، واصفاً ذلك بأنه عملية معقدة، وأن الهوية الوطنية تحتاج لمسيرة تاريخية طويلة، تبرز في نهايتها علامات مشتركة في الكيان الجديد، مثل اللغة والثقافة والدين والتاريخ.. الخ. ويضيف: لو افترضنا جدلاً أن الفلسطينيين حققوا قفزة مدهشة، بين عشية وضحاها، واكتسبوا الخاصية القومية، التي تحتاج شعوب أخرى مئات السنين لاكتسابها، فهم عندئذ يستحقون وطناً قومياً خاصاً بهم، ولكن أين يوجد هذا الوطن القومي؟ ومن هو الشعب الفلسطيني بالذات الذي سيسكنه؟...

بمثل هذه الصلافة يتحدث بنيامين نتنياهو، ويلغي وجود شعب فلسطين، وهنا تتجلى مهارة الدكتور فايز رشيد، حين يرد على مسألة قلب الحقائق، وإثبات بطلان مقولات استعلائية كهذه، مذكراً إيانا بالاحتقار البالغ الذي يحتفظ به الصهاينة نحونا كأمة عربية، ونحو الشعب الفلسطيني بالذات، معيداً إلى الأذهان عبارة غولدا مائير الشهيرة: «إنني أصاب بالغثيان صباح كل يوم يولد فيه طفل فلسطيني»!

وأعترف بأنني أُعجبت ببراعة الدكتور فايز رشيد، الذي أعرفه

طبيباً ناجحاً، ولا أعرف عنه هذه الملكة الكتابية الغنية، وهذه الثقافة الدفاقة، وأعترف بأنه استطاع تقديم الرد اللائق والجيد، وأنه كان على مستوى دحض المغالطات وتوضيح الحقائق للجمهور العربي، ولكل باحث عن معرفة الحقيقة.

وليس من المناسب أن أستفيض هنا في شرح ما تطرّق إليه المؤلف في كتابه، ولا أريد أن أفسد على القارئ المتعة العقلية التي سيراها في صفحات هذا الكتاب، مؤكداً على تقديري لما أنجزه الدكتور فايز، ولما ساهم به في تبصير الأعداء والأصدقاء بحقائق الأشياء، في غمرة التلفيق الإعلامي وفي ظل فياضانات الوقائع المقلوبة!

فخري قعوار
الأمين العام للاتحاد العام
للأدباء والكتاب العرب

مقدمة

تزييف التاريخ، بل نحره وقلب حقائقه... عملية يمارسها بنيامين نتنياهو ببساطة وتضليل كبيرين في سياسته، كما في كتابه «مكان تحت الشمس»، والذي ينطق بالأكاذيب من ألفه إلى يائه.

يحاول نتنياهو جاهداً، كتابة تاريخ شمولي لليهود، وإعادة صياغته من جديد، منطلقاً من الخرافات التلمودية، ومعتمداً على المنطلقات والخلفيات الأيديولوجية للحركة الصهيونية.. مع ما فيها من عدوانية وعنصرية واستعلائية وحقد، تتم ترجمته على أرض الواقع من خلال عموم السياسات، التي تمارسها الدولة العبرية ضد الشعب الفلسطيني وعموم شعوب الأمة العربية.

الشعب الفلسطيني، الذي تمتد مراحل تاريخه إلى آلاف السنين، عاشها منغرساً في فلسطين العربية.. وآخر مرحلة له استمرت (١٤٠٠) سنة منذ الفتح العربي الإسلامي لفلسطين، وما صاحبه من هجرات عربية إلى أرض اللبن والعسل، يتحول فجأة - وفقاً لآراء نتنياهو - إلى (أقلية لا تمتلك مواصفات الشعب)!!

على الطرف المقابل، فإن اليهود الذين عاشوا في دول متعددة كمواطنين مثل كل الآخرين في تلك المجتمعات... يجري صناعة تاريخ لهم، بهدف إثبات وقائع جديدة، مع كل ما تتضمنه من ديماغوجيا، على طريق تثبيت مفهومي (الشعب الإسرائيلي والأمة اليهودية)، بالرغم من انعدام الروابط – باستثناء الديانة – ما بين الأمريكي والبولندي والأثيوبي من اليهود. ولكن من هذا الموزاييك، تنطلق الحركة الصهيونية في بناء وتثبيت مصطلحٍ جديدٍ هو (المجتمع الإسرائيلي).

فلسطين الكنعانية العربية، يجري اغتيال تاريخها الممتد بعيداً في أعماق الزمن، وقد اكتسبت اسمها كبقعة جغرافية من الشعب الذي سكنها على مر الأجيال... يحذفها نتنياهو، ويعتبرها (أرض إسرائيل الموعودة)... ومن أجل ذلك فإنه يمارس عملية احتيال واسعة، واضحة ومكشوفة في استعراض التاريخ والوقائع... تماماً مثلما تجهد إسرائيل على تهديم كل الشواهد الحضارية والآثار التاريخية، التي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، حقيقة انتماء هذه الأرض إلى وطنها العربي الكبير، وحقيقة عروبة أهلها. وليس هذا فحسب، بل تعمد إسرائيل على خلق آثار جديدة من خلال ممارسة عملية تزييف كبيرة، بهدف تحقيق الانسجام بين الأساطير التي يجري الترويج لها وبين (الشواهد) الجديدة على أرض الواقع(١١).

الفلسطينيون، يشكلون لنتنياهو (كابوساً)، ففي الوقت الذي ينفي فيه وجودهم كشعب، فإنهم يزدادون عدداً داخل فلسطين وخارجها، ويزدادون انتماءً لوطنهم وقضيتهم... وبالتالي تراه مضطراً إلى استعراض (مشكلتهم) رغماً عنه، لكنه يحرص على أن يتناولهم باعتبارهم (بؤرة الإرهاب) في المنطقة والعالم... ناسياً أو متناسياً حقيقة الإرهاب الذي مارسته وتمارسه الحركة الصهيونية وإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

والحضارة والثقافة الفلسطينية هي الأخرى موضوعة على طاولة التشريح الإسرائيلية، يحذفها نتنياهو على طريقته الخاصة، ويقولبها كما يشاء(11).

فإلى جانب إنكارها، يدّعي نتنياهو بأن فلسطين من الأساس كانت (صحراء خاوية من السكان، والهجرة اليهودية فقط هي التي فعلت فعلها في ازدهارها).

ويستمر في عملية التضليل هذه من خلال كتابه بدءاً من مقدمتي الكتاب بالعربية والعبرية، ومن مدخله وانتهاء ببقية فصوله العشرة.

إن ما يحتويه الكتاب من تزوير وقلب للحقائق رأساً على عقب يستدعي الرد. ولقد حاولت في ردي قدر ما استطعت أن

أبين الحقائق كما هي، واستعنت بالعديد من المصادر والمراجع من أجل كشف التضليل على طريق الوصول إلى الحقيقة.

لقد اعتمدت في الرد فصول كتاب نتنياهو وكما جاءت فيه، منطلقاً من استعراض الفقرات الأساسية في كل فصل والرد عليها، وكانت هذه المحاولة.

د. فـايـز رشيـــد

الفصل الأول

ظهور الحركة الصهيونية

يحاول نتنياهو في هذا الفصل الترويج للحركة الصهيونية بالمعنى السياسي باعتبارها (حركة إنسانية امتدت جذورها في أعماق التاريخ عند اليهود) وحتى قبل طرحها من قبل ثيودور هرتزل، فهو يقول: «كان للحركة الصهيونية سابقات عديدة، بدءاً بطموحات اليهود المستمرة، من العهد القديم، لاستعادة حياتهم السيادية في وطنهم، وحتى مطالبات الخلاص القومي التي نادى بها كل من الحاخام يهودا القلعي من صربيا في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، والحاخام تسفي هيرش كليشر من بولندا، وموشي هيس العلماني في الستينيات من ذلك القرن، والحركة الصهيونية القومية التي نمت في روسيا في سنوات الثمانينيات من القرن التاسع عشر».

وواقع التاريخ يقول:

إن الصهيونية كمفهوم ديني جرت مزاولتها من قبل المتصوفين اليهود على مر الأجيال نتيجة لارتباطها بالأمل الكبير في اليهودية،

القائم على عودة المسيح في نهاية الزمان «حيث يسود ملكوت الرب الذي يدعى إليه جميع قبائل الأرض». (سفر التكوين، الاصحاح ١٢، الآية ٣).

وقد أوجدت هذه الصهيونية الدينية تقليد الحج إلى الأراضي المقدسة. لكن الصهيونية السياسية وجدت مع ثيودور هرتزل، فهو الذي أوجد النظرية ومنهجها في كتابه الدولة اليهودية في عام ١٨٨٢ وشرع في تطبيقها عملياً في المؤتمر الصهيوني العالمي الأول في مدينة بال السويسرية سنة ١٨٩٧.

بعد هذا المؤتمر ابتدأت الصهيونية بتعريف نفسها على أنها: «عقيدة سياسية، وعقيدة قومية».[١] وبالتالي فإن هذا المفهوم الجديد ابتعد باليهودية عن المفهوم الروحاني إلى المفهوم السياسي والقومي، فهرتزل نفسه يقول في مذكراته: «إنني لا أنقاد لأي دافع ديني».

وفي واقع الأمر، فإن إضفاء الطابع السياسي والقومي على الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر لم يكن بمعزل عن مجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في أوروبا إبان تلك المرحلة، فالسمة الاقتصادية البارزة لأوروبا آنذاك هو تحول العلاقات الاقتصادية من مرحلة الإقطاع إلى الرأسمالية، وبالتالي فعلى جانب مرحلة التحول هذه جرى طرح مسألة القوميات في أوروبا بوتيرة عالية. ولذلك فإن هرتزل وقادة الحركة الصهيونية

بدأوا بطرح مسألة القومية اليهودية. ولأن اليهود كانوا يعيشون في مجتمعات متعددة، فإن إضفاء الطابع السياسي والقومي على الحركة الصهيونية، كان لا بد وأن يُصَاحَب بضرورة إنشاء وطن قومي لليهود، من أجل ترجمة هذه المقولات النظرية إلى واقع عملي. وعلى هذا الأساس، «فإن الحركة الصهيونية أصبحت عقيدة استعمارية»[٢].

ويؤكد مثل هذا التوجه المرتبط عضوياً مع المصالح الاستعمارية نتنياهو نفسه، وإن حاول أن يضفي عليه طابع «أكتشاف فن السياسة، واستغلال المصالح المشتركة» فهرتزل عندما قابل القيصر الألماني فيلهلم الثاني حاول إقناعه بأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين من شأنه أن يفتح أمام القيصر الطريق إلى الهند. وبمثل هذه الأطروحات كان يجري إقناع قادة بريطانيا في تلك الفترة بضمان مصالحهم الاستراتيجية في حالة إنشاء اليهود لوطنهم القومي. ويعترف نتنياهو أيضاً بعلاقات التحالف والمصالح المشتركة بين زعماء الحركة الصهيونية والزعماء الأوروبيين في تلك المرحلة.

قال الصهاينة إن اليهود، يجب أن يحصلوا على دولة خاصة بهم في «أرض إسرائيل» ووافق زعماء العالم آنذاك على ذلك، رغم معرفتهم بأنه لا توجد سابقة لمحاولة إقامة دولة من لا شيء... لقد ساعدت صهيونية هؤلاء السياسيين الغربيين من غير اليهود،

الصهيونية اليهودية على تحقيق هدفها - «نهضة الشعب الإسرائيلي».

إنه اعتراف صريح وواضح عن التقاء المصالح للحركة الصهيونية وزعماء الدول الغربية، وبالتالي فإن إنشاء دولة إسرائيل كان من أجل خدمة هذه الأهداف المشتركة، ولم تكن لارتباط روحي بين اليهود والدولة المنتظرة.

إن التحول في الحركة الصهيونية من مسألة روحانية إلى قضية قومية أثار نزاعاً في أوساط اليهود أنفسهم في أواخر القرن التاسع عشر. فقد عارض هذا التحول الجالية اليهودية الألمانية، ولهذا لم يعقد هرتزل المؤتمر الصهيوني الأول في ميونيخ كما كان يرغب، وعارضه كذلك يهود الولايات المتحدة من خلال مؤتمر مونتريال في عام ١٨٩٧، حيث أصدروا بياناً جاء فيه: (إننا نشجب تماماً أي مبادرة تهدف إلى إنشاء دولة يهودية. وإن أي محاولات من هذا القبيل تكشف عن مفهوم خاطيء لرسالة إسرائيل التي كان الأنبياء اليهود هم أول من نادى بها، ونؤكد على أن هدف اليهودية ليس سياسياً ولا قومياً، ولكنه روحي... فهو يشير إلى عصر مسيحي، حيث يعترف كل الناس بأنهم ينتمون إلى طائفة واحدة كبرى لإنشاء مملكة الرب على الأرض).[٣]

ولقد عارض اطروحات هرتزل كذلك كل من الاتحاد الإسرائيلي العالمي لفرنسا، الاتحاد الإسرائيلي في النمسا، وكذلك

الرابطة اليهودية في لندن.

إن مثل هذه المعارضة التي نشأت في الأوساط اليهودية لأول مرة في تاريخها، لتؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الصهيونية السياسية والقومية لم تأخذ طابعها الرسمي سوى في نهايات القرن التاسع عشر، عندما اكتسبت مضامين جديدة، وارتبطت بأهمية بناء وطن قومي لليهود.

أما حول «الطموحات اليهودية القديمة المستمرة ومطالبات الخلاص القومي لليهود في بولندا وروسيا وغيرها في القرن التاسع عشر لاستعادة حياتهم السيادية على أرض وطنهم» فإن الحقائق التاريخية وبما فيها كتب التاريخ اليهودية على الرغم من قلتها، لم تثبت في يوم من الأيام أية ارتباطات سياسية لليهود بضرورة إنشاء وطن قومي. وحول هذا الموضوع يقول الكاتب اليهودي إسرائيل شاحاك: «إن كتابة التاريخ اليهودي توقفت كلياً منذ عصر فلافيوس في نهاية القرن الأول وحتى عصر النهضة. والسمة البارزة أن الحاخامات خافوا من التاريخ اليهودي أكثر من خوفهم من التاريخ العام... حتى عندما ظهر أول كتاب عن هذا التاريخ - تاريخ ملوك فرنسا والملوك العثمانيين - في القرن السادس عشر جرى منعه، وحظرته السلطات الحاخامية العليا في شرق أوروبا ولم يظهر ثانية إلا في القرن التاسع عشر».(٤)

مع ظهور الصهيونية كمفهوم قومي وعقيدة استعمارية

وصولاً إلى إنشاء دولة إسرائيل وما بعدها، بدأت المحاولات من أجل إعادة صياغة التاريخ اليهودي بالمنظار الشمولي وفقاً للأهداف السياسية للحركة الصهيونية وانسجاماً مع عدوانية مخططاتها.

في بولندا وكما يؤكد شاحاك في كتابه المذكور، فإن اليهود وحتى عام ١٩٣٩ جرى استخدامهم من قبل الملوك والنبلاء كمراقبين مباشرين ومضطهدين للفلاحين البولنديين المستعبدين أو جباة للضرائب الإقطاعية المختلفة (ص ٩٨ - ٩٩).

أما في روسيا، فقد كانت مجازر اليهود خلال الفترة الكلاسيكية جزءاً من ثورة فلاحية أو حركة شعبية في الأوقات التي تضعف فيها الحكومة لسبب أو لآخر (ص ١٠١).

فلسطين لم تكن خياراً وحيداً للحركة الصهيونية

منذ أن بدأت الحركة الصهيونية بالترويج للأبعاد (القومية) للمسألة اليهودية، انبرى كثيرون من ليبراليي أوروبا ومفكريها واشتراكييها لتخطئة هذا الفهم، ومن بين هؤلاء كارل ماركس الذي اعتبر أن «اليهودية استمرت بفضل التاريخ، وليس رغماً عنه... ولذلك فإن تحرير اليهود يعني تحرر المجتمع من اليهودية».[٥]

ولذلك فإن الحل بالنسبة للمسألة اليهودية من وجهة نظر هؤلاء المفكرين يتمثل في «ضرورة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون بينها».

مثل هذا الحل اصطدم بعنف مع توجهات الحركة الصهيونية، التي دعت إلى عدم اندماج اليهود وأبقت على المسألة اليهودية كقضية تخدم توجهها بضرورة إنشاء وطن قومي لهم.

إن فلسطين لم تكن الخيار في بداية توجه الحركة الصهيونية لإنشاء الوطن. ففي داخل صفوف هذه الحركة جرى طرح إنشاء وطن قومي لليهود في الأرجنتين أو كندا أو في موزمبيق أو الكونغو أو أوغندا، أو جنوب افريقيا وغيرها، مما يعني أن مجرد طرح فكرة مثل هذه البدائل يعني فيما يعنيه زيف مقولة ذلك (الارتباط الروحي) لليهود بفلسطين، وبالتالي فإن الأطروحات الروحية جاءت وجرى تفصيلها بعد تثبيت فلسطين كخيار استراتيجي للحركة الصهيونية.

إن هذه الخيارات ارتبطت بالمشاريع الاستثمارية للحركة الصهيونية فعندما تم وضع الأرجنتين كأحد الخيارات البديلة، كان ذلك لأن الحركة الصهيونية آنذاك كانت تملك استثمارات عديدة في تلك الدولة. أما فلسطين فإلى جانب إمكانية كونها مجالاً لمشاريع استثمارية مستقبلاً، فإنه ومن خلال هذا الخيار يجري بعث الروح الدينية من جديد في كل الأوساط اليهودية.

هذا بالطبع إضافة إلى أن مثل هذا الخيار يتلاقى مع الاتجاهات الاستعمارية الأوروبية عموماً والبريطانية منها على وجه التحديد، مما يعني تسهيل إمكانية قيام التحالف العضوي ذي المصالح

المشتركة مع الإمبراطورية التي لا تغيب الشمس عن ممتلكاتها آنذاك.

في هذا الفصل يقع نتنياهو في تناقض واضح، فمن جهة يرى «أن المواقد اللاسامية في أوروبا امتدت لتشكل حريقاً واضحاً يلتهم اليهود».

وعن الفترة نفسها يقول «كان التأييد للفكرة الصهيونية منذ البداية بين من هم غير يهود أكبر بكثير منه في الأوساط اليهودية».

فكيف تنسجم الفكرتان معاً في آن واحد؟ لقد عملت الحركة الصهيونية على إشعال جذوة (العداء للسامية) في أوروبا من أجل دفع اليهود للهجرة. كما ساندها كذلك رجالات الصهيونية المسيحية من بين الزعماء الأوروبيين والبريطانيين من أمثال بالمرستون وشافتسبري ودزرائيلي وغيرهم من الذين يتحدث نتنياهو عنهم.

لقد دأبت الحركة الصهيونية على إطلاق صفة (العداء للسامية) على كل من ينتقد مشاريعها.

مفهوم اللاسامية ومعاداة اليهود

يتطرق الكاتب برنارد لازار في كتابه «اللاسامية، تاريخها وأسبابها» إلى الفرق بين معاداة اليهود (وهي من وجهة نظره حركة مسيحية نتيجة لعدم اعتراف اليهود بأن «يسوع هو المسيح».

ودامت هذه الظاهرة منذ أوائل القرن الرابع الميلادي حتى أواسط القرن التاسع عشر. وذكر في كتابه محللاً نصيب الطوائف اليهودية في مسؤولية الاضطهادات التي كانوا ضحيتها، واستغلال أعداء اليهود الشائن لخاصية هذه الطوائف وأحوالها). وبين اللاسامية «التي ظهر اسمها أول مرة في كتاب ألفه صحفي من هامبورغ يدعى ولهلم ماد عنوانه - انتصار اليهود على الجرمانية - عام ١٨٧٣»(٦). يذكر لازار كيف أن خاصية المماحكة للطوائف اليهودية وانطوائها على أضيق وأدق تفسير للشريعة أعطيا على مدى عصور ذرائع سهلة للعداء لليهودية. فقد توارت تلك الطوائف خلف سياج، وزاد من تفاقم هذه العزلة اعتقاد اليهودي بأنه مشّرب بخاصية استثنائية، فهو يفخر بامتياز توارته، حتى أنه يعتبر نفسه فوق وخارج بقية الشعوب - حيث اعتبر اليهود أنفسهم الشعب المختار الذي علا كل الشعوب، وتلك خاصية جميع الشعوب الشوفينية.

إن اليهود بقراءتهم الانتقائية للتوراة قد صنعوا حدوداً بينهم وبين المجتمعات التي عاشوا بين ظهرانيها.

وإذا تأملنا بعض النصوص التي ذكروها عن التوراة نجد:

«ليمت جميع الناس ويحيى إسرائيل وحده».

«يرفعك الله فوق جميع شعوب الأرض، ويجعلك الشعب المختار».

وفي سفر (أشعيا) نجد:

«ويقف الأجانب يرعون أغنامكم، أما أنتم – بني إسرائيل – فتدعون كهنة الرب تأكلون ثروة الأمم، وعلى مجدهم تتآمرون».

ولذلك «فإن اضطهاد اليهود من قبل المصريين القدماء، ثم من قبل اليونانيين، فالرومان، فالكنيسة المسيحية، فمحاكم التفتيش في القرون الوسطى ثم في أوروبا الحديثة هي رد فعل لهذا الاستعلاء اليهودي على الجميع».(٧)

ولقد عملت الحركة الصهيونية على تسعير حدة التناقض بين اليهود وبين المجتمعات التي عاشوا فيها، وإن لم توجد مثل هذه التناقضات عملت الصهيونية على إيجادها، وذلك انسجاماً مع الاستنتاج التي وصلت إليه وحاولت ترويجه بين اليهود من أنه لن يكون بمقدورهم التمتع بمساواة حقيقية، إلا إذا عاش أبناء شعبهم المطاردون في دولة خاصة بهم، وكذلك الترويج بأن فكرة المساواة في الحقوق غير كافية لحل المشكلة اليهودية، وهي بذلك عملت على إيقاد مفهوم (العداء للسامية) من أجل أغراضها. ويتطرق إلى العلاقة بين الصهيونية واللاسامية إسرائيل شاحاك قائلاً:

«الحقيقة، هي أن علاقات وثيقة قامت بين الصهاينة واللاساميين... وهناك أمثلة عديدة عن مثل هذا التحالف معروفة تماماً، فهرتزل ربط نفسه بسيء السمعة الكونت فون بليهفي،

الوزير اللاسامي في حكومة القيصر نيقولا الثاني، وجابوتنسكي عقد ميثاقاً مع بتليورا القائد الأوكراني الرجعي الذي نفذ مذابح اليهود، وحلفاء بن غوريون ضمن اليمين الفرنسي المتطرف إبان الحرب الجزائرية، كان بينهم لاساميون مشهورون، حرصوا على إيضاح أنهم ضد اليهود في فرنسا، لا في إسرائيل».(٨)

إن من أبرز ما يعتمد عليه نتنياهو في هذا الفصل، هو تلك الدراسات الأثرية في القرن التاسع عشر «لأرض إسرائيل» فهو يورد أسماء علماء آثار نقبوا في هذه الأرض مثل: ادوارد روبنسون، تيتوس توبلر، هـ.و.جرين، كلود كوندر وغيرهم. ومن وجهة نظر نتنياهو فإن «الدراسات العلمية لهؤلاء كان لها دور هام في تبديد الضباب الذي كان يغطي هذه الأرض في الرأي العام الدولي، فلم تعد مملكة خيالية بل حقيقة متجسدة، إذ لم تعد القدس منطقة مهجورة، بل مدينة، وكذلك الأمر بشأن بيت لحم، الخليل، ويافا».

والحقيقة، أن هؤلاء العلماء، وباعتراف نتنياهو نفسه «رسموا خريطة حديثة للمنطقة من نهر الأردن حتى البحر المتوسط، ومن جبال لبنان - حتى صحراء سيناء».

إن هذه الحقيقة وبالمعنى العلمي، لا تعني إثبات وجود مملكة إسرائيلية منذ آلاف السنين، كما يدعي نتنياهو.

إن نتنياهو لم يبين على الإطلاق أية نتائج لبعثات الآثار هذه

غير رسم الخريطة، وحقيقة الأمر، أنهم لم يكتشفوا شيئاً مهماً أو جوهرياً يثبت حقيقة ارتباط اليهود بفلسطين. عدا عن ذلك، دعونا نتساءل، أين هي هذه الآثار المعمارية أو أية آثار أخرى لها قيمة تدل على تاريخ اليهود في فلسطين؟؟ أما ما يخرج به الإسرائيليون بين الفينة والأخرى من أن قطعة فخارية أو معدنية تم اكتشافها وبالتالي تدلل على وجود مملكتهم القديمة وسر ارتباطهم الروحي «بأرض إسرائيل» لا يثبت شيئاً مما يدعونه، هذا بالطبع من وجهة نظر علم الآثار الذي يعتمد بينات دامغة وأسلوباً علمياً في اعتمادها، والأغرب من ذلك النتيجة التي استخلصها علماء الآثار هؤلاء والتي يرددها نتنياهو بمنتهى الوقاحة (إن كثيرين من الباحثين الذين زاروا «أرض إسرائيل» استنتجوا أنه من الممكن إعادة الازدهار إليها، شريطة السماح لليهود باستيطانها من جديد).

أي منطق غريب في هذا القول؟ ففلسطين لم تكن صحراء قاحلة كما يراها نتنياهو. بالطبع، من الخطأ أن نحاكم ازدهار فلسطين في القرن التاسع عشر بمنظور القرن الحالي، ولكن وفقاً لمرحلة التطور آنذاك فإن فلسطين لم تكن كما يردد نتنياهو، أنها كانت صحراء مقفرة، والأكثر غرابة هو هذا الربط بين «إعادة الازدهار إليها وبين السماح فقط لليهود باستيطانها من جديد» إنها أعلى درجات الفهم العنصري للتطور التاريخي. ووفقاً لقاعدة نتنياهو هذه، فإن الأوطان التي لا يسكنها اليهود تظل متأخرة بانتظار أن يأتوا إليها من أجل ازدهارها(!!).

عدا عن ذلك، فإن علماء كثيرين عالميين من بينهم، الباحث ماك اليستر، أشاروا إلى أن قرناً كاملاً من التنقيب في فلسطين لم يفض إلا إلى تفسيرات مضللة لآثار فلسطينية يجهد اليهود في تزييفها.

ويصب في هذا الاتجاه المناقض لما يطرحه تتنياهو، ما قالته الكاتبة كاتلين كينون في كتابها «علم الآثار في الأرض المقدسة» وأبحاث المؤرخ بيتر جيمس الذي نشرها في كتاب «قرون الظلام» وما كتبه توماس تومسون في كتابه «التاريخ المبكر للشعب الإسرائيلي» والحقائق التي أكدها المؤرخ العالمي الذائع الصيت أرنولد توينبي، والكاتب غوستاف لوبون في كتابه تاريخ الحضارات الأولى.

وطرح مؤخراً الدكتور كمال الصليبي في كتابه الصادر في عام ١٩٨٥ «التوراة جاءت من جزيرة العرب» نظرية جديدة، موجزها «أن فلسطين لم تكن أرض التوراة، بل كانت البيئة التاريخية، والأرض الحقيقية للتوراة هي الأرض المعروفة ببلاد السراه، وهي تقع غرب شبه الجزيرة العربية من الطائف شمالاً حتى مشارف اليمن جنوباً، ويتّبع المؤلف نهجاً لغوياً يقارن فيه بين أسماء الأماكن في التوراة باللغة العبرية القديمة، وبين الأسماء العربية المتداولة في هذه المنطقة، حيث يمكن التمييز الفوري بين أصل أسماء هذه الأماكن بالعبرية القديمة وبين شكلها العربي

الحاضر».[9]

بمعنى آخر، فقد اتضح للمؤلف، عبر البحث (في الجغرافيا التاريخية للتوراة)، أن موطن معظم أسماء الأماكن الواردة في التوراة هو شبه الجزيرة العربية، ومن جهة أخرى فإنه لم يثبت حتى الآن وجود معظم هذه الأماكن في فلسطين، غير أن اليهود أطلقوا الأسماء القديمة نفسها التي ألفوها في شبه الجزيرة العربية على أماكن سكناهم الجديدة في فلسطين.

قبل الشروع في إجابته عن السؤال الذي يطرحه عن مصادر الاعتراف الواسع بحق اليهود التاريخي في «أرض إسرائيل»، يحدد نتنياهو مفهوم الحق التاريخي من جانبين: «أحدهما التجريبي، ووفقاً لهذا الجانب إذا كان صاحب القوة هو صاحب الحق، فإن إسرائيل هي صاحبة الحق في السيادة على هذه الأرض، والثاني الجانب الأخلاقي ووفقاً له، فلليهود الحق كذلك في السيادة على أرض إسرائيل».

إن هذين الجانبين اللذين يطرحهما نتنياهو متناقضان تماماً، ذلك لأن صاحب القوة يستطيع أن يفرض على أرض الواقع ما يريد، أما الجانب الأخلاقي (وهو مناقض لمبدأ القوة الذي يعتمده زعيم الليكود) فإنه يعتمد أسساً أخلاقية وحضارية لا تنسجم مع سياسة تزييف الحقوق في محاولة تثبيتها من خلال عناصر القوة. فحسب مبدئه التجريبي، يجب على العالم أن يعيش في غابة دون

أية قوانين، ودون أي احترام لمبادئ إنسانية مثل العدالة والمساواة والسلام. وهو ومن خلال موقعه في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، يمثل هذا المبدأ التجريبي الذي اعتنقته الصهيونية ومارسته، وهذا المبدأ يتنافى مع المنطق البشري وجوهره الإنساني.

ووفقاً للتاريخ، فإنه يبين بما لا يدع مجالاً للشك أن اليهود جاءوا إلى فلسطين غزاة، احتلوا أريحا ودمروها، وعاشوا في هذه المنطقة بين شعوب عديدة متمدينة. (وسنتعرض بعد حين لتاريخ اليهود في فلسطين).

إن أحد أهم الأدلة التاريخية في أن اليهود لم يكن لهم وجود إبان الفتح العربي الإسلامي لفلسطين وتحريرها من الرومان، أن شروط الصلح معهم جرت من خلال البطريرك المسيحي صفرونيوس في القدس، ولم يكن فيها يهود ولا معابد يهودية، فكيف يدّعي نتنياهو بأن العرب هم الذين سلبوا اليهود أملاكهم آنذاك(!!).

وعن مصادر الاعتراف الواسع بحق اليهود التاريخي في «أرض إسرائيل» يسرد نتنياهو تسلسلاً تاريخياً لليهود وفقاً لآرائه وانطلاقاً من رؤية تلمودية بحتة، ويصل إلى عهد الحكم العربي وعنه يقول «في عهد الحكم العربي أصبح اليهود أقلية قليلة، ولم تعد لهم قوة قومية حقيقية... لأن العرب أغرقوا البلاد بموجات الاستيطان... ولقد طبق الاستيطان العربي المسلح عن طريق

مصادرة البيوت والأراضي والقوى العاملة، ونجحت هذه السياسة في تحقيق - ما لم تنجح فيه من قبل أية دولة عظمى في البلاد - اقتلاع الفلاح اليهودي من أرضه، ومن هنا نجد أن اليهود لم يسلبوا العرب أرضهم، إنما العرب هم الذين سلبوا أرض اليهود».

إن هذا الفهم المقلوب والمنافي للتاريخ ولحقيقة الأحداث التي مرت على أرض فلسطين وتزوير الحقائق بشكل فاضح يدفعنا للرد على نتنياهو من خلال استعراض الحقائق التاريخية ولو بشكلها المختصر بعد أن حاول نتنياهو ليّ أعناقها.

لمحة موجزة عن تاريخ اليهود في فلسطين

لقد عرفت فلسطين في التاريخ باسم أرض كنعان، نسبة إلى القبائل الكنعانية التي استقرت فيها إثر إحدى الهجرات من جزيرة العرب إلى الشمال عام (٢٥٠٠ ق.م).

ويرى بعض المؤرخين - منسجماً في ذلك مع ما جاء في سفر التكوين (الاصحاح الحادي عشر) - أن أصل اليهود، يرجع إلى الجماعة التي هاجرت مع سيدنا إبراهيم من «أور» الكلدانية في جنوب العراق إلى أرض كنعان في حوالي سنة (١٨٠٥ ق.م)، «وأنهم سموا بالعبرانيين لأنهم عبروا نهر الفرات»[١٠].

ولقد هاجر أبو الأنبياء إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومعه زوجته سارة إلى مصر طلباً للرزق بعد أن حلت المجاعة في أرض

كنعان، وبقي ردحاً من الزمن ثم عاد.

وكان إبراهيم قد ترك ولده إسحق في أرض كنعان فرزق بتوأمين، عيسوا ويعقوب الذي أصبح يدعى إسرائيل، فكان نسب بني إسرائيل اليه. إسحق أنجب اثني عشر ولداً، منهم يهوذا ومن هنا جاءت كلمة يهود.

أما الابن الحادي عشر (يوسف) فألقاه إخوته في البئر، نظراً لقربه من أبيه، والتقطه تاجر مصري وباعه إلى عزيز مصر [وقصته مذكورة في القرآن الكريم].

ولقد استحضر يوسف أهله وعشيرته للإقامة في مصر نظراً لخيراتها - وهكذا دخل اليهود إلى مصر. «ونظراً لأفعالهم وما اقترفوه فيها من آثام على الرغم من عيشهم الرغيد، فقد تألبت قلوب المصريين عليهم، ولاقوا اضطهاداً شديداً كما تقول أسفارهم، واضطروا إلى الخروج بقيادة موسى عليه السلام من أجل العودة إلى فلسطين عبر سيناء، وعاشوا أربعين سنه في التيه».[١١]

ثم قادهم بعد وفاة موسى عليه السلام (ليشوع بن نون) الذي اجتاز نهر الأردن وفتح مدينة أريحا فأهلكوا المدينة بأكملها وأحرقوها بعد أن قتلوا كل ساكنيها .

لقد جاء العبرانيون إلى مدن فلسطين وعاشوا بين شعوب متمدينة (الكنعانيين، والجركسيين، والعموريين، واليبوسيين

وغيرهم) وأخذوا الكثير من حضاراتهم وتعلموا منها.

يقول جوستاف لوبون في كتابه (تاريخ الحضارات الأولى) «داود أبرز ملوكهم، فقد وحد أسباط إسرائيل، وفتح القدس، ولقد كانت له حروب مع جيرانه إذ انتهز فرصة اختلاف مصر والعراق وتقسيم سوريا فوسع ملكه وتغلب على الآراميين في الشام، بينما ظل الساحل الفلسطيني من يافا إلى رفح تابعاً لمصر».

ولقد تبع داود في الملك ابنه سليمان الذي بنى الهيكل المسمى باسمه، ورغم أن الدولة في أيامه بلغت أوج عظمتها وقوتها، إلا انه لم يستطع الاستيلاء على بقية فلسطين، إذ بقيت تحت حكم المصريين، ولقد أرهق شعبه خلال حكمه بالضرائب فحقدوا عليه، وبذلك ابتدأ مجده في الأفول وقوته في الضعف بعد سبعين سنة من العصر الذهبي، وحقيقة الأمر أن هذه الدولة لم تكن لتستمر سبعين سنه لولا التنافس بين مصر وبابل التي وصلت علاقاتهما إلى حد التطاحن .

وبعد موت الملك سليمان تمزقت مملكة اسباط إسرائيل إلى مملكتين متخاصمتين ومتحاربتين ولم تعمرا طويلاً، وتم اخضاعهما من قبل الأشوريين إذ قام سرجون ملك بابل عام (٧٢١ ق.م) بسبيهم إلى بابل.

تلاه بعد ذلك نبوخذ نصر ملك نينوى الذي حاصر القدس

وفتحها عام (٥٨٦ ق.م)، ودمرها ودمر الهيكل وأسر الكثير من اليهود وأرسلهم إلى بابل - السبي الثاني -. وبالمعنى الفعلي والعملي لم يعد لليهود تاريخ يذكر، بل لم يقم لهم أي كيان في المنطقة بعد السبي الأول والسبي الثاني، إذ زال كل أثر لهم في فلسطين، ومن بقي منهم اندمج بسكان البلاد الأصليين وعادت فلسطين بعد ذلك عربية كنعانية.

إن غزوة اليهود لم تكن آخر غزوة لفلسطين، منذ غزاها الفرس عام (٥٣٩ ق.م) واحتلوها وألحقوها بدولتهم طيلة قرنين. وفي عهدهم عادت قبيلة يهوذا (من بقايا الأسر البابلي) إلى القدس، وأعادت بناء الهيكل من جديد. وغزاها الاسكندر المقدوني عام (٣٣٢ ق.م) وأتبعها لدولة الإغريق وغزاها الأنباط عام (٩٠ ق.م)، وظلت تابعة لهم حتى احتلها الرومان في أوائل القرن الأول الميلادي وجعلوا منها ولاية رومانية وظلت تتبع روما أولاً ثم بيزنطة حتى منتصف القرن السابع الميلادي، حينما حررها المسلمون العرب.

وفي عهد الحكم الروماني، وقعت لبقايا اليهود أحداث مهمة وحاسمة في تاريخهم ففي عام (٣٧م) وشوا بالسيد المسيح عليه السلام للحاكم الروماني واتهموه بالكفر وصلبوه (على حد قولهم). وفي عام (٧٠م) حاولوا استغلال المركز الديني الممنوح لهم في القدس لأغراض سياسية، فهاجمهم تيتوس الروماني

بمساعدة سكان البلاد العرب واحتل القدس في العام نفسه، فدمرها وهدم الهيكل وقتل جميع كهنته ومعظم السكان اليهود. ومن بقي منهم على قيد الحياة، اندس متنكراً بين السكان أو فرّ إلى سوريا ومصر والبلاد الأخرى.

وبعد هذه الأحداث لم تقم لليهود في فلسطين أية قائمة، ولم يظهروا فيها بأي مظهر سياسي أو قومي حتى القرن العشرين.

«وفي العام (٦٣٦م) أتم المسلمون العرب تحرير جميع البلاد الفلسطينية من حكم الرومان، ودان سكانها بالإسلام وظلت فلسطين منذ الفتح العربي الإسلامي عام (٦٣٦م) بلاداً عربية خالصة شعباً ولغة وديانة حتى عام ١٩١٨».[١٢]

وكانت خلال هذه الفترة تشكل جزءاً من الدول العربية الإسلامية المتعاقبة، تتبع المدينة أو دمشق تارة، وتتبع القاهرة أو اسطنبول مركز الخلافة تارة أخرى .

وتعرضت فلسطين خلال هذه الفترة العربية لكثير من الغزوات، فقد غزاها الصليبيون الأوروبيون عام (١٠٩٧م)، واحتلوا أقساماً منها وأقاموا فيها دولاً ومماليك طيلة قرنين كاملين.

ولكنهم تركوها مجبرين عام ١٢٩١م. وغزاها نابليون بعد التتار والمغول، ولكن الغزاة جميعاً أجبروا على الرحيل منها. وفي عام ١٥٤٢م دخلت فلسطين في نطاق الخلافة الإسلامية وكانت

تتبع لولايتي دمشق وبيروت العربيتين، وظلت كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حين احتلتها قوات الحلفاء، وبقيت فلسطين في ظل الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٨ (حتى إنشاء دولة إسرائيل).

وعن تاريخ اليهود (الحضاري) في فلسطين، يقول الكاتب والفيلسوف اليهودي غوستاف لوبون:

«إن اليهود لم يبلغوا أطوار الحضارة السفلى، التي لا يمكن تمييزها عن طور الوحشية والهمجية... وتأثير اليهود في الحضارة... أن اليهود لم يستحقوا بأي وجه أن نعدهم من الأمم المتمدينة... وبقي بنو إسرائيل حتى في عهد ملوكهم: شاؤول وداود وسليمان بدواً رعاة، آفاقين، سفاكين، مندفعين في الخصام الوحشي، وهم قوم خالون من الفكر»[١٣].

يحاول نتنياهو أن يبرر الهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين من خلال وصفها بالخراب وخلوها من السكان فهو يقول «عاد اليهود إلى أرض لم تكن سوى أرضاً خراباً وعدداً قليلاً من السكان... وعندما جاء جده لأمه ميلوبسكي عام ١٩٢٠، لم يكن فيها طرق معبدة ولا وسائط نقل حديثة، وسافر إلى سمخ في رحلة استغرقت يومين كاملين.... وبعد قضاء ليلة في طبريا توجهت الأسرة إلى صفد... وكانت المنطقة كلها قاحلة إلا من عدة مضارب بدوية، كانت بمثابة نقاط في المنطقة متفرقة هنا

وهناك، وهكذا فإن الرحلة من يافا إلى صفد التي تستغرق اليوم ثلاث ساعات، استغرقت آنذاك ثلاثة أيام».

ما يردده نتنياهو، هو ما دأبت الحركة الصهيونية على ترويجه، من أن فلسطين أرض بلا شعب وبالتالي فقد جاء اليهود ليسكنوها وليعمروها فلم يجدوا فيها غير البدو.

عدا عن الحقائق التاريخية التي سنتطرق إليها سنناقش هذه الادعاءات من زاوية المنطق.

فلسطين سميت دوماً بأرض اللبن والعسل، وإحدى أهم أسس الحركة الصهيونية في دعوة اليهود إليها كان لهذا السبب.

اللبن يعني أن هناك ماشية، مما يعني وجود من يعملون على تربية هذه الماشية، والعسل، يعني وجود النحل والأزهار والأشجار، مما يعني وجود بشر في هذه الأرض عملوا دوماً على تطوير الزراعة، وبالتالي كان العسل.

ثم إن فترة الفتح العربي الإسلامي لفلسطين وطرد الرومان منها وما تلاها، كانت الفترة الذهبية في التاريخ العربي والإسلامي معاً (بغداد ودمشق حيث مقر الخلافة كانتا عاصمتي الثقافة والحضارة)، إنها مرحلة ازدهار العلوم (الطب والفلك والعمارة وغيرها)، بدليل هذه الشواهد التاريخية التي مازالت قائمة في

إشبيلية وغرناطة وغيرهما من المدن. أما على صعيد فلسطين، مسبة الصخرة والمسجد الأقصى والآثار الأخرى في معظم المدن الفلسطينية هي من أهم الشواهد على تقدم البشر الذين بنوا هذه المعالم الحضارية الكبيرة.

إن الازدهار الذي عم الدولة العربية الإسلامية، طال أيضاً فلسطين باعتبارها، إحدى أهم توابع هذه الدولة.

لقد كان مسيحيو أوروبا أيضاً يأتون للأراضي المقدسة من أجل الحج في قوافل تستغرق وقتاً طويلاً (فلم يكن هناك سيارات).

أما الإحصائيات الديمغرافية عن فلسطين في تلك المرحلة فتقول: في عام ١٨٨٠ كان هناك (٢٥٠٠٠) يهودي بين (٥٠٠٠٠٠) نسمة من السكان.

«أما التعداد البريطاني الذي أجري في (٣١/كانون أول/ ١٩٢٢) فيبين وجود (٨٣٠٠٠) يهودي [بمن فيهم المهاجرون] من بين (٧٥٧٠٠٠) نسمة في فلسطين [أي أن اليهود كانوا يشكلون ١٠٪ فقط من السكان ويشكل العرب ٩٠٪]».(١٤)

ويبين التقرير الذي رفعته لجنة التقسيم إلى اللورد مالكولم ماكدونالد عام ١٩٣٨ الحقائق التالية بالنسبة لمدينتي القدس والناصرة (اللتين يدعي نتنياهو بأنهما كانتا خراباً):

(سكان مدينة القدس وضواحيها	العرب	اليهود
	٢١١٤٠٠	٨٠١٠٠
السكان في منطقة الناصرة	١٠٠٠٠	١٠٠)[١٥]

في الحقيقة إن فلسطين وكما تبين الأرقام أعلاه لم تكن أرضاً خالية من السكان كما يدعي نتنياهو، بل كانت أرضاً مسكونة بأهلها، عامرة ومزدهرة، بالطبع وفقاً لمقاييس التطور في تلك المرحلة. ومن الجدير ذكره أن فلسطين كانت مثل معظم أقطار الوطن العربي آنذاك، تابعة ومن مئات السنين للسلطة العثمانية... ولا بد أن تترك تلك السنون أثرها على فلسطين كما هو الحال بالنسبة للأقطار العربية الأخرى.

حقائق حول الهجرة اليهودية إلى فلسطين

إن تقارير الإحصاءات البريطانية تبين أن حجم الهجرة التي تمت إلى فلسطين كانت كما يلي:

عدد المهاجرين اليهود (بالطريق الرسمي)

من بداية الانتداب حتى عام ١٩٢٩ بلغ (٩٩٨٠٦) مهاجراً.

وبلغ حتى عام ١٩٣٦ (٢٨٢٦٤٥) مهاجراً

وبلغ حتى عام ١٩٤٦ (٤٠٥٤٤١) مهاجراً

إضافة إلى (٢٥) ألفاً من المهاجرين دخلوا البلاد مع الجيش البريطاني أثناء الاحتلال، و (٨٨٥٣٠) مهاجراً دخلوا البلاد كمهربين خلال عهد المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب بين عامي (١٩٣٣-١٩٣٦)، بحيث ارتفع عدد اليهود في فلسطين وأصبح كما يلي:

من	٥٠ ألف	عام	١٩١٨
إلى]	٦٢٩ ألف	عام	١٩٤٧][١٦]

ومقابل هذه الهجرة اليهودية الكاسحة إلى فلسطين، فقد وقفت بريطانيا أثناء فترة الانتداب على فلسطين بكل أساليبها وتشريعاتها في وجه أية هجرة عربية أو غير يهودية إلى فلسطين «فلم يدخلها خلال الفترة الواقعة بين عامي (١٩٢٠-١٩٣٧) سوى (٢٠,٠٧٣) مهاجراً من غير اليهود»[١٧].

ووفقاً لإحصائيات نشرة الوكالة اليهودية لعام ١٩٤٥ فقد دخل فلسطين ما بين ١٩١٩-١٩٤٣ (٣٨١,٨٧٤) مهاجراً يهودياً كان منهم:

١٤٢,٣٢٢ بولندياً

٤٥,٠٥١ ألمانياً

٣١,٢٢٣ سوفياتياً

٩٩٠٨ نمساوياً

٧٢١٨ يونانياً

٨٠٨٤ أمريكياً من الولايات المتحدة

١٠٩٠٤ تشيكوسلوفاكياً

٢٢,٦٠٩ رومانياً

١٤,٨٩٠ [مهاجراً من جمهوريات البلطيق]

٤١١٥ مجرياً

٧٠٨١ تركياً

٦١٠١ عراقياً

١٤,٠٢٠ يمنياً

«وخلال فترة الحرب العالمية الثانية دخل فلسطين (٤٥,٨٥٠) مهاجراً معظمهم من دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية»[١٨].

وفي عام (١٩٤٧) وعشية إنشاء دولة إسرائيل كان هناك (٦٠٠٠٠٠) يهودي في فلسطين من مجموع السكان البالغ مليون وربع المليون نسمة.

إن الهجرة اليهودية المتعاظمة تمت إلى فلسطين المزدهرة والمسكونة بمئات الآلاف من الفلسطينيين، من أجل طمس هذا الازدهار وخفض الكثافة السكانية العربية في فلسطين، كما عملت إسرائيل فيما بعد على اجتثاث الفلسطينيين العرب من أراضيهم وتهجيرهم.

ففي عام (١٩٤٨) كان هناك نحو (٦٥٠٠٠٠) عربي يعيشون في الأراضي التي ستكوّن دولة إسرائيل، وفي عام (١٩٤٩) لم يتبق منهم سوى (١٦٠٠٠٠) عربي].

حقائق حول امتلاك الأرض

في عام (١٩١٧) كان اليهود لا يملكون سوى (٢,٥)٪ من أراضي فلسطين، وعند صدور قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ كانوا يملكون (٦,٥) ٪ ، أما في عام ١٩٨٢ فإنهم أصبحوا يسيطرون على ٩٣٪. ولمحو ذكرى وجود السكان الزراعيين

الفلسطينيين والتأكيد على اسطورة بلاد الصحراء، دمرت إسرائيل القرى العربية وهدمت منازلها وأسوارها وذلك انسجاماً مع اطروحات الحركة الصهيونية، وقد أورد إسرائيل شاحاك عام ١٩٧٥ قائمة بأسماء (٣٨٥) قرية عربية دمرت بالبلدوزرات وذلك من بين (٤٧٥) قرية كانت مسجلة في عام ١٩٤٨ وقال: «ليتسنى الإقناع بأن فلسطين قبل إسرائيل لم تكن سوى صحراء، دكت مئات القرى بالبلدوزرات وسويت بالأرض بيوتها وأسوارها وقرافاتها وقبورها».(١٩)

إن هذه الصحراء المزعومة كانت تصدر الحبوب والموالح، فقبل الصهاينة، كان (البدو) الذين يتحدث عنهم نتنياهو يصدرون (٣٠٠٠٠) طن من القمح سنوياً، «وزادت مساحة الأراضي المزروعة بالفواكه (من برتقال وغيره من الحمضيات)، ٣ مرات فيما بين عامي (١٩٢١-١٩٤٢) وتضاعفت سبع مرات حتى عام ١٩٤٧».(٢٠)

أما ما يستشهد به نتنياهو من أقوال لبعض الكتاب الذين زاروا فلسطين في مراحل تاريخية مختلفة مثل قول هنري مونديك عام ١٦٩٧ «إن الناصرة عبارة عن قرية صغيرة ليست ذات أهمية». وقول عالم الآثار البريطاني توماس شو عام ١٧٣٨ «إن أرض إسرائيل قاحلة لا يوجد فيها شي». وقول قسطنطين فرانسوا عام ١٧٥٨ «وجدنا صعوبة في التعرف على القدس» وقول لا مارتين

عام ١٨٣٥ «لم نر مخلوقاً حياً خارج أبواب القدس» فإنها رؤية وانطباعات لأفراد تحتمل الخطأ أكثر مما تحتمل الصواب.

غير أن الحقائق التاريخية تدحض باستمرار مثل هذه الأقوال، لقد جذبت فلسطين أنظار الحجاج المسيحيين وبخاصة الأوروبيين وجذبت الرحالة ومن هؤلاء فيلكس شميدت فابري الألماني الذي زار فلسطين بين عامي ١٤٨٠-١٤٨٣م. وكذلك الفيزيائي الألماني ليونهارد راوخ فولف الذي زارها سنة ١٥٧٥ ووصف طبيعة تضاريس المنطقة «وضمن تقريره تصنيفاً مفيداً للنباتات والأشجار التي كانت تنمو على الأرض الفلسطينية»(٢١).

يقول الروائي اليوناني الكبير نيكوس كازنتزاكي في مقالاته التي نشرت عام ١٩٢٧ في كتابه «ترحال» عن مشاهداته في فلسطين:

«دلفت إلى داخل مسجد عمر في القدس وأنا مفتون مسحور، كانت الأحرف العربية مجدولة كالأزهار، حروف تكرس الحِكَم والمواعظ القرآنية، تلتف حول الأعمدة كأشجار العنب المتسلقة، ثم تزهر ثانية وهي تحيط بالقبة، بهذه الطريقة كانوا يحتضنون إلاههم الرائع، ويعانقونه بكروم العنب التي تزهر على هذه الأرض... ترى أريحا تبتسم لك كواحة معزولة أمام بساتين الرمان المزهرة، وأشجار الموز والتين والتوت، وكلها محاطة بسياج من أشجار النخل الطويلة الرشيقة وتستمتع بالأشعة الكونية الجذابة

وينابيع المياه المتفجرة، فترتاح عيناك ويشعر جسمك بالراحة والتجدد... ذلك المنظر البهيج نفسه يقابلك في حيفا، فترى بساتين الرمان المزهرة والمتجددة، وبساتين أشجار البرتقال والليمون... وفي الجنوب في مدينة إبراهيم الخليل القديمة، تحس بألفة وطمأنينة الأرض وهي تستقبل محراث الإنسان... في السامرة والجليل تبدو الجبال أكثر وداً وألفة في مظهرها العام، حيث ترى الطيور والمياه والأشجار تعطي للطبيعة أنسها وألفتها».(٢٢)

في الوقت الذي ينكر فيه نتنياهو مطالبة العرب بأية حقوق في فلسطين (لا يعترف بوجود الشعب الفلسطيني من الأساس) إذ يقول: «لم تكن دولة فلسطين العربية قائمة أبداً، كما لم تكن هنالك منطقة عربية تحاذي منطقة إسرائيل، حتى اسم فلسطين نفسه لم يعد مستعملاً بين العرب، البريطانيون هم الذين أحيوه، ومنهم صادره العرب لأنفسهم في القرن الحالي... لم يكن هناك شعب فلسطيني ذو وعي قومي أو هوية قومية، أو حتى مصالح قومية مشتركة، ومثلما لم تكن هناك دولة فلسطينية، لم يكن هناك شعب فلسطيني أو ثقافة فلسطينية، ويستطرد... ومن هم الذين كانوا زعماء تلك الأمة الفلسطينية الخيالية خلال المائتي سنة من حكم المماليك، والأربعمائة سنة من الحكم التركي؟ وما هي المنظمات السياسية أو المؤسسات الاجتماعية، أو المؤلفات الأدبية أو الفنية أو الدينية أو حتى الرسائل التي تورد ذكر أو تعبير عن علاقات تلك الأمة بهذه الأرض المجزأة والمقسمة؟».

فلسطين والفلسطينيون

فلسطين كانت تسمى أرض كنعان نسبة لأول شعب تاريخي استقر في تلك البلاد والبلاد المجاورة وهم الكنعانيون...... القبيلة السامية التي جاءت من الجزيرة العربية فيما يرجحه الباحثون في أوائل الألف الثالث قبل الميلاد.

«وقد ذكر اسم فلسطين لأول مرة في وثيقة مصرية رسمية يعود تاريخها إلى قرابة سنة (٧٥٠ ق.م) ، وقد استمرت هذه التسمية في أواسط القرن الرابع للميلاد بعد تعديلات متعددة في عهد الإدارة الرومانية البيزنطية على شكل فلسطين الأولى، الثانية، والثالثة، وفقاً للوحدات الإدارية التي كانت تتبع الحاكم».[٢٣]

ومن الجدير ذكره، أن الرحالة الأوروبيين (على سبيل المثال) في القرن التاسع عشر كانوا يطلقون اسم فلسطين على البلاد التي يعتبرها نتنياهو «أرض إسرائيل».

من هم الفلسطينيون (أو الفلسطيون)؟ «في أواخر القرن الثالث عشر ق.م وبعد أن زحفت القبائل الهندو أوروبية على بلاد اليونان واضطر سكانها الايجيون إلى الفرار بحراً ووصلوا إلى أقرب السواحل وهي سواحل مصر وسوريا الآن، ومن بين هؤلاء كان الفلسطينيون الذين جاءوا من جزيرة كريت».[٢٤]

استقر الفلسطينيون على الساحل الفلسطيني (الذي عرف

باسمهم) واستطاعوا تأسيس العديد من المدن أهمها: غزة وعسقلان، واسدود، وعقرون.

«إن أكبر مساهمة للفلسطينيين في المدنيّة الكنعانية كانت إدخال صناعة الحديد... وقد ورثها عنهم الفنيقيون، فاستعملوا الحديد في بناء السفن، وكذلك ورثوا عنهم ركوب البحر البعيد... وفي النصف الثاني من القرن الحادي عشر ق.م، وصل الفلسطينيون إلى قمة قوتهم الحربية».[٢٥]

لقد تحدثت كل الكتب التاريخية عن الفلسطينيين وبما فيها العهد القديم، ويقول المؤرخ العربي أبو جعفر الطبري عن العرب العمالقة: إنهم أمم تفرقت في البلاد، وكان منهم أهل المشرق، وأهل عُمان وأهل الحجاز وأهل الشام وأهل مصر، ومنهم كان الجبابرة بالشام الذين يقال لهم الكنعانيون.... ويعود الطبري بأصل العرب إلى سام بن نوح.

إن ما يقوله الطبري يثبت بما لا يدع مجالاً للشك الأصل العربي لأوائل الشعوب في المنطقة (ومن ضمنها فلسطين).

«العمالقة وكما تؤكد الكتب التاريخية هم من العرب البائدة»[٢٦].

وقد وردت أسماء لقبائل عربية [مثل قيدار- جشم-عاملة- سليح- جذام] سكنت فلسطين في الكتب والمؤلفات التاريخية

لكل من الطبري والمسعودي وابن خلدون.

وبعد تسلسل تاريخي من الحروب، جاء الفتح العربي الإسلامي لفلسطين لا في صيغة احتلال أجنبي للأرض والشعب، بل كان حلقة من حلقات الهجرة من الجزيرة العربية إلى فلسطين.

لم تكن فلسطين طوال العصور وحدة إدارية ثابتة المعالم واضحة الحدود، تماماً مثلها مثل سوريا ولبنان، إذ إن كل هذه المناطق إضافة إلى شرقي الأردن عُرفت ببلاد الشام. ولم يكن ما يسمى «جند فلسطين» عند الفتح إلا وحدة قابلة للتغييرات التي أحدثتها الحروب، فقد تبعت أجزاء منها لمصر وأجزاء أخرى للشام ثم الخلافة العثمانية فيما بعد.

إن ذلك لا ينفي وجود الشعب السوري الذي سكن أرض سوريا على سبيل المثال، وهو بالضرورة كذلك لا ينفي وجود الشعب الفلسطيني الذي سكن أرض فلسطين، فالدولة الإسلامية منذ عهد الخلفاء الراشدين وحتى نهاية الدولة العثمانية، كانت وحدة واحدة لها مقر رئيسي (العاصمة) ومن ثم هناك الأقاليم التابعة لها.

إن هذه، هي السمة الرئيسية البارزة للمراحل التاريخية التي مرت بفلسطين، ولذلك ليس صدفةً، وجود هذا التشابه الكبير إلى درجة الاندماج بين المكونات الثقافية السورية واللبنانية والفلسطينية

والأردنية. ويؤكد الدارسون والمختصون أن هناك ثقافة وفولكلوراً عربياً واحداً في بلاد الشام... مع خصائص محلية تبعاً للوحدة الجغرافية، فلهجة جنوب لبنان وشمال فلسطين -على سبيل المثال- أقرب إلى بعضهما البعض منهما إلى شمال لبنان أو جنوب فلسطين. إن ذلك لا ينفي بأي شكل من الأشكال وجود الشعوب التي تسكن هذه الدول. ولنبحث ولو بشكل موجز في بعض أهم المكونات الثقافية للشعب الفلسطيني عبر العصور المختلفة.

فمن ناحية العمارة، شهدت فلسطين تقدماً وازدهاراً على هذا الصعيد. ففي بيت لحم بنيت أقدم كنيسة وهي كنيسة المهد سنة ٣٣٥م، التي هدمها السامريون سنة ٥٢٩م، وأعاد بناءها الامبراطور جوستنيان عام ٦١٤م، وفي القدس بنيت كنيسة القيامة، وهي من أروع الكنائس وأكثرها زخرفةً، كما توجد أسوار القدس، والمسجد الأقصى والصخرة المشرفة وقد تم بناؤهما في سنه ٦٩١م. ومن الشواهد على هذا التقدم القصور الأموية والمساجد [مسجد عمر في القدس، مسجد غزة الكبير، والجامع الأبيض في الرملة، وجامع الجزار في عكا] وغيرها من الشواهد والتي إن دلت على شيء، فإنما تدل على عظمة الأيدي التي بنتها.

هذا «وقد تميزت العمارة في فلسطين عن العمارة في بلاد الشام والبلاد العربية بخصائص فرضتها الصفة القدسية، التي تتمتع بها فلسطين».(٢٧)

أما في مجال الشعر والأدب، فإن كثيراً من الشعراء الفلسطينيين، ورد ذكرهم في الكتب والمصادر التاريخية المختلفة، ووفقاً لدراسة للدكتور إحسان عباس عن الشعر في فلسطين منذ القرن الرابع الهجري وحتى القرن الثاني عشر، فقد أورد أسماء ما ينوف على مائة وخمسين شاعراً، ومن أبرزهم الشعراء العسقلانيون.

على صعيد الحرف والأزياء ، فإن من أهم الحرف التي جرى تداولها في فلسطين: الشمع وخشب الزيتون والزجاج الخليلي، والنسيج والحرف المعدنية، والفخار، والخرز ودبغ الجلود والحصير والسجاد والتطريز والأزياء الشعبية، ويورد القس أسعد منصور في كتابه «تاريخ الناصرة» بحثاً قيماً عن الملابس التقليدية في فلسطين.

إن الزّي الفلسطيني يعتبر من أقدم الأزياء التراثية في العالم، وعلاقته بمنتجات البيئة في فلسطين وبحاجة الإنسان فيها، هي علاقة قائمة منذ آلاف السنين، حتى إن الأثواب التقليدية الفلسطينية اتخذت الأشكال والألوان والأنماط التي تناسب هذه البيئة والإنسان فيها.

«لقد وجدت في أريحا جماجم تدل على أن الوقاية أو الصمادة - غطاء الرأس - كانت تلبس في فلسطين قبل تسعة آلاف سنة، وعثر في تليلات الغسول على رسوم يعود تاريخها إلى ٤٥٠٠ سنة ق.م يبدو فيها تطريز على الأزياء والأحذية، وهي

أقدم آثار تدل على التطريز، وثمة رسوم على قبور مصرية تظهر كنعانيين في عصر الهكسوس في أثواب طويلة مطرزة من ١٧٠٠ سنة ق.م، فيها تطريز ما زال يشاهد على الملابس الفلسطينية المعاصرة».[٢٨]

وفي القرن السادس الميلادي، استجلب الامبراطور البيزنطي جوستنيان شرانق دودة القز من الصين، وحث على نسج الحرير في غزة وعسقلان، لأن الفرس الساسانيين كانوا يحتكرون تجارة الحرير ويمكسونها مكساً باهظاً «ويدل هذا على أن غزة وعسقلان، اللتين اشتهرتا بصناعة النسيج في العصور الأخيرة، كانتا شهيرتين بذلك أيضاً في العصور القديمة».[٢٩]

في العصرين الأموي والعباسي ازدهرت العلوم الدينية: علوم القرآن الكريم والقراءات، والتفسير، وعلوم الفقه.

أما الحياة الثقافية في فلسطين في عهد المماليك ووفقاً لدراسة للدكتور سهيل زكار تحمل العنوان نفسه، فقد مثلت ما بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر الميلادي الفترة الذهبية في تاريخ الثقافة الفلسطينية من حيث ازدهار العلوم وفتح المدارس التي انتشرت في أروقة الجوامع، وكان من أهمها المدارس التالية: الداودية، الوجيهية، السلامية، الكريمية وغيرها.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، تورد كتب التاريخ

والمصادر أسماء ما يزيد على المائة عالم في فلسطين. ومن بين هذه الكتب تراجم الأعيان من أبناء الزمان - لحسن البوريني -، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر - لمفتي دمشق محمد خليل المرادي وغيرهما.

إضافة إلى كل ذلك «فقد تميزت فلسطين وعبر عصورها المختلفة واعتماداً على المكتشفات الأثرية بالصلات الحضارية الوثيقة مع مصر، ومع سوريا ولبنان، ومع الأردن والعراق».[٣٠]

وفي معرض تزييفه للحقائق وتضليله الكبير، يذكر نتنياهو في هذا الفصل «بأن العرب خلال ١٢٠٠ سنة من وجودهم على أرض إسرائيل كما يسميها أقاموا مدينة جديدة هي الرملة... ولم يهتموا حتى ولو بتغيير الأسماء العبرية القديمة مع بعض التحريف في العربية... ومن بين المواقع اليهودية التي لم تتغير أسماؤها تقريباً: بيتار، شيلا، تل عوريد، بئر شيفع، بيت شآن، ادورايم».

والحقيقة أن الأسماء العبرية التي يوردها نتنياهو، هي تحريف عبري للألفاظ العربية، ووفقاً للموسوعة الفلسطينية فإن:

بتير (يسمونها بيتار بالعبرية) قرية اسمها مأخوذ من كلمة بيت تير - عش الطير - أو من كلمة (بتر) السامية، عرفها الرومان باسم بثير، احتلها الصهاينة، وبالقرب منها أنشأوا في عام ١٩٥٠ مستوطنة اطلقوا عليها اسم «هيفو بيتار».

سلوان (يسمونها بالعبرية شيلا)، وهي قرية مجاورة لسور القدس، أتى لفظها من كلمة سيلون الآرامية وتعني الشوك والعليق، وقد أتى ذكرها عند معظم المؤرخين والجغرافيين المسلمين كالمقدسي وناصر خسرو والإدريسي، وتحدثوا عن مياهها العذبة الشافية من الأمراض.

تل عراد (يسمونها بالعبرية تل عوريد)، وهو تل أثري يقع في جنوب فلسطين إلى الغرب من البحر الميت والجنوب من مدينة الخليل، جاء ذكره في المدونات التاريخية القديمة منذ سنة ١٤٠٠ق.م. كانت تقوم في تل عراد المدينة الكنعانية (عراد)، وقد أقامت إسرائيل في عام ١٩٦١ بجوار التل مستعمرة سمتها تل عوريد تحريفاً للكلمة الكنعانية.

بير السبع (يسمونها بالعبرية بئر شيفع)، مدينة عرفت منذ أيام الكنعانيين وأطلق عليها هذا الاسم نظراً لوجود سبعة آبار فيها. ازدهرت في عهد الفلسطينيين وعهد الأنباط والرومان، أصابها الضعف في أيام الصليبيين نظراً لتحول طرق التجارة عنها، أعيد بناؤها في أيام العثمانيين.

بيسان (يسمونها بالعبرية بيت شآن) مدينة عربية، وتعتبر من أقدم المدن الفلسطينية، يرجع شأنها إلى عصور ما قبل التاريخ...

أي إلى أكثر من ستة آلاف سنة قبل الميلاد. وحملت في العهود الكنعانية اسم (بيت شان) وقد يعني هذا الاسم، بيت الإله شان أو بيت السكون. تحدث عنها الكثير من المؤرخين ومن بينهم: الإدريسي والهروي. ارتبط اسمها في العهد المملوكي بمعركة عين جالوت، والتي قتل فيها الكثير من التتار.

دورا (يسمونها بالعبرية ادورايم) وهي بلدة عربية تقع على بعد ١١كم إلى الجنوب الغربي من الخليل، ذكرت في العهد الروماني باسم (أدورا) من أعمال (أي تتبع) بيت جبرين.

إن الخداع الذي يمارسه نتنياهو على هذا الصعيد هو رؤية إسرائيلية صهيونية منفردة للتاريخ، لا تستند إلى أية مصادر علمية تاريخية، وتفتقر إلى المنطق... مثل افتقارها إلى الحقيقة.

الفصل الثانى

التخلى عن الصهيونى

في هذا الفصل يتهم نتنياهو بريطانيا «بالتخلي عن الصهيونية وذلك باقتطاعها شرق الأردن من أرض إسرائيل عام ١٩٢٢م، وبإصدارها للكتاب الأبيض عام ١٩٣٠م والذي تضمن قيوداً كثيرة على هجرة اليهود إلى البلاد وعلى شراء الأراضي.... فبريطانيا التي تبنت إنشاء وطن قومي لليهود من زاوية أخلاقية ارتأت في أن دعمها للحركة الصهيونية ينسجم مع المصالح البريطانية نفسها بالمعنى الاستراتيجي». أما بالنسبة لتحول بريطانيا عن الصهيونية فقد تم من وجهة نظر نتنياهو لسببين: «توصل بريطانيا إلى استنتاج بأن تحالفها مع العرب أفضل بكثير من تحالفها مع اليهود، وأن تفضيل الصهيونية سيلحق الظلم بالعرب... ويستطرد فيقول: في عام ١٩٣٧م، منحت اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) العرب تأييداً واضحاً بإعطائهم الحق في إقامة دولة لهم، وامتد ذلك إلى نشر الكتاب الأبيض في عام ١٩٣٩م وبموجبه ستعمل بريطانيا على إنشاء دولتين عربية ويهودية، وبذلك خان البريطانيون الشعب اليهودي ورضخوا للمطالب العربية»!! وحول

ردة فعل اليهود على ذلك، يقول نتنياهو: «إنهم أصبحوا يدركون أهمية مجابهتهم لبريطانيا، بعد أن غضت الطرف عن كميات السلاح الكبيرة التي كانت تأتي للعرب، في الوقت الذي كانت تصادر فيه تسليح اليهود»!!

من بداية الفصل الثاني لكتابه يعكس نتنياهو روح التوسعية، التي ما تزال تسكن الذهنية الإسرائيلية وتجد تعبيراتها في تصريحات العديدين من مسؤولي الدولة العبرية بين الفترة والأخرى، وكذلك في جملة من الممارسات تعكس هذا التوجه على الصعيد الداخلي (نشيد المدارس الإسرائيلية ومناهجها الدراسية، عدم وجود حدود جغرافية للدولة، أحزاب اليمين والأحزاب الدينية المتطرفة والتي ما تزال تؤمن بدولة إسرائيل الكبرى بحدودها التوراتية، وغيرها من المظاهر). إن ما يقوله نتنياهو يعتبر مؤشراً واضحاً على زيف الادعاءات الإسرائيلية بدعوتها للسلام مع العرب، فكيف تنسجم الدعوة للسلام مع مثل هذه الأطروحات؟.

إن الأردن جرى اقتطاعه من الدولة العربية الموعودة للشريف حسين، وليس من «أرض إسرائيل» كما يدعي نتنياهو. ووفقاً لمعاهدة بطرسبرغ التي وقعها ممثلو بريطانيا وروسيا القيصرية وفرنسا في ٤/ آذار/ ١٩١٦م اتفقت الدول الاستعمارية الثلاث على «أن تكون أملاك تركيا في آسيا الصغرى من نصيب روسيا، وكانت

البلاد العربية (موضوع اتفاق الحسين - مكماهون) باستثناء الحجاز ونجد واليمن من نصيب بريطانيا وفرنسا، وكانت فلسطين بالذات ضمن منطقة النفوذ البريطاني»[٣١].

ومن الواضح أن هذه الاتفاقية لم تتطرق إلى ادعاءات يهودية في فلسطين ولم تتعرض لعروبتها أو فصلها عن المجموعة العربية، ومن الواضح أيضاً أن شرقي نهر الأردن، كانت هي الأخرى جزءًا من الدولة العربية الموعودة.

جذور المصالح البريطانية في فلسطين

في بدايات القرن العشرين، كانت بريطانيا الإمبراطورية التي لا تغيب عن حدودها الشمس، وكان من الصعب أن ينازعها المصالح أي من الدول الاستعمارية الأخرى وبخاصة في اقتسام تركة رجل أوروبا المريض (الدولة العثمانية) التي كانت على وشك أن تلفظ أنفاسها الأخيرة، والتي أغرت ممتلكاتها دولاً مثل فرنسا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال وهي الدول التي بدأت تطلعاتها الاستعمارية في البروز آنذاك.

وتحسباً لإمكانيات التنازع بين هذه الدول فقد طرح كامبل بنرمان رئيس وزراء بريطانيا في العقد الأول من القرن العشرين، مشروع «الجبهة الاستعمارية الموحدة» بين الدول المذكورة بهدف الوقوف في وجه المانيا، التي أخذت هي الأخرى في البروز كدولة

لها تطلعات استعمارية.

وشكلت بريطانيا مع هذه الدول لجنة لبحث المصالح الاستعمارية المشتركة فيما بينها، ووضعت هذه اللجنة تقريراً أُطلق عليه «تقرير بنرمان»، أكد على إمكانية الخطر القادم الذي يشكله البحر الأبيض المتوسط باعتباره صلة الوصل بين الغرب والشرق، وحوضه يشكل مهداً للديانات والحضارات، وفي هذه البقعة الشاسعة على سواحله يعيش شعب واحد، تتوفر له وحدة تاريخية ودينية ولغوية، وتوفر له ثرواته الطبيعية كل أسباب النهوض، ولهذا فإنه يشكل خطراً كبيراً على المصالح الاستعمارية في المنطقة، وقد أوصت اللجنة «بضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي، واقترح لذلك إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري، الذي يربط آسيا بافريقيا ويربطهما معاً بالبحر المتوسط، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وقوة عدوة لسكان المنطقة».

على هدي هذه الرؤية رسمت بريطانيا خططها لتمزيق أوصال المنطقة العربية وعلى هذه الأسس تحالفت عضوياً مع الحركة الصهيونية التي سعت إلى إنشاء دولتها في فلسطين، ووجدت كل منهما في الأخرى وسيلة لتحقيق غاياتها الخاصة.

هذه هي الخلفية التي استند إليها وعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو فيما بعد، وكل السياسات البريطانية فيما يتعلق بفلسطين من

بداية الانتداب وأثناءه حتى الخروج البريطاني وإنشاء الدولة الإسرائيلية.

يقول المؤرخ توينبي «إذا كانت الدول الغربية تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية ما حدث في فلسطين، فإن بريطانيا المحتلة والمنتدبة تتحمل القسط الأكبر من محنة الحق والإنسانية في فلسطين. فقد كان موقفها الشامل لجميع حكوماتها المتعاقبة ولكل أحزابها الحاكمة، هو التواطؤ المرسوم مع الصهيونية، والتآمر المرير ضد فلسطين والتعامي الجدير بالإدانة والاتهام»[٣٢].

لقد سارعت بريطانيا منذ أيام الانتداب الأولى بضمان التزامها بوعد بلفور، واعترفت بالوكالة اليهودية، وجعلتها مثل حكومة داخل حكومة. وقد شاركت هذه الوكالة في الإدارة والتشريع والمعارف إضافة إلى الإشراف على هجرة اليهود إلى فلسطين. إن كل الخطوات التدريجية التي قامت بها بريطانيا في فلسطين قد تمت بالتنسيق مع الحركة الصهيونية.

أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين وهو هربرت صمويل كان صهيونياً، وبالتالي فإن ما كان يتخذه من خطوات على صعيد إعادة تشكيل فلسطين كان يتم بالتنسيق والتشاور مع الحركة الصهيونية من أجل أن تكون دولة لليهود. وفي بداية عهده في فلسطين، أعطى صمويل للجمعية الصهيونية نصف مليون دونم من الأراضي التي تمتلكها الدولة، وأصدر تشريعات أخرى بمصادرة

أراضي الفلاحين العرب، كتسديد لقروضهم من البنك العثماني الزراعي قبل الاحتلال ومن بنك «انجلو اجبشيان» البريطاني.

لقد عملت حكومة الانتداب على تهجير أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين «ففي السنوات العشر الأولى من الانتداب هاجر إليها (٧٦,٧٠٠) مهاجر يهودي، وفي هذه السنوات أرهقت القوانين البريطانية الفلاحين العرب. وفي مجال التعليم، نظمت السلطة البريطانية فتح مدارس ابتدائية وثانوية وعالية وفنية للسكان اليهود، بينما لم يطبق ذلك على المواطنين الفلسطينيين. هذا الوضع انطبق على كل الشؤون الأخرى في الحياة العربية، إضافة إلى القمع والقوانين التعسفية البريطانية التي كان يواجه بها الفلسطينيون»[٣٢].

من الطبيعي أن يشكل تعسف السلطات البريطانية وقمعها وتحالفها مع الحركة الصهيونية ومع الوكالة اليهودية وتشجيعها لهجرة اليهود قاعدةً لانطلاق المقاومة العربية في فلسطين، والتي كانت ثورة سنة ١٩٢٩م أبرزها، واتسع نطاق المقاومة وهجمات الثوار حتى شمل معظم أنحاء فلسطين.

الكتاب الأبيض عام ١٩٣٠م

وحتى تمتص بريطانيا نقمة العرب الفلسطينيين، ابتدأت بتشكيل لجان لدراسة الوضع، ومن ثم تقديم التوصيات وشكلت

«لجنة شو» من أجل بحث الأسباب المباشرة للثورة «ونصحت اللجنة بإصدار تقرير يزيل مخاوف العرب من الهجرة وتسرب الأراضي»[٣٤].

لقد تعددت اللجان البريطانية فيما بعد (لجنة جون هوب، لجنة لويس فرنش، لجنة كروسبي).

وقد أوصت هذه اللجان في تقاريرها، بتحسين حالة المواطنين العرب الذين كانت أوضاعهم السياسية والاقتصادية في تدهور مستمر.

وكنتيجة لتقارير هذه اللجان وامتداد الثورة، أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض عام (١٩٣٠)، والذي وضعت فيه بنوداً تصعب من انتقال الأراضي الفلسطينية لليهود، وتحدّ من هجرة أعداد كبيرة إليها.

إصدار بريطانيا للكتاب الأبيض في عام (١٩٣٠)، ووجه بمقاومة شديدة من غلاة المستعمرين البريطانيين وعلى رأسهم تشرشل. وقد نشر اللورد باسفيلد في جريدة التايمز بتاريخ ٦/تشرين ثاني/١٩٣٠م مقالاً استنكر فيه كثيراً مما ورد في هذا الكتاب.

ولقد ووجه الكتاب بمقاومة أشد من الحركة الصهيونية، وأرسل رمزي ماكدونالد رئيس الوزراء البريطاني آنذاك كتاباً

بتاريخ ١٣/تشرين الثاني/١٩٣٠م إلى وايزمن (زعيم الحركة الصهيونية) يؤكد له «تمسك الحكومة البريطانية بتعهداتها بشأن الوطن القومي اليهودي»[٣٥].

وتحت هذه الضغوطات «سحبت بريطانيا الكتاب الأبيض وعادت بالقضية إلى النقطة التي بدأت منها، واستمرت في إجراءاتها التعسفية».[٣٦]

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من إصدار هذا الكتاب لامتصاص النقمة العربية، فقد أبقت بريطانيا على تحالفها مع الحركة الصهيونية واستمرت في تهجير اليهود إلى فلسطين، بالمعنى الفعلي. إذن لم يجر وضع العراقيل أمام الهجرة اليهودية مثلما يدعي نتنياهو، بل على العكس من ذلك فقد تضاعفت هجرتهم. وتشير تقارير الإحصاءات البريطانية نفسها إلى أن «عدد اليهود في فلسطين حتى عام ١٩٢٩م بلغ (٩٩٨٠٦) مهاجراً. أما حتى عام ١٩٣٦م فقد بلغ (٣٨٣,٦٤٥) مهاجراً»[٣٧].

بمعنى آخر، فإن السنوات القريبة التي تلت الكتاب الأبيض في عام ١٩٣٠م، شهدت هجرة مضاعفة لليهود إلى فلسطين بدعم وبإشراف بريطاني، مع استمرار التسليح البريطاني لليهود. ومقابل ذلك تعرض السكان الفلسطينيون للاعتقالات من قبل السلطات البريطانية، والإعدامات، فقد أعدم الشهداء عطا الزير وفؤاد حجازي ومحمد جمجوم وغيرهم.

وكنتيجة للظلم البريطاني والقمع الذي مارسته القوات البريطانية في فلسطين على العرب قامت ثورة عام (١٩٣٦م). وكعادتها، لجأت بريطانيا إلى اللجان، فقد تم تشكيل (لجنة بيل)، التي أوصت بالتقسيم، وبناءً على تقريرها، نشرت بريطانيا اقتراحاتها بالتقسيم في عام (١٩٣٧م)، لكنها عادت فتراجعت عن هذا القرار، بدعوى أن كلاً من اليهود والعرب قد رفضوا هذه المقترحات.

توالت الأحداث... وبعد فشل مؤتمر لندن الذي حضره ممثلو العرب واليهود، أصدرت بريطانيا كتاباً أبيض جديداً في عام (١٩٣٩م)، وفي هذا الكتاب وضعت بريطانيا من جديد قيوداً نظرية على الهجرة اليهودية (!!)، ولكن على الصعيد الفعلي، فقد ارتفعت نسبة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، «ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين نصف مليون مهاجر، إضافة، إلى تزويد بريطانيا لليهود بالأسلحة الحديثة، والدبابات والأعتدة الحربية، ليتسنى لهم الدفاع عن أنفسهم وكيانهم عند الاقتضاء»[٣٨].

الملاحظ من الاستعراض التاريخي، أن بريطانيا كانت تمضي قدماً في خطتها من أجل تهويد فلسطين ولكن على طريقتها الخاصة، فعندما كانت تزداد مقاومة الفلسطينيين والعرب لمخططاتها... كانت بريطانيا تتظاهر بالتراجع عن سياساتها، لكن

ذلك، كان يتخذ دوماً صفته التكتيكية، فما أن تهدأ الأوضاع نتيجة الوعود البريطانية للعرب، حتى تعود السياسة البريطانية إلى حقيقتها الفعلية في التهويد.

ويتطرق نتنياهو في هذا الفصل إلى سلسلة من الهجمات، التي تعرض لها اليهود على أيدي (العصابات العربية)... ووصل به الأمر إلى القول: «إن الكثير من هذه الهجمات تمت بالتحالف والتنسيق مع سلطات الانتداب البريطانية».

وحول هذا الخداع الذي تحمله سطور كتاب زعيم الليكود، وفي الإجابة عنه لا بد من التطرق إلى حقيقة التحالف العسكري بين الطرفين.

التعاون العسكري الصهيوني البريطاني أثناء الانتداب

التعاون العسكري البريطاني الصهيوني في فلسطين خلال سنوات الانتداب، تزخر به المصادر والروايات الصهيونية وهي غنية بالمعلومات التفصيلية عن أوجه هذا التعاون في إطار تجنيد المستوطنين اليهود وتسليحهم وتدريبهم لحماية المستعمرات اليهودية والمرافق الحيوية، والمشاركة في الحرب ضد مقاتلي الثورة الفلسطينية. وقد تشكلت في إطار هذا التعاون وبفضله قوة الخفارة والوحدات الليلية الخاصة وسرايا الميدان، وأقيمت أنوية الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وبذلك اكتسبت التنظيمات العسكرية

الصهيونية الخبرة والأسلحة، وإقامة التشكيلات العسكرية الكبيرة.

وتعترف الروايات الإسرائيلية «بأنه لولا الدرع العسكري البريطاني، لما تمكن مجتمع المستوطنين اليهود من الصمود أمام الثورة الفلسطينية، ولولا هذا التعاون لما تمكن هذا المجتمع من تطوير قوته وإحراز النصر في المواجهات الحاسمة»[٣٩]، ولذلك، وما أن أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين، حتى تم تشكيل الجيش الإسرائيلي مباشرة، وقد وضعت بريطانيا كل ثقلها من أجل إنشائه وتزويده بالأسلحة الهجومية القادرة على إلحاق الهزيمة بالعرب.

يحاول نتنياهو الاستمرار في ترديده (للتناقض) بين الحركة الصهيونية وبريطانيا باعتبار الأخيرة قد تخلت عن اليهود. إن مثل هذا التناقض المزعوم، الذي حرص الجانب الصهيوني على تفجيره وابرازه إعلامياً، ابتدأت بوادره وبتخطيط من الحركة الصهيونية وتحديداً عندما ابتدأت الولايات المتحدة في البحث عن قواعد عسكرية ومصالح اقتصادية في الشرقين الأدنى والأوسط في الوقت الذي كانت فيه السيطرة البريطانية على عموم المنطقة سيطرة شبه كاملة.

لذلك، عملت الحركة الصهيونية وبجهود فروعها في الولايات المتحدة على دفع السياسة الأمريكية باتجاه المنطقة من خلال تبنيها لأهداف هذه الحركة من جهة، ومن جهة أخرى بهدف إيجاد مناطق جديدة للمصالح الحيوية الأمريكية في المجالين

الاقتصادي والعسكري. وعلى هذا الأساس ومن أجل مغازلة القوة الآخذة في النمو وهي الولايات المتحدة...، فإن الحركة الصهيونية اصطنعت تناقضا مع بريطانيا، وهي بذلك ضربت عصفورين بحجر واحد فهي من جهة مدت جسور العلاقة مع القوة الأولى المحتملة في العالم ومن جهة ثانية حاولت إبقاء الضغط على بريطانيا وعملت على زيادته، من أجل ابتزاز المزيد من الدعم البريطاني الكامل لأهداف الحركة الصهيونية.

في الحرب العالمية الثانية، التي امتدت لبضع سنوات، رغبت بريطانيا أن تحوز على مساندة العرب إلى جانب الحلفاء في معاركهم ضد دول المحور، لذلك، ليس مصادفةً أن تشهد تلك المرحلة ازدياداً في الوعود البريطانية للعرب، والتي كانت تتخذ بعض الجوانب الإيجابية على مستوى الشعارات، وبالأخص تلك التي تتعلق بالاستقلال وتحقيق الحلم الشعبي العربي بالدولة العربية الموعودة. ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها، حتى تبخرت كل هذه الوعود في الهواء، بل إن بريطانيا على المستوى العملي وفي خلال سنوات الحرب، أبقت على مستويات دعمها لليهود مما جعل بن غوريون يقول في خطاب له في تل أبيب عام (١٩٤٢م) «إن الصهيونية انتهت من وضع خططها النهائية لإعلان فلسطين يهودية، وإن اليهود لا يستغنون عن أي قسم منها، حتى ولو كانت قمم الجبال أو أعماق البحار».

ومع توقف الحرب، تنكرت بريطانيا لكل وعودها للعرب وابتدأت تزداد وتائر تسليحها لليهود في سبيل إقامة دولتهم.

إذن، أين هو وجه التناقض بين الصهيونية وبريطانيا الذي يحاول نتنياهو اختلاقه؟؟

لقد ذكرنا أسباب مثل هذا التناقض المصطنع ولمزيد من الإيضاح نقول:

على الرغم من ظروف الحرب العالمية، عقدت الحركة الصهيونية مؤتمراً استثنائياً في نيويورك عام ١٩٤٢م رفضت فيه الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م، وأعطت للوكالة اليهودية حق الإشراف على هجرة اليهود إلى فلسطين، وعملت على إنشاء كومنولث يهودي في فلسطين من أجل إجلاء سكانها العرب.

وقد لاقت قرارات هذا المؤتمر تأييداً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة، وتحديداً من الرئيس فرانكلين روزفلت، الذي صرح بتاريخ ١٦/ آذار/ ١٩٤٤م قائلاً: «إن أمريكا لم توافق على الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩م، وإني لسعيد لأن أبواب فلسطين أصبحت مفتوحة أمام اليهود، وعندما توضع القرارات في المستقبل موضع التنفيذ، فسوف ينصف أولئك الذين ينشدون وطناً قومياً»(٤٠).

وأيد توجهات روزفلت هذه، كل من الحزبين الأمريكيين

«الجمهوري في مؤتمره عام ١٩٤٤م، والديمقراطي (وهو حزب الرئيس روزفلت) في مؤتمره في العام نفسه»[٤١].

لقد استفادت الحركة الصهيونية من الجانبين الأمريكي والبريطاني في عملية تأييد مخططاتها، ولقد ازدادت مساندة الجانبين للحركة على ضوء نجاح الرئيس ترومان في الانتخابات الأمريكية، ونجاح حزب العمال البريطاني في الانتخابات من أجل تشكيل الحكومة.

هذان الطرفان، هما من أشد المتحمسين للحركة الصهيونية، وبفوزهما ازدادت عرى التحالف الانجلو أمريكي فيما يتعلق برفع وتيرة مساعدة الحركة الصهيونية من أجل تحقيق أهدافها في فلسطين، وازداد حجم التنسيق بين أطراف المؤامرة الثلاثة.

يصل حجم الزيف بنتنياهو إلى الحد، الذي يعتبر فيه بريطانيا قد تغاضت عن جريمة (إبادة اليهود) في أوروبا فهو يقول «فعندما كان الجستابو يرسل إلى البحر سفناً محملة باليهود لكي يثبت بأن أحداً لا يريدهم، كان البريطانيون يطلقون النار عليها ويعيدوها إلى الموانيء التي أبحرت منها... وحتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبعد كل المذابح التي جرت لليهود في المانيا، لم تلن القلوب المتحجرة في الحكومة البريطانية، فقد صممت بريطانيا على منع هجرة اليهود إلى أرض إسرائيل».

بمثل هذه الصلافة والخداع يتهم نتنياهو بريطانيا حليف (الأمس)، الذي تحول فجأة إلى (عدو) من وجهة نظره، ففي مثل هذا الاتهام يكاد يقول (إن بريطانيا قد شاركت هي الأخرى في مذابح اليهود)!!

لقد تطرقنا إلى استمرارية الهجرة اليهودية بمساندة بريطانيا في سطور سابقة. أمّا حقيقة العلاقة بين الحركة الصهيونية والنازية فسيجري استعراضها في أحد الفصول التالية، ولكن سنتناول هنا نقطة واحدة فقط وهي أن أي بحث في العلاقة بين النازية والصهيونية يجب أن يظل مجالاً مغلقاً عن الباحثين من وجهة نظر إسرائيل وحلفائها، ومن يحاول البحث في جوهر هذه العلاقة... يجري اتهامه سريعاً بالتهمة الجاهزة (العداء للسامية)، وتجري محاصرته إعلامياً، وأحسن مثال على ذلك، هو المفكر الفرنسي روجيه غارودي الذي تعرض لحملة مسعورة من قبل الإعلام الصهيوني والغربي عموماً. وهناك أمثلة أخرى كثيرة منها البروفيسور روبير فوريسون أستاذ الأدب الفرنسي، الذي بحث في مسألة غرف الغاز وفُصِل من الجامعة التي يعمل فيها وتم اغتياله أدبياً وأكاديمياً. كما أن الباحث هنري روكيه، الذي أعد دكتوراه حول غرف الغاز، في جامعة فانت، معتمداً على شهادات حية، وسحبت منه شهادة الدكتوراه بعد أن نالها بتقدير جيد جداً، وتم إلغاؤها بقرار من وزير التعليم العالي، وتم فصل الأستاذ الذي أشرف على رسالته. وكذلك كان الأمر مع أحد قضاة مدينة

هامبورج الذي أصدر عام ١٩٨١م كتاباً بعنوان (أسطورة اوشفتس).

وفي انجلترا، هناك حملة منذ سنوات ضد الكاتب والمؤرخ ديفيد ارمنج، الذي فند مزاعم الصهيونية حول إبادة اليهود.

وفي أمريكا، أغلقت المنظمات الصهيونية معهداً لدراسة التاريخ في كاليفورنيا لأنه أعاد دراسة موضوع غرف الغاز.

وحول قرار التقسيم وإنشاء دولة إسرائيل يقول نتنياهو: «وحتى يريح كثيرون في هذا العالم ضمائرهم، فقد ولد مشروع التقسيم في الأمم المتحدة بصدور القرار رقم ١٨١ عام (١٩٤٧م) والذي يخصص دولتين لليهود والعرب... وفي ١٤/ أيار/ ١٩٤٨م ومع خروج آخر الجنود البريطانيين من البلاد تم الإعلان عن قيام الدولة اليهودية».

إن ما يطرحه نتنياهو، يشكل دليلاً آخر على الأحلام التوسعية الإسرائيلية، فحتى التقسيم من وجهة نظره، جاء كي (يريح البعض ضمائرهم) ناسياً أو متناسياً، أن هذا القرار قد سبب إجحافاً كبيراً للشعب الفلسطيني، فلأول مرّة في تاريخ الأمم المتحدة يجري التصويت على إنشاء دولة (لم يكن لها وجود من الأساس) على أجزاء من أراضي شعب تم اقتلاعه عنوة من وطنه، وجيء بمهاجرين من شتى أصقاع الأرض ليحتلوا أرضه ويحلوا مكانه.

لقد ضغطت بريطانيا والولايات المتحدة على مندوبي أكثر من دولة من أجل الموافقة على قرار التقسيم.

«ولقد تم إجبار برنارد باروخ، وهو الرسمي الأمريكي على الاتصال بالفرنسيين، الذين استفادوا من مشروع مارشال من أجل الموافقة على التقسيم... كما أن عدة شخصيات أمريكية اتصلت بمندوبي دول مختلفة، مثل هاييتي، الحبشة، الفلبين، باراجواي ولوكسمبرغ، وقد كانت هذه الدول تعتمد من الناحية الاقتصادية على الولايات المتحدة.. أما شركة فايرستون للمطاط (صاحبة الامتياز في ليبيريا) فقد ضغطت على حكومة ليبيريا لكي تصوت إلى جانب مشروع التقسيم»[٤٢].

وحول الثقافة اليهودية والتراث اليهودي يقول نتنياهو: «إن التراث اليهودي هو أهم مرتكزات الحضارة الغربية، ويبرز دوره بشكل خاص في تعريف مصطلحات مثل العدالة والحرية».

حقيقة (الثقافة) اليهودية

أخذت الحركة الصهيونية على عاتقها حل مسألة اليهود في الشتات تاريخياً، ولذلك حرصت ومنذ ظهورها على طرح نفسها كحركة ثقافية وسياسية لهم، معتمدة في ذلك على جملة من أساطير التضليل التي حاولت زرعها في أذهانهم في البداية، ومن ثم في الحرص على استمرارية ترديدها عالمياً بحيث تتمكن من

خلق وعي ذهني قسري يعمل على اعتبار هذه الحركة السياسية كنتاج ثقافي لليهود، وأنها ترمي الى تجديد هذه الهوية الثقافية لهم على (أرض الآباء والأجداد) - أرض الميعاد - كحلم تاريخي رافقهم في كل مناطق الشتات. معتمدة على خطاب سياسي ينطلق من تلك الخصوصيات في التمايز، التي صاحبتهم (من وجهة نظرها) وسط المجتمعات المتعددة التي عاشوا فيها (الجيتو) والحرص المتجدد على إظهار هذا التمايز كفئة عرقية إثنية ثقافية لها مواصفات محددة، وكذلك على تمايز هذه الفئة دينياً على من سواها.

لكن وبرغم كل حرصها على إظهار التمايز، لم تستطع الحركة الصهيونية من إيجاد ثقافة يهودية موحّدة على شاكلة المجتمعات الأخرى، بل جاءت على شكل ثقافات متعددة ومتنوعة، نظراً لتنوع تلك المجتمعات التي عاشوا فيها. ولم تكن هناك روابط جغرافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية بين اليهود في مناطق الشتات، ولم يمتلكوا حتى لغة موحدة. وعند بدء الطرح والتحضير للمشروع الصهيوني في فلسطين، حاولت هذه الحركة قسراً إيجاد القواسم المشتركة لليهود ولجأت الى محاولة الربط بين اللغة العبرية - لغة الدين - وبين الأهداف السياسية القومية التي طرحتها. وفي هذا المجال يقول أحد أوائل المنظرين للثقافة اليهودية الواحدة مناحيم ريبالو «لم تكن العبرية لغة الماضي فحسب، بل لغة المستقبل لغة البعث، اللغة التي تمكن اليهود من البقاء كشعب

واحد»[٤٣].

ولقد استمرت الصهيونية في دعاويها وفي التركيز على ما تعتبره أصولاً ومكونات ثقافية لحركتها (فاليهود شعب بلا أرض) وهم (شعب الله المختار)، فلسطين (أرض بلا شعب)... الخ، ولذلك ساقت كثيراً من المبررات التي تتجاوز حدود العقل من أجل تحقيق مطامحها.

والقراءة الدقيقة للشعارات التي رفعتها الحركة الصهيونية من أجل تبرير إنشاء دولتها تبين بشكل واضح لا لبس فيه، اعتمادها الأساسي على الإيمان العنصري. وتبنيها لهذا المبدأ يقود بالضرورة الى نتائج مشابهة من حيث العنصرية المتمثلة في «الانغلاق، والتمييز، والتفوق»[٤٤].

وفي دراسة هامة للدكتور عبدالوهاب المسيري بعنوان «اكذوبة الثقافة اليهودية» يبين الكاتب «أنه وبرغم حرص الكتابات الصهيونية على الترويج للثقافة اليهودية والمصطلحات الأخرى مثل: «التراث اليهودي» و«التاريخ اليهودي» و«العرق اليهودي» الذي يفترض وجود «ابداع يهودي» مستقل عن ابداع الأمم التي يعيش اليهود بين ظهرانيها، وهو افتراض تدحضه الشواهد التاريخية، فإن ذلك لم يمنع استمرار الصراع القائم بين الثقافات المختلفة داخل إسرائيل. إضافةً إلى ذلك، فإن الحركة الصهيونية، لم تستطع أن تقدم أية شواهد تاريخية يمكن اعتبارها تجسيداً

للمقولات التي روجتها وما تزال تروّجها»[٤٥].

إن اعتبار «التراث اليهودي» أهم مرتكزات الحضارة الغربية، هو وهم كبير، ويتطرق الكاتب اليهودي اسرائيل شاحاك الى هذا الموضوع قائلاً «في العصور الوسطى كان اليهود وبأوامر من حاخاماتهم ممنوعين من دراسة التاريخ والجغرافيا والعلوم والفلسفة والنقد وكل العلوم الأخرى طيلة عقود طويلة باستثناء الفترة التي عاش فيها بن ميمون»[٤٦].

إذن فأين هي السمات الحضارية لمثل هذا (التراث) الذي يتحدث عنه نتنياهو؟

لقد وقف الحاخامات اليهود في أوروبا ضد الثورة الفرنسية، التي نادت بالإخاء والمساواة والعدالة، ورفضوا مبادئها لأن هذه المبادئ تحرر فقراء اليهود من سلاطينهم، ولأنهم اعتبروها اختراعاً غير يهودي.

إن ادعاء زعيم الليكود بقوله «إن الولايات المتحدة وحلفاءها يمارسون ضغوطاً على إسرائيل بفعل تمكن العرب من خداع هذه الدول وابتزازها»، هو افتراء وتضليل كبيران. إن منطق الأحداث والوقائع هو الرّد الحقيقي على نتنياهو فمنذ السنوات الأولى لقيام إسرائيل وحتى اليوم تزوّد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الكيان الصهيوني بأحدث أنواع الأسلحة، إضافة إلى المليارات

العديدة من الدولارات سنوياً. فالمانيا على سبيل المثال ما زالت تدفع سنوياً تعويضات لإسرائيل عما تسميه الظلم الذي حاق باليهود إبان الحكم النازي.

والولايات المتحدة مرتبطة بتحالف عسكري استراتيجي مع إسرائيل. وكل الرؤساء الأمريكيين وبلا استثناء يصرحون بأنهم لن يمارسوا أية ضغوطات على إسرائيل، وواقع الحال يؤكد ذلك، فأين هو الضغط الأمريكي الممارس على إسرائيل كما يزعم نتنياهو؟

إن عقدة القيادات الإسرائيلية والصهيونية بشكل عام هي أن كل من لا يقف معهم ومع كل أطروحاتهم وأحلامهم التوسعية يصبح في نظرهم معادياً للصهيونية وإسرائيل... وبالتالي ومن وجهة نظرهم، يجب أن يقف العالم صاغراً أمام أقوالهم وأطروحاتهم ومساندتهم في كل عدوانيتهم. في الحقيقة أنه لولا الدعم الكبير والمستمر من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية عامة ما كانت إسرائيل لتعيش طيلة هذه الفترة.

الفصل الثالث

حقيقة القضية الفلسطينية

في هذا الفصل، يحاول نتنياهو أن يبين خطأ مقولة «إن القضية الفلسطينية هي قلب النزاع وسبب الصراع في الشرق الأوسط(!!) بالحديث وباستطراد كبير عن الصراعات العربية العربية القائمة، بغض النظر عن وجود إسرائيل أو عدمه».

قبل التطرق الى هذا الموضوع لا بد من تثبيت الحقائق التالية:-

أولاً: إن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، فقد قامت إسرائيل على أنقاض شعب تم اقتلاعه من وطنه، وتم زرع الدولة العبرية مكانه لتكون قاعدة أمامية متقدمة للمصالح والمخططات الإمبريالية في المنطقة العربية.

ثانياً: إن شعوب الأمة العربية وفي كافة بلدانها تقف ضد الصراعات والنزاعات العربية العربية وخاصة عندما تأخذ شكل الحرب كما جرى في العديد من الأحداث على

الصعيد العربي.

ثالثاً: إن الكثير من هذه النزاعات كانت حصيلة لبقايا عوامل، حرص الاستعمار على زرعها في الوطن العربي قبل انسحابه وقبل نيل تلك الدول العربية للاستقلال، بهدف محدد وواضح، هو إبقاء بؤر النزاع والتوتر قائمة بين أقطار الوطن العربي من أجل العمل على توتير العلاقات بين هذه الأقطار فيما بعد، ومنع قيام الوحدة العربية، لان قيام دولة الوحدة يحقق أماني الشعوب العربية ويهدد كل المصالح الاستعمارية في الوطن العربي، وبخاصة في المجال الاقتصادي، فالدول الإمبريالية حريصة على إبقاء الوطن العربي سوقاً مفتوحاً لإنتاجها، ثم لأهمية النفط ودوره المتعاظم في الصراع.... هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن قيام دولة الوحدة، يعني أول ما يعنيه قيام دولة عربية واحدة ذات بنية تحتية اقتصادية متكاملة قوية، وبالتالي قد تعمل على تفويت الفرصة على المصالح والأهداف الإمبريالية، وبخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. فإسرائيل التي حرص الاستعمار على إنشائها في منطقة ذات أهمية استراتيجية في الوطن العربي، كان أحد أهم أغراض زرعها، هو منع وحدة هذا الوطن وتفتيت أقطاره.

أما النزاعات العربية العربية الكثيرة، التي يوردها نتنياهو في كتابه، فهي نزاعات قامت في معظمها بين أنظمة عربية انطلاقاً من مصالحها الذاتية ورؤيتها الضيقة. ومن المهم أن نذكر هنا، أن بعض هذه النزاعات قد جرى تغذيتها ودعمها من القوى الخارجية وإسرائيل، والتي لها مصلحة كبيرة في إشعال هذه النزاعات، بهدف إنهاك هذه الدول من داخلها، للحيلولة دون إمكانية تشكيلها خطراً مستقبلياً على الدولة العبرية.

ولكن هذه النزاعات لم تكن تستمر لفترة طويلة، بل كان يجري حلها. أما الصراع العربي الإسرائيلي فقد امتد منذ قيام إسرائيل وحتى اللحظة الراهنة، وما زالت أسبابه قائمة، وبالتالي فهو مرشح للاستمرار لسنوات طويلة أخرى... ما دامت إسرائيل تنكر على الفلسطينيين والعرب حقوقهم.

الدور الإسرائيلي التخريبي في الدول العربية

حرصت إسرائيل منذ قيامها وحتى الفترة الراهنة، على التدخل في شؤون الأقطار العربية من داخلها، والعمل على تفتيت وحدتها ومنعها من إحراز أي تطور يجعلها قويةً في مواجهة إسرائيل. ومن أبرز الأمثلة على ذلك فضيحة لافون، والتي تمثلت في محاولة إسرائيل إساءة علاقات مصر بالدول الغربية، من خلال ضرب مصالح ومؤسسات هذه الدول في مصر على أيدي عملائها. الضغط على صندوق النقد الدولي من أجل منع تمويله

للمشاريع الإنتاجية في الدول العربية، ومنها مشروع السد العالي في مصر. الدور الإسرائيلي في العدوان البريطاني الفرنسي على مصر في حرب عام ١٩٥٦، ومؤخراً بينت الوثائق التي نشرتها وزارة الخارجية البريطانية حقيقة هذا الدور، وكشفت عن أن مندوبي إسرائيل شاركوا في وضع خطة العدوان .الاعتداءات الإسرائيلية على الدول العربية المحاذية لفلسطين بهجماتها المتعددة على المناطق الحدودية المصرية والسورية والأردنية واللبنانية. تحويل مياه مجرى نهر الأردن، وما يشكله ذلك من سلب للمياه العربية. ضرب المفاعل النووي العراقي بهدف منع إنشاء قوة عربية موازية لإسرائيل. الدور الإسرائيلي في دعم بعض الاتجاهات الكردية فيما اصطلح على تسميته «بالحرب العراقية الكردية»، من أجل العمل على تفتيت وحدة العراق، الذي كان يتم بالتنسيق مع نظام الشاه في إيران. اغتيال القادة الفلسطينيين وكما حصل في عدة عواصم عربية كبيروت وتونس وغيرهما. الدور الإسرائيلي في مجزرة صبرا وشاتيلا وكما بينته الوثائق الإسرائيلية نفسها. ويبقى المثل الأبرز وهو الدور الإسرائيلي في لبنان، فإلى جانب دخول قوات الغزو الإسرائيلية في عام ١٩٨٢ عاصمة عربية، فقد فرضت إسرائيل رئيساً على لبنان تحت حراب دباباتها وهو «بشير الجميل». وما زالت إسرائيل تخضع قسماً من جنوب لبنان وهو الشريط الحدودي الى احتلالها. ومؤخراً كشف ثمانية من الضباط الإسرائيليين، عن خطة إسرائيلية جرى تنفيذها منذ بداية

الخمسينيات وحتى الآن، وهي إغراق السوق المصرية والأسواق العربية بآلاف الأطنان من المخدرات وحبوب الإثارة الجنسية وغيرها، بهدف التخريب الاجتماعي للشباب، كما سبق وأن أعلنت مصر عن محاولة ضرب إسرائيل للإنتاج الزراعي المصري وبخاصة القطن من خلال تصدير الآفات الزراعية لها بطرق سرية.

هذا غيض من فيض مما هو معروف ومعلن عن محاولات إسرائيل تخريب الأقطار العربية من داخلها، أضف إلى ذلك كله الدور التخريبي للموساد وأجهزتها المختلفة في الأقطار العربية.

إن كل هذه الأدوار كانت ولا تزال تتم بالتنسيق مع الجهات الإمبريالية وموافقتها غالباً، وذلك تنفيذاً للأهداف التي من أجلها تم زرع الكيان الصهيوني في المنطقة العربية.

الأقليات في العالم العربي

إن ما ذكره نتنياهو حول الأقليات في العالم العربي، يشكل افتراءات واضحة، ودليلاً آخر على الدور الإسرائيلي في محاولة تفتيت الأقطار العربية من داخلها، فهو يزعم عدم مساواة الأقليات في هذه الدول بكافة المواطنين، ومن جهة أخرى، يحاول أن ينفي عن المسيحيين والأقباط عروبتهم، باعتبارهم أقليات. إن المسيحيين الأردنيين واللبنانيين والسوريين والأقباط المصريين، هم مواطنون عرب في بلدانهم، مثلهم مثل المواطنين المسلمين. ولم يشهد الوطن

العربي على مدى تاريخه، أية نزاعات دينية أو عرقية، إلا عند قيام إسرائيل حيث ابتدأت بؤر التوتر، واشتعلت جذوة هذه الصراعات. وأبرز مثال كان في لبنان، حين حاولت إسرائيل إدّعاء الدفاع عن الطائفة المارونية فيه، رغم أن أبناء هذه الطائفة هم مواطنون عرب ويشاركون في المعارك الوطنية العربية تماماً مثل أبناء الطوائف الأخرى.

يحاول نتنياهو إلصاق تهمة التمييز بالدول العربية، في الوقت الذي تمارس فيه إسرائيل تمييزاً عنصرياً مستمراً ضد العرب. إن المواطنين العرب في منطقة فلسطين التي احتلت سنة ١٩٤٨م كانوا منذ إنشاء إسرائيل وما زالوا يعانون من تمييز قومي وديني وعنصري، اقتصادي واجتماعي، تجعلهم مواطنين من درجة ثالثة أو رابعة في دولة تدّعي أنها «واحة الديمقراطية» في الشرق الأوسط.

لقد صادرت إسرائيل ٩٠٪ من أراضي المواطنين العرب هناك، وهدمت ما يزيد عن أربعمائة قرية فلسطينية من على الأرض ومسحتها نهائياً من الخارطة الجغرافية. إسرائيل تمارس تمييزاً عنصرياً مقيتاً في العلاج الصحي والتعليم وفرص العمل لهؤلاء المواطنين العرب وإضرابات مجالس البلديات والقرى العربية احتجاجاً على هذا التمييز، يمتد كل سنة لبضعة أشهر، وآخرها الإضراب الذي امتدّ لبضعة شهور.

وتمارس إسرائيل أيضاً، التمييز بين اليهود الشرقيين والغربيين،

فمن بين الأعراف المعمول بها لديهم أن لا يصل يهودي شرقي إلى منصب رئيس وزراء، فديفيد ليفي اليهودي المغربي، الذي كان يعتبر الرجل الثاني في الليكود بعد إسحاق شامير والمؤهل لاستلام زعامة الحزب بعده، تمت تنحيته فجأة عن الزعامة، وبرز بنيامين نتنياهو كيهودي غربي على رأس الحزب.

ومن الحقائق المعمول بها في إسرائيل، أن لا يسمح لليهود الشرقيين بالسكنى في بعض أحياء اليهود الغربيين في المدن حتى الآن، وهذا بالطبع ليس بالقانون وإنما بأعراف لها قوة القانون. وإن وجود حاخامين أكبرين، أحدهما لليهود الشرقيين والآخر للغربيين، يعتبر مثالاً ساطعاً على حقيقة وجود مثل هذا التمييز. وليست بعيدة حادثة إتلاف بنك الدم الإسرائيلي للدماء، التي تبرع بها يهود الفلاشا السود. لقد جرى إتلاف هذه الدماء لأنها جاءت من مواطنين يهود... ذنبهم فقط أنهم خُلقوا سوداً، وليس بالطبع كما ادّعت أجهزة وزارة الصحة الإسرائيلية، باحتمال وجود فيروس الإيدز في تلك الدماء!! لأن مختبرات أية دولة صغيرة قادرة على اكتشاف هذه الفيروسات في الدم فكيف بالمختبرات العلمية الإسرائيلية التي تدّعي الريادة التقنية ومضاهاة أحدث ما أنتجته الصناعات العالمية في هذا المجال (!!). ويمارس التمييز أيضاً بين اليهود الغربيين أنفسهم، فالذين أتوا من دول أوروبا الشرقية، يعانون من نقص في فرص العمل وظروف السكن وفي مجمل التسهيلات التي تعطى للقادمين الجدد، مقارنة مع اليهود الذين أتوا من

الولايات المتحدة أو من دول أوروبا الغربية.

إن التمييز العنصري هو أحد الحقائق السياسية القائمة في إسرائيل، وهو بضاعة يسقطها نتنياهو، محاولاً تصديرها للغير من الدول والعربية منها بالتحديد.

إسرائيل والإرهاب

يعتبر نتنياهو العرب مصدر الإرهاب في العالم، حيث يقول «إن الإرهاب الدولي يعتبر سلطة تصدير شرق، أوسطية، والأساليب التي يتبعها في أنحاء العالم، هي أساليب أنظمة الحكم والمنظمات العربية التي توجهها: اختطاف طائرات، تفجيرات، وضع متفجرات في السفارات، اغتيالات دبلوماسية، واحتجاز رهائن، كل هذه الأعمال كانت من اختراع الإرهاب العربي، الذي تبنته منظمات إرهابية عالمية أخرى بعدهم».

في الحقيقة إن هذه بضاعة إسرائيلية أخرى، يحاول نتنياهو تصديرها وإلصاقها بالعرب. فالتاريخ الحديث ومنذ عشرينيات هذا القرن، حيث ابتدأت الهجرة اليهودية الفعلية الى فلسطين، مُشَبّع بالإرهاب الصهيوني. فلم تتوان المنظمات الإرهابية اليهودية مثل، شتيرن، والهاجناه، والإرغون وغيرها، عن المتاجرة بالدم اليهودي من أجل تحقيق مصالحها، فلقد فجرت هذه العصابات أكثر من سفينة تحمل مهاجرين يهود في عرض البحر، بهدف ابتزاز الدول

الغربية من أجل السماح للمزيد من اليهود بالهجرة . ولقد اتصل مندوبو هذه المنظمات، وبالتعاون مع زعماء الجالية اليهودية في المانيا، بالسلطات النازية وعقدوا سلسلة من الصفقات معها، وهذه الاتفاقيات أصبحت معروفة ومكشوفة.

العلاقة بين الحركة الصهيونية والنازية

بدأت علاقة الحركة الصهيونية مع النازية قبل سنوات عديدة من اندلاع الحرب العالمية الثانية، ففي عام ١٩٣٣ جرى توقيع اتفاقية أطلق عليها «اتفاقية الترانسفير» بين ممثلي الحركة الصهيونية والحكومة الألمانية، من أجل تسهيل هجرة يهود المانيا إلى فلسطين، وتشجيع الصادرات الألمانية وتسويقها بمساعدة الحركة الصهيونية[٤٧].

بهذه الاتفاقية التي عكست المصالح المشتركة بين الطرفين، جعلت المؤسسات الصهيونية من نفسها أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة الألمانية لأعوام كثيرة، في الوقت الذي كانت تجري فيه حركة مقاطعة للمنتوجات الألمانية من قبل دول عديدة، كرد فعل على سياسات ألمانيا النازية.

«وبموجب هذه الاتفاقية، وخلال السنوات (١٩٣٣-١٩٣٨) تمكن الصهاينة من ضخ (٤٠) مليون دولار بوساطة البنك الإنجليزي الفلسطيني إلى فلسطين، وهذا يعادل ٦٠٪ من حجم

كامل الاستثمارات في فلسطين آنذاك»[٤٨].

إن الصهيونية وبمساعدة ألمانيا النازية، تمكنت فعلياً من وضع حجر الأساس للاقتصاد الإسرائيلي.

ويتطرق إلى هذا الموضوع، البروفيسور السوفياتي غ. ل بونداريفسكي، فقد ذكر في المؤتمر الصحفي للجمعية السوفياتية المناهضة للصهيونية يوم ١٢/تشرين الأول/١٩٨٤م، ملخصاً للأهداف الصهيونية من تحالفها مع الحركة النازية.

«ولقد توخت الحركة الصهيونية من تحالفها مع النازيين ثلاثة أهداف:

الهدف الأول: التحكم بيهود ألمانيا الذين كان عددهم (٥٠٠) ألف، وكانت نسبة الذين يدعمون الصهيونية منهم لا تتجاوز ٣٪ فقط. ومن خلال الاتفاق أوقفت السلطات الألمانية كل المنظمات اليهودية غير الصهيونية وأبقت فقط على (الاتحاد الصهيوني في ألمانيا)، وجرى منع جميع الصحف والمجلات اليهودية عدا النشرة الصهيونية «يوديشه رونداتو».

الهدف الثاني: ترحيل رأس المال الضخم للبورجوازية اليهودية في ألمانيا واستثماره في المؤسسات الصهيونية في فلسطين.

الهدف الثالث: استغلال السياسة العنصرية للنازيين لإجبار يهود ألمانيا ويهود الدول الأخرى على الهجرة الجماعية إلى

فلسطين.

وإذا استعرضنا تاريخ العلاقات الصهيونية النازية، نجد أنها لم تنقطع منذ تسلم هتلر السلطة في ألمانيا. وتوجت هذه العلاقات باتفاقيات عديدة منها اتفاقية الترانسفير، واتفاقية تصدير الحمضيات من فلسطين عن طريق السلطات البريطانية التي جرى توقيعها عام (١٩٣٤)، وبموجبها عملت الحركة الصهيونية على تصدير الحمضيات إلى ألمانيا النازية، «فلقد أقر المؤتمر الصهيوني الثامن عشر عام (١٩٣٣)، والتاسع عشر عام (١٩٣٥) هاتين الاتفاقيتين اللتين جرى عقدهما مع النازية»[٤٩].

توالت الاتصالات بين الحركة الصهيونية والنازية، ففي تشرين أول عام (١٩٣٧)، وفي فلسطين، التقى إيخمان وهاغن كممثلين عن الحركة النازية مع بولكيسي، ممثل المنظمة الإرهابية الهاجناه، وفي هذا اللقاء تم الاتفاق بين الطرفين «على تزويد الحركة الصهيونية للجستابو بأية معلومات عن التنظيمات اليهودية في الدول الأوروبية ، وعن أية نشاطات لها ضد النازيين مقابل دعم هؤلاء لإقامة الدولة الصهيونية»[٥٠].

وحول هذا الموضوع، كتب السوفياتي غيرمان سميرنوف «أغلب الظن أن المعلومات الاستخبارية التي زوّد بها الصهاينة هتلر، لم تكن تتعلق بنشاطات المنظمات اليهودية فقط، وإنما كذلك المعلومات التي كانت تعكس نشاطات حكومات ودوائر

الدول المجاورة، فخلال أية مفاوضات، كان الجانب النازي يعلم مسبقاً كل ما يمكن أن يقوله الطرف الآخر»[٥١].

وبذلك فإن هذه العلاقات قد مرّت بمراحل متطورة بين الجانبين، ودعمتها تلك الإتفاقيات التي جرى توقيعها، ولكن عند بدء أفول نجم الزعيم النازي هتلر، عملت الحركة الصهيونية على تفجير تناقضها معه.

أما المذابح التي ارتكبها الصهاينة قبل وبعد قيام إسرائيل، فهي أكثر من أن تحصى، أذكر منها مذبحة كفر قاسم ودير ياسين وبحر البقر وصبرا وشاتيلا، والمجزرة التي ارتكبها غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي في الخليل، ومذبحة قانا، وفتح النار من قبل جندي إسرائيلي على المواطنين الفلسطينيين في السوق المركزي في الخليل، وغيرها وغيرها من المجازر والمذابح الإسرائيلية بحق الفلسطينيين والعرب.

ومن الأمور الهزلية أن إسرائيل تدعي في بعض الأحيان أنها تحاكم مقترفي هذه المجازر - لتبعد عن نفسها الاتهام بأنها وراء تلك العمليات وتغطي على مخططاتها وتحريضها لأولئك الإرهابيين - وتحكم عليهم بغرامات تبلغ بضعة أغورات (الأغورة أقل قيمة من الفلس) أو السجن بضعة أيام ثم تفرج عنهم، لأن مدة الإيقاف أقل من مدة الحكم، أو تضعهم تلك الأيام في سجون لا تقل حالاً عن فنادق ذات خمس نجوم أو تحيل مرتكبيها إلى

مستشفيات الأمراض النفسية بهدف تحليل نفسياتهم وتظهر النتائج فوراً بأن الفاعل مريض نفسياً (مجنون)(!!).

ليس هناك محرمات في السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بقتل الفلسطينيين والعرب عموماً. إسرائيل استعملت كل الأسلحة المحرمة دولياً في حروبها ضد العرب، وهي ما زالت تستعمل هذه الأسلحة ضد سكان المناطق المحتلة، ومن الأمثلة على ذلك:

حادثة النفق تحت المسجد الأقصى، ففي غضون يومين، استشهد أكثر من سبعين فلسطينياً، وزاد عدد الجرحى عن الألف على أيدي الإسرائيليين، غالبية هؤلاء، كانوا من ذوي الجراح الخطرة وفي أكثر من موضع، بفعل الرصاص ذي الكرات المعدنية الذي استخدمته.

إسرائيل ضربت وما تزال تضرب عرض الحائط، بكل القوانين والأعراف الدولية في التعامل مع الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة بما تتبعه من قتل وقمع وسياسة تكسير العظام، واستعمال أبشع القوانين في التعامل مع المعتقلين مثل الاعتقال الإداري، وأخذ الإذن من الهيئات القضائية الإسرائيلية كغطاء قانوني، من أجل السماح لسلطات التحقيق باستعمال كافة وسائل وأساليب التعذيب مع المعتقلين.

إن التقارير السنوية للهيئات الدولية المختصة ومنظمات حقوق

الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، كشفت وأدانت إسرائيل في انتهاكاتها المتكررة لحقوق الفلسطينيين، وتفننها في اتباع أبشع وسائل التعذيب الممارس عليهم في المناطق المحتلة.

إن تقارير هذه المنظمات الدولية تشير باستمرار إلى الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية لما يعتبر تراثاً إنسانياً وحضارياً في هذه المناطق، فمن حرق للمسجد الأقصى إلى الحفريات تحته وحادثة النفق التي تهدف إلى هدمه وإنشاء هيكل سليمان في مكانه من أجل تغيير المعالم التاريخية والحضارية التي تشهد على عروبة القدس وفلسطين.

إسرائيل ما زالت تقصف الجنوب اللبناني بشكل شبه يومي، إسرائيل اغتالت واختطفت الكثيرين من الفلسطينيين والعرب، وهي التي ضربت واختطفت أكثر من طائرة مدنية عربية في الجو.

لسان حال نتنياهو يقول: «من الجائز للإسرائيليين أن يقترفوا ما يشاؤون، وليس مسموحاً للفلسطينيين والعرب أن يضربوهم حتى بالورود».

الإرهاب

مع أن الإرهاب انتشر في كل الأزمنة، لكن الإشارات إليه على المستوى الدولي كانت في أعقاب الحرب العالمية الأولى. فقد أشارت لجنة المسؤوليات التي تكونت سنة (١٩١٩م) إلى الإرهاب

المنظم ضمن قائمة جرائم الحرب التي اقترفها الألمان، وبعد ذلك اتخذت عصبة الأمم في سنة (١٩٣٤) بناء على طلب فرنسا، إثر حادثة اغتيال ملك يوغسلافيا اسكندر الأول، وحادثة اغتيال وزير خارجية فرنسا على يدي أحد الكرواتيين في مرسيليا، قراراً بتوقيع اتفاقيتين دوليتين، الأولى تتعلق بمنع وقمع الإرهاب، والثانية تتعلق بإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة المتهمين بارتكاب الأعمال الإرهابية المنصوص عليها في الإتفاقية الأولى. كذلك أوصت لجنة الخبراء التي تم تشكيلها في لندن عام ١٩٤٣ في أثناء الحرب العالمية الثانية بمضمون الاتفاقية الأولى نفسه.

وفي كانون أول/ ١٩٧٧م اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٢/ ١٤٧ مضمونه «التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي، الذي يعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يودي بها، أو يهدد الحريات الأساسية»، وأوصت بتشكيل لجنة متخصصة من أجل «دراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور بالضيم واليأس، والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية بما فيها أرواحهم، محاولين بذلك إيجاد تغييرات جذرية». إلا أن هذه اللجنة المتخصصة، ونتيجة لخلافات عميقة في الرأي وبعد نقاشات طويلة، أوصت بإدانة أعمال الإرهاب بشكل عام، وأشارت إلى وجوب مراعاة أحكام اتفاقيات جنيف حول حقوق الإنسان.

وفي آخر إعلان صدر عن الأمم المتحدة (الدورة الثانية والأربعون) أيلول/١٩٨٧، اتخذت الجمعية العامة قرارا يدين أعمال الإرهاب الدولي التي يمكن أن «يشكل خطراً على السلام والأمن والعلاقات بين الدول».

الأمم المتحدة وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال

لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا رقمه (٣٠٣٤) بتاريخ ١٨/كانون أول/١٩٧٢، فرقت فيه بين الأعمال الإرهابية والنضال العادل للشعوب، ومما جاء في القرار المذكور «أن الجمعية العامة لتؤكد من جديد على الحق الراسخ لجميع الشعوب التي لا تزال رازحة تحت نير الأنظمة الاستعمارية أو العنصرية والأشكال الأخرى للسيطرة الأجنبية، في تقرير المصير وفي الاستقلال، وتؤيد الطابع الشرعي لنضالها، وعلى الأخص، النضال الذي تخوضه حركات التحرر الوطني، وفق منظومة أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات هيئاتها بهذا الشأن».

لقد أتاحت قرارات الأمم المتحدة، النضال الوطني المشروع للشعوب المحتلة من خلال قرارها رقم (٣٣١٤) في ١٤/شباط/١٩٧٤ وبما فيه «الكفاح المسلح من أجل حريتها واستقلالها وحقها في تقرير مصيرها» وفرقت بين العدوان والإرهاب من جهة، والذي يمكن أن يمارسه أفراد/جماعات أو دول، وبين الكفاح المسلح المشروع، الذي تقوم به الجماعات والمنظمات والشعوب من أجل

نيل حقوقها. من الواضح تماماً ، أن الشعوب تتمتع بالمعنى القانوني والإنساني بالحق في مقاومة الاحتلال. ولكن نظراً للواقع العالمي الجديد، وسماته وطبيعة القوى المؤثرة فيه والتي تلعب دوراً في تحديد ملامح هذه السمات، تغير المعنى العملي لمقاومة الاحتلال من خلال إيجاد متغيرات في المفاهيم الموازية لهذه السمات، وليس أدل على ذلك من إلغاء الأمم المتحدة لقرارها رقم (٣٣٧٩) الذي كانت قد اتخذته في ١٩٧٥/١١/١٠ في دورتها الثلاثين والذي أدانت فيه الصهيونية باعتبارها «شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري».

إن هذه الحالة هي حالة نادرة في تاريخ الجمعية العمومية للأمم المتحدة والتي جاءت نتيجة ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على العديد من الدول الأعضاء للتصويت لصالح الإلغاء.

أيديولوجيا مكافحة الإرهاب

إذا كان من الجائز نسبيا إسناد مفهوم «مكافحة الإرهاب» إلى الايديولوجيا، فمن الواضح أن عناصرها رسمت في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وعلى حساب ضرب أهداف الدول النامية في التحرر الاقتصادي والاستقلال. ولقد صاغت الولايات المتحدة الأمريكية جملة مفاهيمها، والتي جاءت من خلال الشعار الذي رفعه رئيسها ريغان حول «مكافحة الإرهاب الدولي» بعد

تحضيرات أيديولوجية وتنظيرات لمفكرين وباحثين في معاهد متخصصة في الدعاية. وكمثال على ذلك كتاب «الشبكة الإرهابية تعمل» للكاتبة كلير سترلينغ، الذي نشر في عام (١٩٧٧) وكان بمثابة المقدمة الحقيقية للسيناريو الأمريكي حول «مكافحة الإرهاب» والإعلان الرسمي عن بدء التحضيرات للمخطط الأيديولوجي والدعائي الواسع، للاستراتيجية الأمريكية الذي شهده العالم على هذا الصعيد. ولقد صاغ مؤتمرا جاناتان المنعقدان في تموز/ ١٩٧٩م، وحزيران/ ١٩٨٤م في القدس المحتلة وواشنطن على الترتيب، واللذان خصصا للإرهاب الدولي، الأساليب الجديدة لخوض الصراع على النطاق الدولي، وذلك بتحديد الوسائل اللازمة «لمكافحة الإرهاب الدولي» وممن حضروا هذين المؤتمرين هنري كيسنجر وهنري جاكسون وروبرت موس (رئيس تحرير مجلة الإيكونومست البريطانية).

وإذا كان العدو الرئيس لهذه السياسة قد تمثل في الثمانينيات، في الإرهاب الأحمر (الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية) وحركات التحرر الوطني، وبعض الدول التي أطلق عليها (الدول المساندة للإرهاب)، فإن أعداء التسعينيات، وبعد زوال المنظومة الاشتراكية، تتمثل وكما عبر عن ذلك الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمان وفي أكثر من مناسبة، هم الأصولية الإسلامية، وما بقي من حركات التحرر، وبعض الدول المساندة للإرهاب.

ولقد أرادت أمريكا وإسرائيل من مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في عام ١٩٩٦م أن ينهج النهج نفسه في مكافحة ما يعتبرونه إرهاباً، مع صم الآذان عن أية قضايا تخص حقوقا وطنية لشعوب ما زالت أجزاء من أراضيها ترزح تحت نير الإحتلال.

أعمال المقاومة

إن الظواهر ترتبط بمسبباتها، والضغط يولد الانفجار، ولكل فعل رد فعل، وإن القط إذا استمر حبسه ينقلب ذئباً، وإذا كانت الأمم المتحدة عام (١٩٧٧) ومن خلال لجنة متخصصة قد دعت إلى دراسة الأسباب الكامنة وراء أعمال العنف التي تنشأ عن الشعور بالإحباط واليأس وخيبة الأمل، والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواحهم، في محاولة لإحداث تغييرات جذرية، فما أحراها في تناولها لهذه الظاهرة أن تعود إلى الأسباب. ماذا ينتظر العالم من شعب تداس حقوقه في كل لحظة؟ ويتعرض للقتل والاضطهاد والحبس، وتكسير العظام وإلى كل ما عُرِف من وسائل العقاب الجماعي المخالف للموازين الإنسانية ولقرارات حقوق الإنسان والشرعية الدولية... من الطبيعي أن يظهر بين هذا الشعب من يضحي بنفسه، في سبيل إيجاد التغيرات الجذرية لعموم شعبه.

إن الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب، وبحق أناسه في الهوية والعيش بكرامة على أرضه، وإتاحة المجال أمامه ليتطور اقتصادياً واجتماعياً وصون حقوقه الديمقراطية، هو السبيل الوحيد

الكفيل بعدم القيام بمثل هذه النوع من الأعمال.

العلاقة بين العرب والغـرب

حول هذا الموضوع يقول نتنياهو: (إن توأم التطرف العربي «القومية العربية، والإسلام الأصولي» هما الجذور الحقيقية للنزاع في الشرق الأوسط. فكراهية الأجانب التي يغذيها هذان التياران، ورغبتهما في التوسع، وعداؤهما المتوقد للنظام العالمي، كل هذه الأمور لها دور كبير في إذكاء العنف الذي يسود منطقة الشرق الأوسط، وينطلق منها إلى أنحاء العالم).

ويستطرد في استنتاجاته حول عداء العرب للغرب، ويقول: «إن رفض النظام الديمقراطي وقيمه هو جزء من العداء العام للغرب، الذي تمتد جذوره عميقاً لدرجة يمكن أن نعتبره عنصراً رئيسياً ثالثاً للصراع في الشرق الأوسط... وعلى خلفية هذه الكراهية العميقة للغرب فقط، يمكننا أن نفهم بصورة صحيحة، الرفض الشديد الذي يبديه معظم العرب لوجود إسرائيل، فإسرائيل في نظرهم، دولة أسسها يهود أوروبيون، ومبنية على أساس نموذج الدول الليبرالية الغربية... إذن فالعرب لا يكرهون الغرب بسبب إسرائيل، بل يكرهون إسرائيل بسبب الغرب».

بالطبع، ليس متوقعاً من نتنياهو الإعجاب بالقومية العربية أو الإسلام الذي يسميه أصولياً، فهو يرى في القومية العربية الممتدة

بعيداً في التاريخ والتي تعتبر عاملاً أساسياً في إمكانية توحيد شعوب الأمة العربية، صاحبة التاريخ واللغة والانتماء الواحد والهموم الواحدة في دولة الوحدة، النقيض للوجود الصهيوني برمته في المنطقة. وكذلك هي رؤيته للإسلام بالطبع، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الإمبريالية الغربية وبالتنسيق مع إسرائيل، في التركيز على الخطر الإسلامي واعتبار الإسلام عدواً استراتيجياً لهما.

لقد عبر عن ذلك بوضوح تام العديد من رؤساء الدول الغربية والقادة الإسرائيليون في تصريحاتهم.

إن الغرب وإسرائيل يريدون العروبة والإسلام، وسائل لتنفيذ مخططاتهم التآمرية على شعوب المنطقة. لقد أيدت الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية بعض الجماعات الإسلامية واحتوتها عندما اتفقت مصالحها مع مصالح هذه الجماعات وجعلت من هذه الجماعات أداة تخدم وتنفذ مخططاتها من خلال محاربتها لقوات الاتحاد السوفياتي. فتجربة أفغانستان كانت وما تزال ماثلة أمامنا. وعندما أرادت هذه الجماعات أن تشب على الطوق، أصحبت عدواً رئيسياً لمن كان يتحالف معها بالأمس. إن القومية العربية والإسلام بمنطلقاتهما الوطنية، هما جوهر الحفاظ على تاريخ وتراث المنطقة، وهما الأساس الذي يمكّن من الوقوف بحزم أمام كل الأطروحات الإمبريالية، التي تريد مسح الوجه العربي عن

بلادنا باتباع أشكال جديدة من الهيمنة، كالنظام الشرق أوسطي، والذي يهدف إلى محو الهوية التاريخية والحضارية والاجتماعية لمنطقتنا.

أما العنصر الثالث الذي يعتبره نتنياهو عاملاً أساسياً في كره العرب للغرب، «فهو رفض قيم النظام الديمقراطي»، محاولاً تصوير العرب وكأنهم خارج إطار التاريخ والزمن، إن هذه الادعاءات تعكس فهماً عنصرياً حاقداً، ليس إلا(11).

إن أحد أهم جوانب معارك الجماهير العربية في تاريخها الحديث، هو نضالها من أجل حريتها وضمان حقوقها بالعيش في أجواء الديمقراطية. والحقيقة الساطعة، أنه لو أتيحت للجماهير العربية من المحيط إلى الخليج أجواءً من الديمقراطية الحقيقية، لاختلفت عوامل الصراع العربي الصهيوني اختلافاً جذرياً، ولما استطاعت إسرائيل إنجاز جزء ولو يسير مما استطاعت تحقيقه.

إضافة إلى طبيعة أنظمة الحكم في البلدان العربية، وطريقة نظرتها إلى الديمقراطية، فإن عوامل شتى أخرى عديدة تلعب دوراً مهماً في تغييب هذه الظاهرة في تلك الأقطار العربية، ومن ضمنها العوامل الغربية والتي تحاول أن ترسم للعرب شكلاً ديمقراطياً يتناسب مع مصالحها الاقتصادية والسياسية في هذا الجزء من العالم. كما أن المواريث التي خلفها الاستعمار في هذه الدول، تعمل هي الأخرى على إعاقة تطبيق ديمقراطي حقيقي.

إن هذا لا يعني على الإطلاق، وقوف الشعوب العربية في دائرة الركود بالنسبة للمطالبة بحقوقها وحريتها في التعبير، ومن أجل ديمقراطيتها كذلك.

أما الديمقراطية الإسرائيلية والتي تعتمد على الأمن فسنتطرق إليها في موقع آخر.

ومن التزييف الفاضح محاولة نتنياهو، إلصاق العداء المطلق للغرب من قبل العرب والمسلمين، وكأن هذا العداء مرتبط بجيناتهم وكروموسوماتهم، وكأنهم ورثوه منذ آلاف السنين(!!).

إن العلاقة بين العرب والغرب عبر التاريخ الطويل، كانت خاضعة لجملة من العوامل الحضارية والمصالح المشتركة، ومن ثم، أثرت العوامل الاستعمارية على تحديد أنماط هذه العلاقة. فالحضارة العربية في القرون الماضية، كانت مصدر إشعاع كبير لأساسيات الحضارة في أوروبا، تلتها فترات من المد والجزر، عندما ابتدأت أنظار دول أوروبا، بالاتجاه استعمارياً نحو الشرق. فالحروب الصليبية وحملة نابليون، واحتلال الوطن العربي من قبل الدول الغربية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، والدور الجذري والمحوري لهذه الدول في إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين واستمرار دعمه... كل ذلك ترك بصماته الواضحة على العلاقة بين الطرفين في مرحلة تاريخية معينة.

إن نتنياهو في رؤيته هذه، يلتقي مع «عدد من الأيديولوجيين الغربيين الذين كانوا يطرحون مسألة التعارض المطلق بين الشرق والغرب. فالشعور بالعظمة، والتفوق الحضاري، قاد الشعوب الأوروبية إلى فكرة نمطية جامدة، شكلت التربة المناسبة لظهور نظريات، تركز على التعارض التاريخي بين أوروبا وآسيا، وكأنه صراع أزلي لا حل له. وضمن هذا المنحى المنفرد صُوّر التاريخ العالمي كصراع بين الغرب الدينامي، المتجدد والمبدع، والحر، والشرق الاستبدادي، المتعصب، والراكد، والمتخلف»[٥٢].

من الخطأ القول بالاتفاق المطلق بين الشرق والغرب، تماماً مثلما هو خطأ التشديد على التعارض المطلق بينهما. فليس هناك كره عربي للغرب كونه غرباً، أو حب له كونه متقدماً فالعلاقات بين الدول، وبين الشعوب، يجري قياسها وفقاً لموازين التكافؤ والندية، والمحافظة على الاستقلال، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون المشترك في المجالات المختلفة.

الفصل الرابع

قلب حقيقة السبب والمسبب

في هذا الفصل، يحاول نتنياهو إثبات أنه جرى قلب للحقائق، فإسرائيل المسالمة والدولة المعتدى عليها دوماً، أصبحت في نظر الكثيرين في العالم دولة معتدية، والفلسطينيون (الإرهابيون) والمعتدون دوماً، أصبحوا شعباً له حقوق اعتدت عليها إسرائيل. أما كيف تم ذلك، فلنستعرض وجهة نظره في جملة من المسائل، التي تطرق إليها، محاولاً تزويرها وقلب حقيقتها.

الموقف من قضية اللاجئين الفلسطينيين

في الوقت الذي ينكر فيه نتنياهو وجود الشعب الفلسطيني من الأساس، معتبراً أن هذا الشعب «خُلق فجأة من العدم بعد حرب عام ١٩٦٧م»، ويقول إن تكوّن أمة جديدة، هي عملية معقدة، فتطور هوية قومية مستقلة يأتي دائماً كنتيجة لمسيرة تاريخية طويلة، تبرز في نهايتها علامات مشتركة في الكيان الجديد مثل اللغة، الثقافة، الدين، والتاريخ، وتكون خاصة بهذا الكيان

لتمييزه عن بقية الكيانات الأخرى. ولكن (حسب رأيه)... لو افترضنا جدلاً، أن الفلسطينيين حققوا قفزة مدهشة، وبين عشية وضحاها، اكتسبوا الخاصية القومية، التي تحتاج شعوب أخرى مئات السنين لاكتسابها، فإنهم يستحقون وطناً قومياً خاصاً بهم، ولكن أين يوجد هذا الوطن القومي، ومن هو الشعب الفلسطيني بالذات الذي سيسكنه؟».

مسألة إنكار وجود الشعب الفلسطيني ليست جديدة على القادة الإسرائيليين منذ أن روجت الصهيونية للمقولة الديماغوجية «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»، ولقد سبقت غولدا مائير نتنياهو في تعبيرها صراحةً «عن إصابتها بالغثيان، صباح كل يوم يولد فيه طفل فلسطيني».

ولنرد على نتنياهو من منطقه إذ من الصحيح تماماً، أن تطور الهوية القومية المستقلة لشعب ما يأتي دائماً كنتيجة لمسيرة تاريخية طويلة، تبرز فيها علامات مشتركة مثل اللغة، الثقافة، الدين والتاريخ وغيرها، وهذه العوامل بكاملها تنطبق على الشعب الفلسطيني الذي سكن فلسطين منذ آلاف السنين، والذي كان تعداده في عام ١٩٤٨م، ورغم كل الهجرات اليهودية المتعددة يفوق أضعافاً كثيرة عدد (السكان) اليهود. وقد جرى التطرق إلى هذه المسألة سابقاً.

والعوامل التي ذكرها نتنياهو تشكل بالفعل وحدة عضوية

متكاملة في بنية الشعب الفلسطيني. لكن هذه العوامل افتقدها اليهود، الذين أتوا إلى فلسطين من أقطار كثيرة وبلغات مختلفة، ومن أوساط ثقافية متعددة، وتاريخ مختلف، فاليهود الألمان أو الروس على سبيل المثال، في التجربة التاريخية، تأثروا بالعوامل والمعطيات التاريخية لكل من ألمانيا وروسيا باعتبارهم مواطنين أصليين في هاتين الدولتين. ولأن اليهود يفتقدون هذه العوامل المشتركة، فهم يحاولون ترويجها بالقوة وذلك بالتركيز على محو كل الآثار المرتبطة بالتاريخ العربي للشعب الفلسطيني، ومحاولة إيجاد البديل اليهودي لهذا التاريخ قسراً، وكذلك الادعاء بوجود ثقافة يهودية واحدة، وغيرها من الشعارات، التي يطمحون من خلالها إلى تشكيل مفهوم (الأمة اليهودية). وبرغم مرور قرابة خمسين سنة على إنشاء إسرائيل، وبرغم التركيز الكبير من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلي الصهيوني عموماً وكل الأجهزة التي تسير في فلكها، لم تنجح الحركة الصهيونية حتى اللحظة، في تثبيت مقولة (الأمة اليهودية الواحدة)، لأن مفهوم الأمة بالضرورة يستند إلى أسس محددة وواضحة، والإسرائيليون افتقدوا وما زالوا يفتقدون هذه الأسس.

هذه هي الخلفية التي ينطلق منها نتنياهو في إنكاره لوجود الشعب الفلسطيني، وبالتالي فمن الطبيعي أن لا يعترف بقضية اللاجئين الفلسطينيين(!!).

ينفي نتنياهو المسؤولية الإسرائيلية عن طرد وتهجير ما يزيد على ثلاثة أرباع المليون من الفلسطينيين في عام ١٩٤٨م، «ويتهم الحكومات العربية بأنها أمرتهم بمغادرة مدنهم وقراهم، من أجل فتح الطريق أمام الجيوش العربية المتقدمة»!! ينسى أو يتناسى زعيم الليكود، ورئيس وزراء إسرائيل، المذابح، التي اقترفتها العصابات الصهيونية في العديد من القرى العربية، في بداية إعلان قيام الدولة العبرية، والتي كان أحد أهدافها الرئيسة خلق جو ترويعي بين الفلسطينيين، من أجل حملهم على مغادرة بلادهم. وتناسى كذلك، الطرد الإسرائيلي القسري لأهالي قرى فلسطينية عديدة بأكملها، وتدميرها تحت دعوى «الأمن الإسرائيلي».

إن طرد وتهجير الفلسطينيين، كان وما يزال يهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها، حتى تثبت مقولة «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض» صحتها على أرض الواقع من أجل خلق أغلبية ديمغرافية يهودية في فلسطين. وتهدف أيضاً إلى إتاحة المجال لأن تكون فلسطين وطناً لكل اليهود في العالم، وهذا هو أحد الطموحات الأساسية للحركة الصهيونية منذ مؤتمرها الأول وحتى هذا الوقت. لذلك، فإن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، من وجهة نظر نتنياهو، يتمثل في توطينهم في الدول العربية التي هاجروا إليها... وينتقد رفض الزعماء العرب الشديد لحل قضيتهم «رغم الثراء الفاحش الذي نعمت به الدول العربية من النفط، والتي تدل على مدى الوحشية التي استغل بها العرب معاناة هؤلاء اللاجئين

الفلسطينيين، ويستطرد... فالأردن على سبيل المثال، يشكل فيه الفلسطينيون الأغلبية».

مرّة أخرى، لنحاور نتنياهو من خلال منطقه، ففي عُرفِهِ من الجائز لليهود في أية بقعة من بقاع العالم، أن يحلموا (بوطنهم الروحي) والذي لم ينسوه عبر آلاف السنين - على حد تعبيره - وعلى الفلسطينيين الذين طردوا قسراً من بلادهم منذ أقل من خمسين سنة فقط على أيدي العصابات الصهيونية أن ينسوا وطنهم فلسطين، وأن يستوطنوا ويندمجوا في الدول العربية التي هاجروا إليها ولا يحلموا بفلسطين. ألا تتفقون معي أعزائي القراء أنها معايير غاية في التناقض(!!) وازدواجية في المقاييس لا مثيل لها؟؟!! بالطبع، فإن الأحلام التوسعية «وأرض إسرائيل الكبرى» مازالت تراود اليهود ومنهم نتنياهو وحزبه، ولا زال يعتبر تشكيل الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن، أو استيعابهم في العراق وسوريا (تنازلاً إسرائيلياً)، على اعتبار، أن الأردن وأراضي أخرى عربية، قد تم اقتطاعها من (الأرض الإسرائيلية الموعودة) في معاهدة فرساي!!

إن الرفض العربي، من وجهة نظره، لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم، مأساوي - على حد تعبيره - «فإسرائيل التي كان عدد سكانها في عام ١٩٤٨م يقارب ٦٥٠ ألف نسمة، استطاعت استيعاب (٨٠٠) ألف مهاجر يهودي رغم أن اقتصادها

كان يئن تحت عبء لا يحتمل».

يتناسى نتنياهو أن سكان الدولة العبرية عام ١٩٤٨م، والذين تحدث عنهم هم أيضاً مهاجرين جدد. ففي بداية هذا القرن، لم يتجاوز عدد اليهود في فلسطين بضعة آلاف، وفي منطقهِ هذا يحاول نتنياهو، أن يصور إسرائيل عام ١٩٤٨م وكأنها دولة قد مضى على إنشائها مئات، بل آلاف السنين، وليست دولة وليدة من المهاجرين الذين أتوا بهدف إنشاء هذه الدولة على رؤوس الحراب وبمساعدة الإمبريالية الغربية. وفي هذا اختلاف واضح بين حالتين: حالة الفلسطينيين، وقد طردوا من بلادهم التي سكنوها منذ مئات السنين، وتمتد جذورهم بعيداً في هذه الأرض، وحالة اليهود القادمين الجدد، الذين أتوا للسكنى بدلاً من الفلسطينيين من أجل إنشاء الدولة الإسرائيلية.

مفهوم الأقلية «والمبدأ الفلسطيني»

منذ أن عرفت الدولة، ككيان سياسي وداخل حدود جغرافية، شهدت العلاقات بين الدول هجرات متعددة، فردية أو جماعية في بعض الأحيان، بدواعي مختلفة إما اقتصادية أو اجتماعية، أو نتيجة لمعاناة من اضطهاد مهما اختلفت أشكاله، وبالتالي فإن مفهوم الأقليات، قد بدأ يتجسد في الدول. فالمهاجرون المكسيكيون إلى أمريكا، والذين يتحدث عنهم نتنياهو مطولاً في كتابه، قدموا وهاجروا إليها طوعاً. وهناك المهاجرون

الأتراك في ألمانيا، والروس في ليتوانيا، والأكراد في إيران وتركيا والعراق والأرمن في العديد من الدول وغيرهم وغيرهم.

وقد تمكن العديد من المهاجرين، من نيل جنسية البلدان التي هاجروا إليها. ومع ازدياد أعداد هؤلاء، من ذوي الأصل أو البلد الواحد، في هذه الدولة أو تلك، على مدى سنوات طويلة، ورغم امتلاكهم حقوق المواطنة في الدولة الجديدة، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أصولهم. ومن هنا بدأ مفهوم الأقليات، يتخذ بعده الحقيقي في هذه الدول، والتي غالباً ما تتيح قوانينها للأقليات الاحتفاظ بتراثهم، وبأشكال معينة من التجمع المتعدد الأشكال والنشاطات، غير أن مسألة الانفصال عن جسم الدولة، ليست مسألة مطروحة على الإطلاق، ولهؤلاء المهاجرين، الحق كل الحق، في العودة إلى البلدان التي هاجروا منها.

إن مفهوم (الأقلية العربية) الذي يحاول نتنياهو ترويجه وإطلاقه على الفلسطينيين، سواء أكان ذلك على أهلنا في الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨م، أم على فلسطينيي الضفة والقطاع، أم على فلسطينيي المهجر في الخارج، مسألة مختلفة تماماً. فالفلسطينيون الذين تمكنوا من البقاء على أراضيهم، سواء أكان ذلك في الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨م، أم في الضفة والقطاع، لا ينطبق عليهم مفهوم (الأقلية)، بغض النظر عن عددهم مقارنةً مع السكان اليهود حالياً - وأسباب التفوق العددي اليهودي معروفة وواضحة - لأن

السكان الفلسطينيين يعيشون على هذه الأرض منذ آلاف السنين، وقبل تشكيل الدولة العبرية نفسها(!!). أما النازحون - وهم الذين أجبروا على مغادرة وطنهم بعد حرب عام ١٩٦٧م - والذين لا تسمح لهم القوانين الإسرائيلية بالعودة إلى مدنهم وقراهم، فإن إسرائيل لا تعترف بوجود مشكلة لهم من الأساس.

لقد اعترفت الأمم المتحدة بهؤلاء المهجّرين من الفلسطينيين كلاجئين، وأنشأت الهيئات التابعة لها، والمتخصصة في مساعدتهم وأبرزها وكالة الغوث. ورغم استثناء الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين من مبدأ «الحماية الدولية»، وذلك بفعل الضغط الصهيوني والإمبريالي عموماً، (لأن تطبيق هذا المبدأ، يعني مسؤولية الأمم المتحدة عن إرجاع هؤلاء إلى وطنهم)، فما زال العالم (باستثناء إسرائيل) يعترف بمفهوم اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وبمشكلتهم، ولم يجر اعتبارهم كأقليات في الدول التي يعيشون فيها. من هذا المنطلق، فإن مبدأ تقرير المصير لهؤلاء، يكتسب مشروعيته القانونية المطلقة. ولأن هذا المبدأ يمس المصالح والمخططات الصهيونية، التي تريد احتلال كل الأراضي الفلسطينية وبسط سيطرتها وسيادتها عليها، تمهيداً لإنشاء دولة إسرائيل الكبرى، فإن نتنياهو يُعبّر عن رفضه المطلق لهذا الحق، ويعتبره بل ويسميه «مبدأ فلسطينياً»، لأن فكرة حق تقرير المصير للفلسطينيين، الذين يشكلون (أقلية)، تمنحهم إمكانية إنشاء دولة مستقلة فيما بعد، وهذا ما لا يرتضيه نتنياهو بالطبع. ومما يقوله نتنياهو «إن تطبيق

المبدأ الفلسطيني، يُعتبر من سخرية القدر، وهو سيلحق الضرر بحقوق الأقليات في العالم كله، والتي من الممكن أن تبدأ فيما بعد، بالمناداة بالانفصال عن الدول التي تعيش بين ظهرانيها، وبالتالي فإن هذه الدول ستبدأ في البحث عن طرقٍ لقمع وضغط مثل هذه الأقليات، وسيَدخل إلى العالم الانقسام وعدم الاستقرار».

لنتصور، مدى هذا الحرص الكبير!!! من نتنياهو على حقوق الدول التي بها أقليات، وعلى الاستقرار في العالم.

ومن الجدير ذكره، أن إسرائيل التي تعترف بالفلسطينيين في مناطق عام ١٩٤٨م، وفي الضفة والقطاع (كأقلية عربية)، لا تعطي لهذه (الأقلية) أدنى الحقوق التي ضمنتها الأعراف والمواثيق الدولية للأقليات. وقد أشرت إلى التمييز العنصري، الذي تمارسه إسرائيل على الفلسطينيين، في مختلف مناطق سكناهم، في فصل سابق.

الحروب الوقائية والأمن الإسرائيلي

نتنياهو يردد الأسطوانة الدائمة والمتكررة والممجوجة، في أن كل الحروب التي خاضتها إسرائيل ضد العرب «كانت حروباً وقائية... فإسرائيل لم تخرج أبداً لاحتلال أراض، وإنما أرغمت على خوض حروب دفاعية الواحدة تلو الأخرى». إسرائيل هي

(الضحية) دوماً في حروب عام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٨٢!!.

برغم الظروف المختلفة لكل من هذه الحروب، غير أن القاسم المشترك بينها جميعاً، أن إسرائيل كانت هي البادئة دوماً في العدوان على العرب. بالطبع تختلق في كل مرة من الأسباب الوهمية ما تبرر به حروبها واعتداءاتها على العرب، ولكن أين هي هذه الإدعاءات، من الحقيقة؟

في عام ١٩٤٨، وقبل تشكيل الجيش الإسرائيلي من تجمع العصابات الصهيونية، كانت هذه العصابات تخوض حربها الشعواء ومذابحها ضد الفلسطينيين، من أجل إنشاء الدولة العبرية، وبعد قيام إسرائيل، استأنف جيشها اعتداءاته على كل المناطق الحدودية في الدول العربية المحاذية لفلسطين.

وفي عام ١٩٥٦م، دخلت إسرائيل حرباً ضد مصر بالتنسيق مع بريطانيا وفرنسا، وقد استهدفت هذه الأطراف جميعها إسقاط نظام الرئيس جمال عبدالناصر، بعد تأميمه الوطني المشروع لشركة قناة السويس، من أجل إبقاء سيطرة النفوذ الاستعماري على مصر. ولقد شنّ هذا الحلف الثلاثي حربه على جبهتين: احتلال الجيش الإسرائيلي لسيناء، وإنزال عسكري بريطاني فرنسي على الجبهة الغربية لقناة السويس. وإذا كانت كل من فرنسا وبريطانيا قد بررت هجومها الحاقد بالمحافظة على شركة قناة السويس العالمية التي

تساهمان بها فما سبب اشتراك إسرائيل، بل إشعالها لشرارة هذه الحرب؟؟

في عام ١٩٦٧م، حشدت إسرائيل جيشها على الجبهة السورية، وفي أوضاع عسكرية هجومية، هذا ما أكّدته معاهد الدراسات الإستراتيجية العسكرية، والأقمار الصناعية آنذاك، وقامت إسرائيل بإسقاط ست طائرات حربية سورية في المجال الجوي السوري. وكرد فعل، ومن أجل تخفيف الضغط العسكري على الجبهة السورية، قام الرئيس عبدالناصر بخطوته، وطلبه القانوني والمشروع، بسحب قوات الأمم المتحدة من على الأرض المصرية، التي رابطت عليها إثر العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر. وهذه القوات، لم تكن موجودة من الأساس قبل عام ١٩٥٦م وإخراجها جاء لتصفية أحد آثار تلك الحرب العدوانية، وهو عمل من أعمال السيادة المصرية على أراضيها.

وعلى الجانب الأردني قامت إسرائيل باعتداءاتها على المناطق الحدودية في قلقيلية، والسموع في عام ١٩٦٦م، مما يؤكد أن إسرائيل كانت تبني خططها لشن هذه الحرب، سواءً أخرج عبدالناصر قوات الأمم المتحدة من أراضيه أم لم يخرجها، لأن إسرائيل كانت تخطط لاحتلال الضفة الغربية، ولم تكن تنتظر أسبابا لذلك. ويتضح ذلك مما يورده نتنياهو نفسه، حول الرؤية اليهودية للضفة الغربية، فهو يقول: «مناطق الضفة الغربية هي قلب

وطن الشعب اليهودي... الخليل التي دفن فيها أجداد الأمة، وبيت ايل التي رأى فيها يعقوب نفسه على سلم ورأسه في السماء، وبيت لحم مكان قبر راحيل، وأريحا التي دخل عن طريقها يهوشع إلى البلاد، ونابلس التي تلا فيها التوراة على مسمع الشعب، وفي تربتها دفن يوسف... والأهم من هذا كله، المدينة القديمة في القدس، قلعة اليهود ومركز الطموحات الروحانية والسياسية للشعب الإسرائيلي».

لذلك فإن (العودة) إلى هذه المناطق، وما تشكله من (استجابة روحية للشعب اليهودي)، كان لا بد من حصولها من وجهة نظر نتنياهو. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد سعت الولايات المتحدة - الحليف الاستراتيجي للدولة العبرية، وخاصة بعد حرب ١٩٥٦، وتنامي الدور الوطني لنظام عبدالناصر، ودوره الملموس في مساندة حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث - إلى إلحاق الهزيمة بعبدالناصر، أو إسقاطه بكافة الوسائل والطرق، سواء عن طريق الاغتيال، أو الرشوة، أو التآمر أو محاولة خلق معارك جانبية بين مصر ودول أخرى أو غيرها من الوسائل.

ولذلك فإن الولايات المتحدة كانت تحرص دوماً على توتير الأجواء مع الزعيم الوطني العربي. وفي عام ١٩٦٥م، وقبل الحرب بسنتين، حمل السفير الأمريكي في القاهرة لوشيوس باتل إلى الرئيس جمال عبد الناصر، رسالة موجهة من الرئيس الأمريكي

ليندون جونسون، وهي من جزأين: خطاب مكتوب، وآخر شفهي لكنه مكتوب ولا يحمل توقيع الرئيس. أهم ما في الرسالتين، هو التهديد الخفي لعبدالناصر من قبل الولايات المتحدة، ويتضح ذلك من بعض ما جاء فيهما، ففي الرسالة المكتوبة ورد ما يلي:

«منذ رسالتي إليكم بتاريخ ١٢/ديسمبر الماضي، تطلعت إلى مزيد من تبادل وجهات النظر بيننا، ومما يؤسف له الآن أن تطورات جديدة قد نشأت في الشرق الأدنى، وقد أقلقتني بعمق التطورات التي حدثت في العلاقات المباشرة بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة، والتي وضعت قيوداً على الصداقة التي أرجوها بين حكومتينا وشعبينا».[٥٣]

أما الرسالة الشفوية والتي كانت مكتوبة فقد تضمنت ما يلي:

«إن رئيس الولايات المتحدة قد تزايد قلقه إزاء الضغوطات التي تطورت في العلاقة بين الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية، وبلدان الشرق الأوسط. وبصورة خاصة أقلقته التناقضات الأخيرة بين سياسة الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة. وقد اتفق أن حدث تدهور في علاقات الغرب مع المنطقة، وفي الوقت نفسه، تزايدت حدة التوترات الناشئة عن النزاع العربي - الإسرائيلي. فخطر النزاع على مياه نهر الأردن وأنشطة القيادة العربية الموحدة، قد دفعا إلى المقدمة موضوع التنافس المستمر على السلاح في الشرق الأوسط، ولعله لم يكن هناك مفر من أن تؤدي

التوترات الناشئة إلى زيادة الشكوك والريب... إن إسرائيل بدورها منزعجة من البيانات المنسوبة إلى بعض الزعماء العرب... وتلقاء هذه الضغوط، فإننا نحس بدورنا بأن الإسرائيليين قد يرون ذات يوم أنهم مضطرون إلى التحول عن البرنامج النووي السلمي إلى برنامج للأسلحة»(٥٤).

يتضح من ذلك، أن النظام الوطني في مصر كان مستهدفاً من أمريكا وإسرائيل حتى قبل عام ١٩٦٧ بسنوات، ولم تكن أسباب الحرب كما يدعي نتنياهو «هو إخراج قوات الأمم المتحدة من الأراضي المصرية».

ويتطرق إلى هذا الموضوع أيضاً الدكتور هشام شرابي، وحوله يقول: «منذ أوائل عام ١٩٦٦، صارت مصر بدون مبرر هدفاً لسياسة مضايقة خبيثة، ويعود بعض معرفتنا بذلك إلى ردود الفعل المصرية، والبعض الآخر إلى ما كشفه فيما بعد الدبلوماسي الأمريكي دافيد نيس، الذي كان قائماً بأعمال سفارة الولايات المتحدة في القاهرة حتى شهر أيار/١٩٦٧، فقد أوضح نيس بجلاء، أن مصر لم يعد لها أصدقاء في واشنطن، ففي عام ١٩٦٦ أوقفت فجأة شحنات الأغذية الحيوية إلى مصر... وفي أواخر ١٩٦٦ صار واضحاً أن سياسة الولايات المتحدة ذات الصداقة المحدودة والعلاقات الطبيعية مع مصر، قد استبدلت بسياسة عدائية.. وعند حلول عام ١٩٦٧، صار هدف السياسة الأمريكية

إسقاط نظام جمال عبدالناصر في مصر، وعزل مصر عن بقية العالم العربي». (٥٥)

في أيار عام ١٩٨٢، شنت الطائرات الإسرائيلية غاراتها على مدينة بيروت ودمرت ستادها الدولي. وفي التبرير لهذا العدوان، قالت إسرائيل إنها جاءت نتيجة اعتداء جرى على سفيرها في لندن. ولقد فندت الكثير من وسائل الإعلام الدولية في تلك الفترة هذا التبرير، وتحدثت عن فبركة إسرائيلية لهذا الحادث، من أجل خلق مبررات للهجوم على لبنان.

وبالفعل، لم يمض سوى شهر... حتى شنت إسرائيل حربها العدوانية على البلد العربي، ودخلت قواتها بيروت العاصمة، وبتبرير رئيسي هو تدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية. اتضح فيما بعد ومن تقارير مؤسسات الدراسات العسكرية المتعددة، وباعتراف إسرائيل نفسها، أنها كانت تخطط لهذه الحرب منذ أواخر عام ١٩٨١، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد كل ذلك يأتي نتنياهو ليدّعي، كما هي عادة القادة الإسرائيليين، بأن هذه الحروب كانت حروباً دفاعية ووقائية!!.

في الإطار نفسه، يندرج مفهوم «الأمن الإسرائيلي»، فمن بداية قيام الدولة العبرية، ومنذ عهد بن غوريون حتى عهد نتنياهو،

لم تختلف الرؤية حول هذا المفهوم، بل على العكس، يجري تثبيتها كأحد الركائز والأساسيات الاستراتيجية لإسرائيل. «ونظرية الأمن» كما يفهمها القادة الإسرائيليون، تعني حرية الحركة وإتاحتها للقوات الإسرائيلية لاحتلال أية بقعة في العالم العربي، يعتبرونها استراتيجية لأمنهم. ليس هذا فحسب، بل إن أي احتمال مستقبلي بانطلاق هجمات على إسرائيل من هذه البقعة، تكفي لإبقاء احتلالهم لها. ولذلك يستغرب نتنياهو «أن يطلب العرب الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية التي تبعد أمتاراً معدودة عن القدس العاصمة وبضعة كيلومترات فقط عن ضواحي تل أبيب بالإضافة إلى وجود سلسلة الجبال التي تسيطر على وسط اسرائيل».

ويستغرب أيضاً أن يطلب العرب من إسرائيل الانسحاب من هضبة الجولان العربية السورية (وهي الضرورية للأمن الإسرائيلي).

بمعنى آخر، يريد نتنياهو أن يقول ما على العرب إلا الامتثال للأمن كما تفهمه إسرائيل، وهو ينطلق في ذلك من تلك الخلفيات الأيديولوجية للحركة الصهيونية، ومن التلمود البابلي، والتي لا ترى في غير اليهود، سوى عبيداً لهم.

«الأمن الإسرائيلي» يعني أيضاً بالنسبة لقادة إسرائيل أن تمتلك الدولة العبرية كافة أنواع الأسلحة، وبما فيها النووية والكيماوية وكل الأنواع التدميرية الأخرى، في الوقت الذي لا يجوز فيه

للدول العربية أن تمتلك مثل هذه الأسلحة، تحسباً لإمكانية استخدامها مستقبلاً ضد إسرائيل.

ولهذا قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي. وكلما استوردت دولة عربية نوعاً متطوراً من الأسلحة أو حتى مجرد أن وقعت اتفاقية صفقة أسلحة، تثور زوبعة في إسرائيل احتجاجاً على ذلك، وتبدأ التهديدات الإسرائيلية بضرب هذه الأسلحة. «الأمن الإسرائيلي» يعني أيضاً عدم السماح لأية دولة عربية ببناء مصانع عسكرية أو إنتاجية اقتصادية ثقيلة متطورة، لأن الإسرائيليين يجدون بشكل أو بآخر ارتباطاً بين مواد هذه المصانع، وبين إمكانية استخدامها مستقبلاً في تصنيع الأسلحة الكيماوية على سبيل المثال. وهو يعني أيضاً السيطرة على مصادر المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن، وسرقة مياه نهر الليطاني ومياه الضفة الغربية.

لذلك ترفض إسرائيل التوقيع على أية معاهدات نووية دولية، رغم أن المصادر الاستراتيجية الدولية المختصة، تؤكد أن لدى إسرائيل ما يزيد على المائتي قنبلة نووية. ومع أن العلم العسكري، وبعد التطور الهائل في الوسائل القتالية... يشير إلى أن دور الجغرافيا أصبح شبه معدوم في القتال، إلا أن نتنياهو لا يريد أن يعترف بذلك!!.

ما الهدف إذن من الاستمرار في احتلال هضبة الجولان العربية السورية، سوى أنها تتلاءم مع الأحلام التوسعية الإسرائيلية

والتي يزوّرها نتنياهو قائلاً «إن غريزة التوسع الإسرائيلية هي من الأكاذيب التي يروجها العرب».

الانتفاضة الفلسطينية وإسرائيل

يتناول نتنياهو انتفاضة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة قائلاً «بعد أن دهست شاحنة إسرائيلية في حادث طرق أربعة من العرب الفلسطينيين بالقرب من غزة، إثرها انتشرت الإشاعة بأن الحادث كان متعمداً، كانتشار النار في الهشيم، وفوراً اندلعت اضطرابات جماهيرية عنيفة استمرت عدة أسابيع، وانتهزت منظمة التحرير الفلسطينية هذه الفرصة لتحسين مكانتها، وبدأت تصب الزيت على النار».

وحول ردة الفعل الإسرائيلية، يقول نتنياهو: «تصرف الجيش الإسرائيلي وفق ما هو مطلوب منه، وعمل على حماية السكان العرب واليهود بواسطة تسيير دوريات على الطرق والشوارع، واعتقال المحرضين على أعمال العنف».

بمثل هذه البساطة(!!) يصف زعيم الليكود الصهيوني انتفاضة شعب محتل قاسى شتى صنوف العذاب والتلويع من قبل المحتلين الإسرائيليين، هذه الانتفاضة، والتي امتدت لا لأسابيع أو أشهر كما يزعم نتنياهو، وإنما استمرت لما ينوف عن ست سنوات. ولم تكن نتيجة حادث دهس عادي كما يدّعي، وإنما تعبيراً عن

رفض شعبنا الفلسطيني لهذا الاحتلال وويلاته، حادث الدهس لم يكن أكثر من شرارة فجرت الغضب الفلسطيني المتراكم من جرّاء هذا الاحتلال.

لقد طالت الانتفاضة كل قطاعات الشعب الفلسطيني ومن مختلف الأعمار، ولم تكن (اضطرابات أو شغب) كما يدّعي، بل كانت، انتفاضة شعب بأكمله ضد محتليه، وبأبسط أنواع الأسلحة (إن جاز لنا أن نسميها أسلحة) بالحجارة، ولكنها كانت مصحوبة بما هو أقوى من كل الأسلحة ألا وهو الإيمان بحق الشعب في أرضه ووطنه وحريته.

لقد ضمنت المعاهدات والمواثيق الدولية حق الشعوب في مقاومة محتليها، وبمختلف الوسائل والطرق، وبما فيها النضال العسكري (وقد جرى التطرق لهذا الأمر في فصل سابق). كان من أبرز أهداف الانتفاضة تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية وحق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

لذا، لا يمكن تقزيم انتفاضة شعب وتحويلها إلى (اضطرابات أو شغب)، كما يدّعي نتنياهو. أما كيف تصرفت إسرائيل تجاه الانتفاضة، فالحقائق تقول إن القادة الإسرائيليين عملوا على وقف الانتفاضة بكافة الوسائل والسبل بما فيها القمع الوحشي والقتل. فقد استشهد في سنوات الانتفاضة ما يزيد عن ألف شخص ومن

ضمنهم أطفال لم يتجاوزا سن العاشرة. واستخدمت القوات الإسرائيلية كل وسائل القمع بما فيها تكسير العظام واستعمال الرصاص المطاطي والأسلحة المحرمة دولياً، ضد شعب أعزل إلا من إيمانه بقضيته. لقد بلغ حجم الإعاقات بين أبناء شعبنا، بسبب الإصابات الإسرائيلية، قرابة مائتي ألف حالة.

كما استعملت إسرائيل الغازات المحرمة دولياً ومن ضمنها الغازات التي تجهض الحوامل في بيوتهن، أو التي تسبب شللاً بطيئاً للجهاز العصبي، أو تسبب أمراضاً أخرى عديدة. واستمرت إسرائيل في سياسة الاعتقال للمنتفضين مع أنهم جميعاً من المدنيين، فقد جاوز عدد المعتقلين الذين زُجوا في السجون إبان الانتفاضة خمسين ألفاً. أضف إلى ذلك سياسة تدمير البيوت إذا اقترف أحد الأبناء من ساكنيها عملاً عسكرياً مقاوماً للاحتلال. كما استمرت إسرائيل في سياسة العقاب الجماعي من حصار وتجويع وإبعاد.

أثناء الانتفاضة أعادت إسرائيل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عسكرياً، واستعملت الطائرات المروحية في المراقبة ورش المقاومين والمنتفضين بالغازات.

لقد اهتز العالم، وهو يرى في أجهزة التلفزيون الجنود الإسرائيليين المدججين بالسلاح، وهم يكسرون عظام الشباب الفلسطيني من المقاومين.

وبعد كل هذه الوسائل من القمع، يأتي نتنياهو ليقول «إن إسرائيل تعاملت مع الفلسطينيين بمقتضى معاهدة جنيف الرابعة»!! إن كل نص في هذه المعاهدة خرقته إسرائيل واقترفت نقيضه تماماً.

فمعاهدة جنيف الرابعة، التي يتحدث عنها «تحرم الاعتداء الجسيم على الشعوب المحتلة جسمانياً ونفسياً، وتحرم إخضاعها إلى ظروف معيشية من شأنها القضاء عليها مادياً كلاً أو بعضاً، وتحرم كذلك استعمال الوسائل التي من شأنها إعاقة التناسل داخل هذه الشعوب، وتحرم القتل المتعمد، والتعذيب أو المعاملة البعيدة عن الإنسانية التي تسبب آلاماً أو إصابات خطيرة للجسم أو الصحة أو للنفس، وتحرّم أيضاً الإبعاد غير القانوني للناس، أو التدمير الشامل لممتلكاتهم أو الاستيلاء عليها بكيفية غير مشروعة واستبدادية».(٥٦)

مصادرة الأراضي

حول هذا الموضوع يقول نتنياهو «في عام ١٩٦٧ أصبحت إسرائيل صاحبة الأراضي العامة التي كانت من قبل تحت سيطرة الحكومة الأردنية وهي حوالي ٥٠٪ من مجموع الأراضي».

لكن الواقع يقول إن إسرائيل صادرت ٩٣ - ٩٤٪ من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأبقت للفلسطينيين ٦-٧٪ منها، وهي مناطق التجمعات السكانية في المدن والقرى.

لقد صادر الإسرائيليون ومازالوا يصادرون هذه الأراضي

بدعاوى وحجج مختلفة منها بناء المستوطنات لأسباب أمنية للقوات الإسرائيلية، وشق الطرق لربط المستوطنات اليهودية بعضها مع بعض والتوسع في بنائها، وغيرها وغيرها من الأسباب المصطنعة.

ورغم اتفاقيات أوسلو وواشنطن والتي نصت على وقف مصادرة الأراضي، فإن الإسرائيليين ماضون في سياستهم بالمزيد من المصادرة، والتوسع في بناء المستوطنات، وإنشاء مستوطنات أخرى جديدة، وشق المزيد من الطرق. وللحقيقة والتاريخ أود أن أؤكد أن معظم الأراضي التي صودرت وتجري مصادرتها تعود للسكان الفلسطينيين، وليست ملكية عامة كما يدّعي نتنياهو.

الفصل الخامس

حصان طروادة

يتناول نتنياهو في هذا الفصل منظمة التحرير الفلسطينية ونشأتها، مروراً بمختلف مراحلها، ووصولاً إلى تصويره بأن الدخول الفلسطيني إلى أريحا وغزة عبارة عن حصان طروادة وهو الهدية التي يحاول العرب إقناع الغرب بقبولها... ويستطرد قائلاً هذه الهدية الملونة، والمموهة جيداً، هدفها واحد، هو اختراق سور الحماية الإسرائيلي، والمرابطة على المرتفعات المشرفة على تل أبيب، ومن ثم التطبيق التدريجي لمشروع إبادة إسرائيل.

وعن نشأة المنظمة يقول نتنياهو «لقد تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة عام ١٩٦٤، أي قبل اندلاع حرب الأيام الستة بثلاث سنوات... أقامها عبدالناصر كأداة لمواصلة حربه الفاشلة ضد إسرائيل، وكوسيلة لزعزعة الاستقرار في الأردن».

وعن تساؤله: «هل الكفاح المسلح (والإرهاب) الذي تبنته المنظمة ضد إسرائيل جاء رداً على احتلال أراضي فلسطين من قبل إسرائيل في حرب الأيام الستة، مثلما تدعي هذه المنظمة باستمرار،

أم أنه بدأ قبل ذلك بكثير؟»

يجيب نتنياهو قائلاً «في عام ١٩٦٤ لم تكن إسرائيل تحتل ولو سنتمتراً واحداً من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧».

الخلاصة من تساؤل نتنياهو وإجابته، «ان المنظمة هي أداة استغلتها الدول العربية - وجمال عبدالناصر تحديداً - من أجل إبادة دولة إسرائيل».

لقد جرى التطرق في فصول سابقة، إلى الظروف التي أحاطت بالإنشاء القسري والمصطنع للدولة العبرية، وطردها لثلاثة أرباع مليون من الفلسطينيين الذين سكنوا المخيمات في الدول العربية المجاورة، في ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة السوء، منذ عام ١٩٤٨.

ينسى نتنياهو أو يتناسى، بأن هؤلاء اللاجئين طردوا من أرضهم ووطنهم، واضطروا للعيش في واقع جديد، اختلفت ظروفه بين هذه الدولة العربية أو تلك، غير أن القاسم المشترك لكل هؤلاء، تمثل في طموحهم ونزوعهم الدائم للعودة إلى مدنهم وقراهم وتقرير مصيرهم في وطنهم.

لقد قضى قرار التقسيم رقم (١٨١) الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧م بإنشاء دولتين، واحدة لليهود والأخرى للفلسطينيين. وبغض النظر عن الظلم الفادح الذي ألحقه المجتمع

الدولي آنذاك بالفلسطينيين - بالسماح بإنشاء دولة إسرائيل على أجزاء من وطنهم، فقد تم تنفيذ الشق الأول من القرار... غير أن الشق الثاني منه لم يجر تنفيذه. إضافة إلى ذلك، فإن دولة اليهود (إسرائيل) قد تجاوزت حدود قرار التقسيم، بإضافة أراضي جديدة من الحصة المقررة لإقامة دولة الفلسطينيين، إذ إن عدداً من المدن الفلسطينية منها يافا، واللد، والرملة، وبئر السبع وغيرها من المدن والقرى، كان من المقرر أن تتبع للدولة العربية الفلسطينية. وبعد إنشاء الدولة العبرية، ظل قطاع غزة تابعاً للإدارة المصرية، وانضمت الضفة الغربية لنهر الأردن بمملكة شرق الأردن عقب مؤتمر أريحا.

بعد عام ١٩٤٨م تمحورت الأهداف السياسية الإسرائيلية إلى ما يلي:

الهدف الأول: طرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من أراضي الدولة الوليدة وبذلك تضرب عدة عصافير بحجر واحد: إفراغ الأرض، استقدام مهاجرين جدد من اليهود، خلق واقع ديمغرافي جديد.

الهدف الثاني: تذويب الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، عن طريق إدماج المهجرين الفلسطينيين في الدول العربية التي جرى طردهم إليها، وبذلك ينسى العالم مع مرور الزمن وجود الشعب الفلسطيني، والذي لا تعترف إسرائيل بوجوده أصلاً.

الهدف الثالث: تهيئة الأجواء المناسبة لابتلاع الجزء المتبقي من فلسطين، كخطوة على طريق إنشاء دولة إسرائيل الكبرى، وهو الحلم اليهودي منذ المؤتمر الصهيوني الأول في سويسرا.

لكن هذه الأهداف لم تتحقق بشكلها الكامل وفقاً لما أرادته إسرائيل، فهي وإن استطاعت تحقيق هدفيها الأول والثالث جزئياً، لكنها لم تستطع تذويب الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، لا في داخل إسرائيل ولا خارجها.

إذن بالمعنى القانوني، فإن أحد قرارات الأمم المتحدة لم يجر تنفيذه. وبالمعنى السياسي، فإن الفلسطينيين وبالرغم من كل محاولات تذويبهم، لم يضمحلوا، بل على العكس من ذلك، فإن واقع التهجير والظروف الصعبة التي عاشوها وما يزالون، قد أذكت وغذّت في نفوسهم المزيد من الإصرار على العودة إلى وطنهم، وعززت فيهم روح الانتماء إلى شعبهم ووطنهم.

وقد ساهم في هذا الدور وجود الأحزاب السياسية بين صفوفهم، مثل حركة القوميين العرب، وحزب البعث، والأحزاب الوطنية الأخرى، وكذلك وجود بعض الأنظمة العربية الوطنية وعلى الأخص نظام الرئيس جمال عبدالناصر في مصر.

وبالمعنى الاقتصادي الاجتماعي فإن هناك مئات الآلاف من المهجرين في الدول العربية، يتزايدون سكانياً مع مرور السنين،

ولهذا الوضع تبعاته بالطبع، حتى ولو أراد المجتمع الدولي تذويب الهوية الوطنية السياسية لهؤلاء، غير أن واقع الأمر يقول عكس ذلك.

في هذه التربة الخصبة وهذه الأجواء المهيأة وطنياً، جرى تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤، كتعبير سياسي عن الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وكأداة نضالية من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

لقد جرى تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من مؤتمر القمة العربية في القاهرة، كاستجابة لحالة شعبية فلسطينية بدأت تفرض واقعها السياسي والنضالي على الأرض، نتيجة لتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني السياسية من جهة، ومن جهة أخرى، للتفاعل مع مشكلة اللاجئين التي بقيت دون حل، رغم قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤) الذي يقضي، بضمان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، هذا القرار الذي ما زال دون تنفيذ مثل كل القرارات الأخرى التي تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني.

يركز نتنياهو في هذا الفصل على الميثاق الوطني الفلسطيني ويعدد بنوداً منه تتعرض لتحرير فلسطين، غير أنه يتجاهل، أن الميثاق ليس فيه أي تمييز ديني أو عرقي تجاه اليهود. فالمادة الثانية منه تنص على:

«وأن اليهود الذين عاشوا في فلسطين على نحو دائم حتى بداية الاحتلال الصهيوني لفلسطين، سيعتبرون فلسطينيين بكل ما تشتمل عليه حقوق المواطنة الكاملة».

وينص الميثاق الوطني الفلسطيني أيضاً:-

«على أن الفلسطينيين مسيحيين ومسلمين لا يقاتلون ديناً أو شعباً بعينه، بل يقاتلون اضطهاداً استعمارياً ويناضلون ضد الايديولوجية السياسية التي تحاول تبرير تصرفات الصهيونية السياسية».

في عام ١٩٦٧، وبعد الحرب العدوانية الصهيونية على الدول العربية، واحتلال باقي أجزاء فلسطين وبعض أجزاء من الدول العربية المجاورة، انكشفت حقيقة الأهداف الإسرائيلية وأحلامها التوسعية.

لقد ضاعفت إسرائيل من مشكلة اللاجئين، بتهجير مزيد من أبناء الشعب الفلسطيني إلى خارج وطنهم. لذا كان من الطبيعي أن تحدث النقلة النوعية في حياة الشعب الفلسطيني، والتي تمثلت بالمزيد من التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية كهوية نضالية معبرة عن طموحات الشعب، وباعتماد الكفاح المسلح، كأحد أهم الوسائل من أجل تحرير الأرض ونيل الحقوق.

كذلك، تشكّل مزيد من فصائل النضال الوطني الفلسطيني،

والتي وبرغم التعارضات التي كانت قائمة بينها حول هذه القضية أو تلك، حرصت على الانضواء تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، كحركة وكجبهة وطنية عريضة لعموم الشعب الفلسطيني.

الحقيقة التي يجب قولها إن الكفاح الفلسطيني المسلح، هو الذي طرق أبواب العالم حيث أصبح يدرك حقيقة وجود شعب جرى تجاهله طويلاً واحتلت أرضه، وبقي دون حقوق.

لقد تعززت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية في العالم، بفعل التضحيات الكبيرة التي قدمها أبناء الشعب الفلسطيني، وتعمدت بدماء عشرات الآلاف من الشهداء على مدى سنوات النضال الوطني الفلسطيني الطويل.

من الطبيعي أن تخضع أية حركة وطنية لجملة من التغيرات في مسيرتها وأساليب نضالها، وذلك انسجاماً مع المستجدات المستمرة، واستجابة لمتطلباتها.

في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة عام ١٩٧٤م، وبرغم المعارضة المشروعة من قبل بعض الفصائل، جرى الاتفاق وإقرار البرنامج المرحلي، والذي لخص أهداف النضال الوطني الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وفي ذلك العام أيضاً، تعززت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية دولياً بقبولها عضواً مراقباً في الأمم المتحدة. ومن ثم توالت اعترافات دول العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ووصل عدد هذه الدول إلى ما يزيد عن المائة وثلاثين دولة، وهذا العدد أكبر من عدد الدول التي تعترف بإسرائيل.

ورغم هذا الاعتراف الدولي الواسع بمنظمة التحرير، ورغم القرارات المتعددة من الأمم المتحدة بالحقوق الفلسطينية، لكن إسرائيل لا زالت تضرب بالقرارات عرض الحائط.

واستمرت مسيرة الأحداث، ووصلت إلى اتفاقيات أوسلو وواشنطن والقاهرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي وبرغم إجحافها الكبير بالحقوق الوطنية الفلسطينية (تأجيل القضايا المركزية في هذه الحقوق إلى مفاوضات الوضع النهائي، مثل قضية القدس، وحق العودة للاجئين، وإبقاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، والمياه، وغيرها من القضايا) إلا أن إسرائيل لم تنفذها ولم تلتزم بها وتخلت عن كثير من بنودها بالرغم من أن اتفاقيات أوسلو كانت بتنسيق من وزير خارجية النرويج وبشهادته، وشهد على اتفاقيات واشنطن كل من الرئيس الأمريكي كلينتون والملك حسين والرئيس محمد حسني مبارك. إسرائيل حددت خطوطاً حمراء مسبقة في رؤيتها لما تدعوه سلاماً، تتمثل فيما يلي:

لا للدولة الفلسطينية، لا انسحاب من القدس العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل، ولا انسحاب من المستوطنات، إبقاء الأمن بأيدي السلطات الإسرائيلية بما في ذلك معابر الحدود، واعتبار نهر الأردن خطاً أمنياً إسرائيلياً.

وما زالت تماطل في تنفيذ ما اتفق عليه أكثر من مرة، وليس أدل على ذلك، من المفاوضات الطويلة المضنية حول اتفاق إعادة الانتشار في مدينة الخليل، وتأجيل البرنامج الزمني لإعادة الانتشار في باقي المدن والقرى الفلسطينية. وما زالت إسرائيل تماطل في تنفيذ ما ينوف عن أربعين قضية، كانت قد وافقت عليها في الاتفاقيات وأبرزها المعبر الآمن بين الضفة والقطاع، والمطار الفلسطيني، والمعابر وغيرها وغيرها الكثير من القضايا.

إن السياسة الإسرائيلية في هذا المجال، وخاصة بعد وصول الليكود بزعامة نتنياهو إلى السلطة، تتمحور في تعطيل تنفيذ ما جرى الاتفاق عليه، بحيث يبدو هذا التعطيل وما يتبعه من تنفيذ بشروط أخرى جديدة إنجازاً كبيراً للفلسطينيين وتقدماً في عملية السلام، وسيكون ذلك على حساب القضايا المركزية والتي جرى تأجيلها لمفاوضات الحل النهائي، لأن إسرائيل تعتبر هذه القضايا -كما ذكرنا - خطوطاً حمراء لا يجوز الاقتراب منها وليس أدل على ذلك من طلب نتنياهو في أوائل آذار ١٩٩٧م تأجيل تنفيذ إعادة الانتشار والتفاوض على قضايا الحل النهائي خلال ستة

أشهر.

بعد اتفاقيات أوسلو، سأل أحد الصحفيين يهود باراك، وكان يومها رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي، حين كان حزب العمل برئاسة رابين في السلطة سأله ماذا تفعلون اذا اختلفتم مع الفلسطينيين حول هذه القضية أو تلك؟

أجاب قائلاً ننفذ سياستنا ورؤيتنا لأننا الأقوى.

أما بالنسبة لما يقوله نتنياهو: «من أن وصول الفلسطينيين إلى غزة وأريحا يمثل حصان طروادة على طريق تدمير إسرائيل» فكيف يتم تدمير هذه الدولة النووية، والأولى في الشرق الأوسط من حيث القوة، والتي تمتلك أحدث أنواع الأسلحة، ويربطها بالولايات المتحدة الأمريكية حلف استراتيجي عسكري، على أيدي شرطة فلسطينية في منطقة الحكم الذاتي، لا تملك من السلاح سوى البنادق؟.

ورغم الاتفاقيات التي ألحقت بالفلسطينيين إجحافاً يندر أن يوجد له مثيل في التاريخ، يقول نتنياهو «لم يبق أمام الإسرائيليين الراغبين في الحياة خيار سوى البدء، ولو في هذا الموعد المتأخر، في شرح وتوضيح معنى السلام الطروادي الذي تعرضه منظمة التحرير الفلسطينية على إسرائيل».

إذن عن أي سلام يتحدث نتنياهو؟؟ وما هو السلام الطروادي

الذي يعنيه؟ هذا ما سنتطرق إليه في فصل تالٍ.

بالرغم من إلغاء كل البنود التي نصّت على تحرير فلسطين خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة، والتي عقدت في غزة، وبرغم اعتراف المنظمة بإسرائيل، فإن نتنياهو لا زال يعتبر ذلك ناقصاً وغير كاف عندما يتحدث عن الميثاق!!

يتهم نتنياهو في هذا الفصل زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية بالنازية من خلال تحالفهم معها، ومن خلال رؤيتهم للتطابق الكبير بين نظريتي القومية النازية والقومية العربية، فهو يقول: «عندما تسلم هتلر السلطة عام ١٩٣٣م، توجه المفتي لأول مرة إلى القنصل الألماني في القدس، وسرعان ما اكتشف التشابه الكبير بين نظريتي القومية النازية و القومية العربية. كان التشابه بين هاتين الحركتين القوميتين يبدو أمراً طبيعياً ومفهوماً لدى كثيرين من الشعب العربي... عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كان المفتي يقيم في العراق، وأجرى هناك اتصالات مع قوات المحور، وحاول جمع التأييد لثورة موالية للنازيين في العراق وسوريا، واستعان بصلاح الدين البيطار وميشيل عفلق».

يحاول نتنياهو مرة أخرى تصدير بضاعة إسرائيلية فاسدة، فالعلاقات التحالفية بين الحركتين الصهيونية والنازية ثابتة وأكيدة وموثقة، وقد جرى التطرق إليها في فصل سابق.

إن اتهام زعماء وطنيين فلسطينيين وعرباً لعبوا دوراً مهماً في حركة التحرر الوطني العربية عموماً من أجل تحرير أقطارهم من الاستعمار... اتهامهم بالنازية هو كمثل من يقول إن الأرض ثابتة لأنه لا يعترف بدوران الأرض(!!).

فالقومية العربية والنازية على طرفي نقيض، القومية العربية هي انتماء لشعوب يوحدها التاريخ واللغة والعادات والاقتصاد، وبعيدة كل البعد عن أية مفاهيم عنصرية سواءً بالنسبة لنظرتها للشعوب الأخرى أو لمن يعيشون من أبناء القوميات أو الديانات الأخرى (وبما فيها اليهودية) في أقطارها، ولم تنادِ يوماً بإبادة أي شعب مهما كان، بل إن أحد ركائزها الأساسية هو التخلص من الاستعمار والتبعية له مهما اختلفت أشكاله. القومية العربية نادت وتنادي بالمساواة بين كافة الشعوب وكافة المواطنين.

أما النازية، وبرؤيتها لتفوق العرق الآري وإبادة الأجناس التي لا تنتمي إلى هذا العرق، وبعدوانيتها المطلقة.... فلها قواسم مشتركة مع الحركة الصهيونية وإسرائيل، وبالتالي فإن التحالف الذي كان قائماً بين الطرفين يبدو طبيعياً، إذ أنه يمتلك الأساس المشترك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى «فإن أهم ميزة في نظرية هتلر العرقية، هي طابعها العمودي (أي أنهم يعتبرون أنفسهم في القمة وباقي الأجناس دونهم)، فسيادة الجنس الأوروبي، على الرغم من المفارقات الثانوية على الشعوب والأجناس الأخرى

تتجانس وقوانين الطبيعة»[٥٧].

ولذلك، فإنه قبل الحرب العالمية الثانية وقبل قيام التناقض البريطاني الألماني، كانت النازية تعتبر سيادة بريطانيا على فلسطين ظاهرة طبيعية لا تخالف المنطق الطبيعي.

لكن عندما ابتدأت الحرب العالمية الثانية دعا هتلر قادة قواته المسلحة إلى إثارة القلاقل في الشرق، لأهداف استراتيجية ضد بريطانيا، وذكّرهم هتلر في الوقت نفسه «بضرورة اعتبار شعوب المنطقة أنصاف قردة مهذبة، تتوق إلى السوط»[٥٨].

وفي كتابه «كفاحي» يردد هتلر وفي أكثر من موضع، رؤيته لبريطانيا كشريك طبيعي، وذلك لاعتبارات سياسية واستراتيجية أوروبية. ولكن بعد قيام التناقض، ونشوب الحرب، أصبحت ألمانيا معنية بتهديد المصالح البريطانية في الشرق الأوسط، وهي المصالح التي انكشفت حقيقة أهدافها في قيام إسرائيل كوطن قومي لليهود في فلسطين، والاقتسام الاستعماري لدول المنطقة بالتعاون مع فرنسا.

إن هذا... هو الإطار الذي دفع بعض الوطنيين العرب إلى التوجه بطلبات إلى ألمانيا لتزويدهم بالأسلحة لمحاربة الانتداب البريطاني وعلى أن تكون على شكل قروض ألمانية، مع التعهد بتسديد هذه القروض فيما بعد. لكن كل الوعود الألمانية بالمساعدة

ظلت وعوداً شفوية، ولم تتجسد على الأرض.

وتاريخيا لم تنشر أي وثائق تدل على تعاون حقيقي بين الوطنيين العرب والنازية، بل على العكس من ذلك فإن الوثائق تبين بما لا يدع مجالاً للشك، حقيقة التحالف بين النازية والحركة الصهيونية. إنّ المجرمين المقيتين اللذين كان يجب أن يعاقبوا على جرائمهم تجاه الشعب الفلسطيني والأمة العربية، هم الزعماء الإسرائيليون من أمثال بيغن وشامير وبن غوريون وبقية زعماء الصهاينة، الذين تربعوا وما زالوا يتربعون على رأس الهرمين السياسي والعسكري في الدولة العبرية، وليس الحاج أمين الحسيني، الذي يستغرب نتنياهو متسائلاً «كيف نجا هذا المجرم المقيت من العقاب». الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين وغيره من الزعماء الفلسطينيين... عملوا طوال حياتهم لإنقاذ الوطن الفلسطيني من المؤامرة البريطانية الصهيونية والتي تمثلت في إنشاء الدولة العبرية.

يتطرق نتنياهو في هذا الفصل، إلى (الإرهاب) الفلسطيني والعربي... ورغم أنه جرى الرد على ذلك في فصل سابق، إلا أنني أرى لزاماً عليّ أن أرد على ما يدعيه نتنياهو بقوله «لقد قتل رجال منظمة التحرير الفلسطينية (١١) رياضياً إسرائيلياً في أولمبياد ميونيخ».

وللحقيقة أقول إن وسائل الإعلام كشفت عن القتلة وهم أفراد من الشرطة الألمانية حيث عقدت الشرطة الألمانية اتفاقاً مع

الفدائيين (الذين كانوا يحتجزون الرياضيين بهدف مبادلتهم بالسجناء الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية) ويتضمن الاتفاق أن يسمح للفدائيين بنقل المحتجزين إلى الطائرة ونقلهم إلى جهة أخرى، ولكن أثناء عملية النقل.. قامت الشرطة الألمانية بمهاجمتهم مخالفة بذلك لتعهداتها للفدائيين وقتلتهم جميعاً.

الفصل السادس

نوعان من الإسلام

يستمر نتنياهو في هذا الفصل، في سرد الأحداث والتحليلات وفقاً لرؤيته وتزويره، مطلقاً الأحكام على العرب «بأن كل سياساتهم تميل في أساسها إلى العنف والكراهية... وأن المجتمع العربي يضيق بغير العرب والمسلمين» ومن وجهة نظره «بأن استعراضاً سطحياً لتاريخ الشرق الأوسط في السنوات الماضية يكفي لإثبات أن العرب ينصاعون بحرص شديد لمبادئ سلام الردع... وأن كبح جماح عدوانيتهم يأتي بطريقتين فقط هما: قوة الردع - وإذا فشل الردع - بقوة السلاح» ورغم ادعائه الكاذب بعدم اتفاقه مع مقولة تحمل كل العداء للعرب، لكنه يرددها مراراً «إن العرب والديمقراطية لا ينسجمان أبداً».

ليس مصادفةً، أن يطلق نتنياهو هذه الأحكام التي تتدفق حقداً وعنصرية وكراهيةً لا حدود لها على العرب «الذين لا يستحقون سوى القتل» وفقاً للمبادئ التوارتية، وأسس الحركة الصهيونية، وتعاليم هرتسل وجابوتنسكي، والتي تشكل منبعاً فكرياً رئيسياً استقى منه قادة إسرائيل ومنهم نتنياهو سياساتهم وما

يحملونه من أفكار. لقد كان نتنياهو أميناً لمبادئه العنصرية والتي تنسجم في حقيقتها مع الأطروحات النازية التي ملأت الدنيا شعارات «بتفوق العرق الآري».

نتنياهو يردد المقولة النازية بطريقة أخرى عن تفوق «العرق اليهودي»، وهو يقولها بطريقة ملتوية، وذلك من خلال التعبير عن احتقاره الشديد لجنس بشري بأكمله وهم العرب.

ومن جهة أخرى، فإن نتنياهو يحاول بناء القاعدة التي يستند إليها في رؤيته (للسلام) مع العرب، وكما سنرى، محاولاً إقناع الآخرين بصحة الخلفيات التي ينطلق منها في هذه الرؤية، والتي إن كانت تعبر عن شيء، فإنما تعبر عن حقيقة الأطماع التوسعية الإسرائيلية في الأراضي العربية.

فالسلام وفقاً لنتنياهو «نوعان، سلام بين الدول الديمقراطية، وهو السلام بمفهومه المألوف بين الدول الغربية، أما السلام الثاني مع الدول الدكتاتورية - والدول العربية تخضع لهذا المفهوم - فهو سلام يجب أن يعتمد على قوة الردع، وعدم تقديم التنازلات... ويستطرد: إن نتائج حرب ١٩٧٣، عندما قلب الجيش الإسرائيلي الأمور رأساً على عقب بعد مضي ١٨ يوماً فقط، بتطويقه الجيش الثالث المصري، ووقوفه على بعد ١٠١ كم عن القاهرة والذي لولا وقف إطلاق النار الذي فرضته الولايات المتحدة والأمم المتحدة، لما كانت هنالك أية قوة تمنع الجيش الإسرائيلي من الوصول إ

العاصمة المصرية، هذه النتائج هي التي أثرت على السادات وإبرامه اتفاقية كمب ديفيد... ويستنتج نتنياهو: أن السلام مع سوريا وحتى لا يمكن خرقه بعد توقيعه بفترة وجيزة لا بد أن يكون مشروطاً بردعها... وعدم الانسحاب من هضبة الجولان».

بهذه الأفكار يلخص نتنياهو استراتيجية إسرائيل نحو (السلام)، والذي يجب أن ينفذ بالمفهوم والتصورات الإسرائيلية، التي تعتمد على حق إسرائيل في الاحتفاظ بأية أراض عربية محتلة تراها مهمة من أجل أمنها، وإمكانية قيامها بردع أية دولة عربية تشكل أو ستشكل مستقبلاً (تهديداً) لأمن إسرائيل. أما أمن الدول العربية وأمن الفلسطينيين أمام التهديدات الإسرائيلية فلا يجب أن يكون في الحسبان، لأن السلام فقط هو (السلام الإسرائيلي)، والأمن الذي يجب أن يراعى هو (الأمن الإسرائيلي) أولاً وأخيراً. أما إذا طالبت الأطراف العربية بأراضيها المحتلة وأمنها مقابل السلام مع إسرائيل، فإن هذه الدول تعتبر «متطرفة يجب ردعها» وما عليها إلا الاستجابة لمفهوم السلام الإسرائيلي ومراعاة متطلبات الأمن الإسرائيلي، بالامتثال لما تريده وتفرضه إسرائيل. بمعنى آخر يجب أن يكافئ العرب والعالم إسرائيل على عدوانها واحتلالها للأرض العربية، لأن (السلام) بالنسبة لإسرائيل مع العرب، يجب أن ينطلق من مبدأ القوة (فالعرب لا يفهمون غير هذه اللغة)، ومن حق إسرائيل ممارسة كافة أشكال واستخدامات هذه القوة في ردع الدول العربية.

إن هذا المنطق الذي يردده نتنياهو حول السلام، هو التعبير الحي عن زيف الادعاءات الإسرائيلية بالتمسك بالسلام.

فجوهر السلام بمختلف مفاهيمه بين الأطراف المتصارعة، هو السلام العادل الذي يعطي للطرف المقهور حقوقه كأساس لأية علاقات مستقبلية طبيعية بين الطرفين.

ومن أجل الرد على مفاهيم نتنياهو المقلوبة رأساً على عقب بالنسبة للسلام... نجد من الضروري التطرق إلى مسألة أساسية وهي قبول إسرائيل في الأمم المتحدة.

لقد تم قبول الدولة العبرية في الأمم المتحدة عام ١٩٤٩، وتكرست عضويتها دولياً، وجرت الموافقة على انضمامها إلى المنظمة العالمية، ولكن من الناحية الأخرى، لم تقبل هذه العضوية إلا بعد التزام إسرائيل بتحقيق عدة شروط وردت في سياق مقدمة القرار وكما يلي:

«ومع الأخذ بعين الاعتبار، إعلان دولة إسرائيل أنها سوف تقبل دون تحفظ التزامات الأمم المتحدة التي نص عليها الميثاق، وتقيدها بواجباتها، منذ اليوم الأول الذي تصبح فيه عضواً في هذه المنظمة... ومع الأخذ بعين الاعتبار، التصريحات والشروح التي قدمها ممثلو حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الدائمة، والتي تعهدوا فيها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من

تشرين الثاني / ١٩٤٧ (المتعلقة بالحدود)، وفي الحادي عشر من كانون الأول / ١٩٤٨ (التقسيم أو التعويض على اللاجئين)، فإن الجمعية العامة تقرر قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة» (٥٩)

ومنذ قبولها في الأمم المتحدة وفي العام نفسه، بدأت إسرائيل في خرق التزاماتها أمام المنظمة الدولية، فقد نقلت الكنيست إلى القدس، وأعلنت المدينة المقدسة عاصمة لإسرائيل.

هذه الخروقات عالجتها الأمم المتحدة في ٢٠/كانون الأول/١٩٤٩ عندما طلب مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة من إسرائيل الرجوع عن خطواتها هذه، وقرر ما يلي:

إن المجلس علماً منه بنقل بعض الوزارات والدوائر المركزية لحكومة إسرائيل إلى القدس، ومعتبراً أن عملاً من هذا النوع يشكل خرقاً للفقرة الثانية من قرار الأمم المتحدة رقم ٣٠٣/تاريخ ٩/كانون أول / ١٩٤٩:

١ - يعتبر أن هذا العمل الإسرائيلي من شأنه أن يعرقل تنفيذ القرار المتخذ بشأن القدس من قبل الجمعية العامة، والموكول أمره إلى مجلس الوصاية بتاريخ ٩ / كانون الأول / ١٩٤٩.

٢ - يطلب المجلس من رئيسه، أن تلغي إسرائيل إجراءاتها هذه، وأن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يعرقل تنفيذ قرار الأمم المتحدة.

رفضت إسرائيل قرار الأمم المتحدة هذا، واتهم بن غوريون رئيس وزرائها آنذاك المنظمة الدولية «بالوقاحة».

وبالرغم من هذه القرارات فقد واصلت إسرائيل اعتداءاتها على الفلسطينيين وعلى الدول العربية، ومن هذه الاعتداءات: هجوم على وادي عربة في عام ١٩٥٠، احتلال المنطقة المجردة على الحدود الأردنية عند تقاطع نهري اليرموك والأردن، مهاجمة منطقة غور الصافي، ارتكاب مجزرة قبية في عام ١٩٥٣، اعتداء على قرية نحالين عام ١٩٥٤، الاعتداء على قلقيلية في عام ١٩٥٦. وبعدها تواصلت الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الحدودية على الجبهة السورية، وعلى الحدود المصرية واعتداءات متكررة على غزة وخان يونس، كان أبرزها الاعتداء على غزة في عام ١٩٥٥.

لقد أدانت الأمم المتحدة غالبية هذه الاعتداءات الإسرائيلية، لكن إسرائيل صمّت آذانها عن أية قرارات للشرعية الدولية. واستمرت في اعتداءاتها طيلة سنوات الخمسينيات والستينيات، وصولاً إلى حربها على جميع الدول العربية المجاورة لفلسطين في عام ١٩٦٧، واحتلالها للجزء المتبقي من فلسطين ولأراضي عربية مصرية، وسورية، ولبنانية.

من خلال هذا الاستعراض، يتبين لنا أن إسرائيل لا تقيم وزناً واعتباراً لأية قرارات دولية تصدر عن الأمم المتحدة أو غيرها من

المنظمات. ما يردده نتنياهو ليس جديداً، إنه إحدى السمات المترسخة في الذهنية الإسرائيلية، منذ قيام إسرائيل وحتى الوقت الحاضر. ولذلك فإن قرارات الأمم المتحدة (١٨١، ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥) وأخرى غيرها، والتي حددت أسس السلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال، انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧، وإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته... مع إنكار الأمم المتحدة وعدم اعترافها بأية تغييرات جغرافية أو ديمغرافية تجريها إسرائيل في المناطق المحتلة، هذه القرارات لم يكن مصيرها أفضل من سابقها من القرارات.

أما من الناحية القانونية، فإن السلام بين الدول «يجب أن ينطلق من مبدأ المساواة، بمعنى أن تساهم الدول في الجماعة الدولية بالحقوق والواجبات ذاتها، فلا يكون لأي منها ميزة على الأخرى.. إن لكل دولة الحق ذاته في الاستقلال، كما أن على كل دولة الالتزام ذاته بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى».(٦٠)

إنّ هذا يعني فيما يعنيه أن تلتزم الدول المتنازعة بالقانون الدولي وما تتخذه من إجراءات بهدف تسوية هذه النزاعات فيما بينها. ولقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة ١/٣: «على أن تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها».

أما النظرة الإسرائيلية فهي مختلفة، فنتنياهو يحدد السلام

تحديداً غريباً... هو خارج إطار العرف المألوف، وخارج إطار العدل، وخارج إطار التاريخ. فسوريا على سبيل المثال هي دولة عربية ذات سيادة معترف بها، وهي عضو في الأمم المتحدة مثلما هي إسرائيل، ولكن على سوريا أن تستجيب لما يطرحه نتنياهو من إصرار على احتفاظ إسرائيل بهضبة الجولان العربية السورية المحتلة(!!)، وإذا رفضت سوريا ذلك، فهي دولة عدوانية.. لا تريد السلام(!!) أي تفسير لهذا المنطق الغريب... سوى الإصرار الإسرائيلي على توسيع حدود الدولة العبرية، ولو كان ذلك على حساب أي دولة عربية، مادام هذا يستجيب لمتطلبات الأمن الإسرائيلية(!!).

وأما بالنسبة للشعب الفلسطيني فقد أقرّ المجتمع الدولي بحقوقه، وحقوق الدول العربية التي احتلت أراضيها من خلال مبدأ «الأرض مقابل السلام» وما يستتبع ذلك من حقوق على الجانب الإسرائيلي أن يعيدها، لكن نتنياهو يطلع علينا بمبدأ جديد «السلام مقابل السلام» مع احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة، وإعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً هزيلاً، تتمثل كل سلطاته في متابعة شؤون السكان الإدارية مع احتفاظ اسرائيل بالسيادة الفعلية على الأرض والسكان، بل وأكثر من ذلك، أن تكون الشرطة الفلسطينية حامية للإسرائيليين.

ويرى نتنياهو «أنه ومنذ انتهاء العصر الاستعماري يصعب

العثور على نماذج لأعمال عدوانية من جانب الأمم الديمقراطية تجاه دول أخرى، إلا في حالات الرد على استفزازات من جانب تلك الدول».

ونقول له إن (الاستفزازات) التي تتحدث عنها تشكل فهماً فضفاضاً وتنظر الدول الديمقراطية، إلى هذه الأحداث (الاستفزازات) وفق مصالحها.

وهناك أمثلة قريبة على المقاييس المزدوجة من بعض الدول الديمقراطية، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، تحكم على هذه (الاستفزازات) بعدة مقاييس، فهي تنظر إلى غزوها لغرينادا وبنما، وهي أحداث وقعت في التاريخ القريب (وهما البلدان اللذان لم يعتديا على الولايات المتحدة أو يشكلا خطراً عليها، لكنها اقترفت ضدهما غزواً عسكرياً مكشوفاً وواضحاً) واعتبرته غزواً مشروعاً. كذلك هو موقفها من قصف الرئيس يلتسين لبيت الشرعية الروسية، وهو البرلمان المنتخب من الشعب الروسي، الذي أراد أن يحد من بعض صلاحيات الرئيس الحليف المهم للولايات المتحدة في روسيا، وقفت معه رغم هجومه العسكري على ممثلي روسيا في مجلس الدوما واعتدائه على الديمقراطية.

إن بعض الدول الغربية الديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة تحدد علاقاتها مع الدول في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية

من خلال مصالحها بغض النظر عن مدى ديمقراطية أو ديكتاتورية الأنظمة فيها، وازدادت هذه الظاهرة بعد انهيار القطب الآخر في العالم وهو الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية.

الديمقراطية في الوطن العربي تعني أول ما تعنيه المساس بمصالح الدول الاستعمارية التي تمتص خيرات الأمة العربية، وبالتأكيد فإن الديمقراطية ستنسجم مع سيطرة الشعوب العربية على مقدراتها الاقتصادية وبالتالي، فإن دول الديمقراطية الغربية تحرص على إبقاء الوطن العربي خارج هذا الإطار. فهي تنظر إلى تطبيق الديمقراطية في البلاد العربية وفق مصالحها، فهي تؤيد الديمقراطية إذا وجدتها تؤيد الغرب وتحافظ على مصالحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقف مع الديكتاتورية إذا كانت تسير في فلكها.

إن بعض الدول الديمقراطية الغربية دعمت وماتزال تدعم أنظمة حكم دكتاتورية في الدول النامية، ولن ينسى العالم دعم الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية لنظام بينوشيت العسكري في تشيلي عندما انقلب على الرئيس الليندي المنتخب ديمقراطياً. وهناك أمثلة أخرى عديدة على دعم الولايات المتحدة الأمريكية للأنظمة الديكتاتورية التي انقلبت على ديمقراطية بلادها.

إن من أسباب غياب الديمقراطية في الوطن العربي ما خلفته الحقبة الاستعمارية وما أفرزته من ظواهر اقتصادية واجتماعية في

الدول العربية. ولكن هذا لا يعني على الإطلاق، أن غياب الديمقراطية في معظم أقطار الوطن العربي مردّه إلى العوامل الخارجية والاستعمار، فهناك عوامل داخلية لها أثرها في هذا الغياب. وهذه العوامل لا تتعلق بالمواطن العربي أو الشعوب العربية التواقة إلى حريتها وحق أبنائها في التعبير عن إرادتهم وآرائهم في الأشكال المترتبة على تطبيق الديمقراطية.

كيف تستطيع الدول الغربية أن تتحدث عن الديمقراطية والسلام في الوقت الذي تسيطر فيه على ثمانين بالمائة من اقتصاد الدول النامية؟ فهذه الدول مدينة بمئات المليارات للدول الديمقراطية الغنية، وهي التي توجه السياسة الاقتصادية لغالبيتها من خلال صندوق النقد الدولي.

لقد استعمرت الدول الغربية في النصف الأول من القرن العشرين بلاداً عديدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي النصف الثاني من هذا القرن (أي في الخمسينيات والستينيات) حققت حركات التحرر الوطني انتصارات على الدول المستعمرة، ونالت تلك البلدان استقلالها. لكن هذه المتغيرات لم تمنع الدول الإمبريالية من التدخل في اقتصاديات الدول المستقلة حتى تظل في فلكها، فهي كما يقول المثل «خرجت من الباب وعادت من النافذة».

ما نقصد قوله: أنه وبالرغم من رحيل الاستعمار، فإن دولاً

كثيرة ما تزال مرتبطة بشكل أو بآخر في اقتصادها وأسواقها بتلك الدول التي استعمرتها، ولا يجري التعامل بين الغرب وهذه الدول على قاعد التكافؤ في العلاقات.

ولو أخضعنا ما تقترفه إسرائيل من ممارسات وحشية تجاه شعبنا الفلسطيني، ومن عدوان على الأمة العربية، من خلال قصفها للجنوب اللبناني ومطالبتها بالاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة... لموازين الديمقراطية الحقيقية، التي تتعامل مع قضايا النزاع بمقاييس العدل ووفقاً للشرعية الدولية، لكان على الأنظمة الديمقراطية في العالم، أن لا تكتفي بقطع علاقاتها مع إسرائيل بل أن تحاصرها من أجل إجبارها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة كلها. كيف تستطيع إسرائيل التوفيق بين مفاهيم الديمقراطية والطبيعة العدوانية التي تمارسها على الفلسطينيين والعرب؟... وهل تستطيع الحركة الصهيونية أن تنسجم مع المفاهيم الديمقراطية؟

إن مخططات الحركة الصهيونية، والتي قامت على اغتصاب أرض وتشريد أهلها واقتراف كل الموبقات في سبيل تطبيق ذلك، هي نقيض لأي مفهوم ديمقراطي، وكذلك هي إسرائيل، فديمقراطيتها قائمة على أساس أنها دولة لليهود فقط!!!

وهذا ما يقره البروفيسور الإسرائيلي سامي سموحا في كتابه «العرب واليهود في إسرائيل» حيث يقول إن إسرائيل ليست دولة ديمقراطية ليبرالية غربية، فالصهيونية والديمقراطية تتناقضان تناقضاً جوهرياً.

ويتطرق إلى عنصرية الدولة العبرية الكاتب اليهودي إسرائيل شاحاك في كتابه «التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية، وطأة ثلاثة آلاف سنة» حيث يقول «الديمقراطية الإسرائيلية استطاعت تضليل الآخرين، بالإدعاء دوماً بأن إسرائيل هي واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، فالدولة (الديمقراطية) أصدرت قانوناً في عام ١٩٨٥ وأقرته أغلبية الكنيست، يمنع إنشاء أي حزب يعارض برنامجه مبدأ (الدولة اليهودية) أو يسعى إلى تغيير هذا المبدأ بالوسائل الديمقراطية، وبالتالي لا يجوز له المشاركة في أية انتخابات... ويستطرد شاحاك قائلاً: إن هذا بحد ذاته يظهر عدم وجود ديمقراطية في إسرائيل».

هذا عدا عن التمييز العنصري الرسمي الذي تمارسه الدولة العبرية على غير اليهود فيها، والذي يشمل مجالات عديدة، أبرزها وكما يقول شاحاك «حقوق الإقامة، وحق العمل، وحق المساواة أمام القانون».

إن بطاقة الهوية الإسرائيلية تذكر دوماً قومية الشخص، (يهودي) أو عربي أو درزي. كذلك فإن قانون (العودة) يتيح لليهودي أو الذي يعتنق اليهودية الحق في الإقامة الدائمة في إسرائيل، وحصوله على جواز سفر والحق في مساعدات يتلقاها من الدولة، وكذلك الانتفاع من ٩٢٪ من «أرض إسرائيل» المخصصة رسمياً لمصلحة اليهود فقط. بمعنى آخر إن إسرائيل، هي دولة اليهود

وليست دولة من يقيمون فيها. وحول هذا الموضوع يقول الكاتب الإسرائيلي دافيذ روزينلوم في كتابه «الإسرائيليون العرب والقضايا العربية» «إن الأيديولوجيا المهيمنة في إسرائيل، إنما هي أيديولوجيا صهيونية، وهي تعتبر إسرائيل دولة اليهود أينما كانوا، لا دولة المقيمين فيها».

وقد جرى التطرق في فصل سابق، إلى حقيقة التمييز والعنصرية التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين سواء أكان ذلك في الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨ (وهي تعتبرهم مواطني دولتها) أم في المناطق الخاضعة للاحتلال.

وبالرغم من كل الممارسات الاضطهادية ضد الفلسطينيين، يخرج علينا نتنياهو بمفاهيم للديمقراطية ينسجها على هواه ووفقاً لمصالحه، لتبرير العدوانية الإسرائيلية وأحلام الحركة الصهيونية التوسعية.. ويأتي ليقوّم دول العالم من خلال موازينه الخاصة (!!).

إن (الردع) الذي يروج له نتنياهو، لم يصنع سلاماً بين الدول ولن يستطيع أن يصنع سلاماً، ولكن التفاهم القائم على العدل وحده، والإقرار بمبدأ إعطاء الحقوق لأصحابها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، هما الكفيلان بتحقيق السلام.

الفصل السابع

الجدار الواقى

يحاول نتنياهو جاهدا في هذا الفصل تبرير احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة في الضفة الغربية وهضبة الجولان، باعتبارهما أحد المستلزمات الرئيسية للأمن الإسرائيلي، فهما من وجهة نظره، تشكلان (الحاجز الطبيعي، السور العالي، الجدار الواقي، الذي يفصل بين إسرائيل وبين الجيوش الضخمة في الجبهة الشرقية، لأن قدرة إسرائيل على الردع، تعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية: قوتها العسكرية مقابل القوة العسكرية العربية؛ المدة الزمنية للإنذار المبكر المتوفرة لديها لتمكينها من تجنيد قوات الاحتياط لديها؛ والحد الأدنى من المساحة المطلوبة للجيش الإسرائيلي كي يستطيع الانتشار لمواجهة أي خطر محتمل).

في الرد على نتنياهو، وحتى لا تؤخذ الأمور بالشكل النظري المطلق كما يتناولها هو، نود أن نبين الواقع وكما هو، ونتطرق إلى الماضي القريب، وتحديدا إلى الحروب العربية الإسرائيلية السابقة، ثم إلى العوامل الموضوعية التي تحيط بالصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك إلى مدى دقة عوامل حساب ميزان القوى العربي-الإسرائيلي.

إن القادة الإسرائيليين، السياسيين منهم والعسكريين، متفقون تماماً على أن إسرائيل انتصرت في كل حروبها مع العرب، حتى في حرب عام (١٩٧٣م) وبرغم مفاجأة مصر وسوريا لهم انتصروا في هذه الحرب. وعنها يقول نتنياهو (ربما كان السادات قد أعاد الاعتبار للكرامة العربية! فقد وقف أمام إسرائيل مدة أسبوعين كاملين ولم يهزم، لكن إسرائيل كانت تقف على بعد (١٠١) كم من القاهرة).

في عام (١٩٤٨م) انتصرت قوات العصابات الصهيونية التي كانت تحارب قبل تكوين الجيش الإسرائيلي على خمسة جيوش عربية، وفي عام (١٩٦٧م) حققت إسرائيل انتصارها الكاسح على العرب واحتلت أراضي ثلاث دول عربية عدا أرض فلسطين، وفي عام (١٩٨٢م) دخلت إسرائيل أول عاصمة عربية هي بيروت.

ولكن، ما هي أسرار انتصارات إسرائيل على العرب مع أن الجيش الإسرائيلي في عدده وإمكاناته (أصغر) بكثير، كما يدعي نتنياهو، من الجيوش العربية، وعدد سكان إسرائيل (٥) مليون نسمة فقط وسط (١٥٠) مليون عربي؟؟

في الإجابة عن هذا التساؤل نقول:

أولاً: في كل الحروب السابقة، لم تحشد القوى العسكرية من كل الدول العربية رغم أن حالة العداء مع إسرائيل كانت في

أوجها، وكان الشعار المرفوع هو تحرير كل فلسطين، ولكن للأسف كان رفع هذا الشعار نظرياً فقط دون تطبيق فعلي له على الأرض، واستغلته بعض الأنظمة العربية من أجل إرضاء شعوبها.

وحتى في حرب عام (١٩٦٧م)، التي كانت أبرز مثال على العدوانية الإسرائيلية، لم تتضامن الدول العربية عسكريا، وكل ما حشدته على أرض المعركة بلغ (٢١٨) ألف جندي، بينما حشدت إسرائيل قرابة ربع مليون جندي، ولذلك أسبابه بالطبع، (فالمجتمع) الإسرائيلي من رأسه وحتى أخمص قدميه مسلح، وتستطيع إسرائيل تعبئة احتياطي يزيد على ربع سكانها في أقل من ٤٨ ساعة.

وفي حرب عام (١٩٧٣م)، ورغم أن مصر وسوريا هما اللتان ابتدأتا الحرب، من أجل تحرير أراضيهما المغتصبة، فإن الدولتين (إضافة إلى الوحدات المغربية والأردنية والجزائرية والخليجية، التي ساهمت فيما بعد) لم تستطيعا الاستمرار في الحرب، لأن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت بثقلها في هذه الحرب إلى جانب إسرائيل عن طريق الجسر الجوي الأمريكي والذي ابتدأ من اليوم الأول للمعركة، ونقل إلى إسرائيل أحدث ما أنتجته التكنولوجيا من سلاح، كما شارك أفراد من سلاح الطيران الأمريكي في المعركة إلى جانب سلاح الطيران الإسرائيلي.

وفي حرب عام (١٩٨٢) والتي امتدت حوالي ثلاثة شهور

وانتهت بدخول القوات الإسرائيلية لأول مرة عاصمة عربية خارج فلسطين، فإن الدول العربية لم تحشد قواتها العسكرية ولم تدخل في حرب مع إسرائيل، باستثناء اشتباكات محدودة من قبل القوات السورية المتواجدة على الأراضي اللبنانية.

ثانياً: حرصت إسرائيل، منذ إنشائها وحتى اليوم، على اتباع سياسة تعويضية في المجال العسكري وذلك عن طريق إبقاء التفوق الإسرائيلي على مجموع القوة العسكرية للدول العربية دون منازع، وإنشاء صناعة عسكرية محلية متقدمة وصلت إلى مرحلة إنتاج صواريخ بعيدة وقصيرة المدى، وقادرة على حمل رؤوس نووية منها أريحا١، أريحا٢ وكذلك إطلاق أقمار فضائية تجسسية على الدول العربية، وامتلاك أسلحة نووية. كما تعمد إسرائيل إلى نقل المعركة باستمرار إلى خارج أراضيها، واعتماد الضربة الوقائية وغيرها من العوامل.

العوامل الموضوعية التي تحيط بالصراع العربي الإسرائيلي

الحقيقة الأولى

التزام غربي على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، بإبقاء ميزان القوى العسكري الإسرائيلي متفوقاً على القوى العسكرية للدول العربية مجتمعة، وعدم السماح بهزيمة إسرائيل عسكرياً، والأمثلة على ذلك كثيرة منها حرب عام (١٩٦٧م)، حرب عام

(١٩٧٣م) والجسر الجوي الأمريكي لمساعدة إسرائيل، وحرب الخليج، عندما ضرب العراق بعض صواريخه على إسرائيل، نقلت الولايات المتحدة وبأسرع ما يمكن صواريخها المضادة للصواريخ وزرعتها في إسرائيل وبأطقمها الأمريكية، وضاعفت من مساعداتها العسكرية لها. ومما يجدر ذكره أن المساعدات الأمريكية لإسرائيل تصل في حدودها السنوية حالياً، إلى حوالي ثلاثة مليارات دولار. إضافة إلى التنسيق في التصنيع الحربي كإنتاج الطائرات وكافة أنواع الصواريخ، والدبابات وكافة تجهيزات ومستلزمات الحروب البرية. كما سمحت أمريكا لإسرائيل بتصدير صناعاتها العسكرية إلى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مما يزيد من دخلها الاقتصادي. هذا عدا عن التنسيق على صعيد الاستخبارات وتبادل المعلومات، وهذه الحقيقة يرددها الإسرائيليون أنفسهم، ويقول نتنياهو (لقد أبلغتنا الولايات المتحدة بموعد الهجوم على العراق).

ولقد تعزز التزام الولايات المتحدة بالأمن الاستراتيجي الإسرائيلي، في مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، والتي جرى توقيعها في واشنطن بتاريخ ٢١/ نيسان/ ١٩٨٨م، ومن بنود هذه المذكرة نقرأ ما يلي:

«إسرائيل مرشحة لأهداف البند رقم (٥٠١١) من قانون سلطة الأمن القومي رقم (٧٨٩١) لتكون حليفة رئيسية، غير عضو

في حلف شمال الأطلسي، للولايات المتحدة».

وفي البند الثالث تقول المذكرة «تؤكد الولايات المتحدة وإسرائيل مجدداً أهمية مجموعات العمل المشتركة التالية:

أ - المجموعة العسكرية - السياسية المشتركة، وهي بمثابة مجلس تناقش وتنفذ من خلاله كلتا الدولتين، متابعة ترتيبات قائمة، وعمليات مشتركة مثل التخطيط المشترك، والمناورات، والمسائل اللوجستية وتهتم هذه المجموعة، أيضاً، بمواضيع سياسية راهنة ذات أهمية استراتيجية مشتركة.

ب - مجموعة تخطيط المساعدة الأمنية (أي العسكرية)، وهي مجلس تقوم من خلاله كلتا الدولتين بإعادة النظر في طلبات إسرائيل للمساعدة الأمنية، وذلك بالنظر إلى التقييمات الراهنة للتهديد، وتتفق على معدل متوسط لطلبات المساعدة الأمنية مثل التعاون الصناعي والتكنولوجي، والمسائل التي ترتبط بإدخال إسرائيل ضمن الدول المرشحة لتكون دولاً حليفة رئيسية»[٦١].

الحقيقة الثانية

بالرغم من أن ذلك لا يدخل في أطر القوانين والأعراف الدولية غير أن الدول العربية في عرف الغرب والولايات المتحدة بالذات، لها خط أحمر في التسلح ممنوع عليها تجاوزه، ويتجلى ذلك من الأمثلة الآتية:

ضرب المفاعل النووي العراقي، إثارة الضجة حول التسليح العربي باستمرار، وخاصة كلما استوردت إحدى دول المواجهة مع إسرائيل نوعاً متطوراً من الأسلحة، منع بعض الدول العربية بدعوى أنها (إرهابية) من امتلاك (أو محاصرتها من أجل عدم امتلاك) المواد الأولية اللازمة للتصنيع الكيماوي، أو الأسلحة الثقيلة، وقد طبق ذلك وما زال يطبق على العراق وليبيا. كذلك اعتبرت بعض الدول العربية مساندة للإرهاب ولذا يجب منع الأسلحة عنها مثل ليبيا وسوريا.

الحقيقة الثالثة

قبل عام ١٩٩١م كان هناك مصدران رئيسان للأسلحة في منطقة الشرق الأوسط، أحدهما الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، والآخر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية. وكان الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية المصدر الرئيس لأسلحة دول المواجهة العربية.

واليوم وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، يشهد العالم تفرداً أمريكيا لا مثيل له وهي الحليف الرئيس والاستراتيجي لإسرائيل كما بينا سابقاً.

عند توريد أسلحة أمريكية للدول العربية (التي تعتبرها الولايات المتحدة دولاً معتدلة) تأخذ أمريكا بعين الاعتبار أن مثل

هذه الأسلحة موجودة لدى إسرائيل منذ سنوات، وأن تكون الأسلحة غير متطورة أما الأسلحة المتطورة إلى حد ما فتشترط أن تدار بطواقم أمريكية كما فعلت مع صفقة طائرات اف ١٦ للمملكة العربية السعودية. وقبل كل شيء يجب أن لا تؤثر صفقات الأسلحة على تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية مجتمعة.

الحقيقة الرابعة

تحاول الولايات المتحدة وباستمرار خلق نزاعات عربية عربية، أو عربية مع الدول المجاورة مطبقة في ذلك مقولة فرق تسد، ومن أمثلة ذلك:

الحرب العراقية الإيرانية، التي امتدت ثماني سنوات، والتي تبين فيما بعد، أن الولايات المتحدة كانت تتعاون أثناءها مع الطرفين على صعيد المعلومات المخابراتية، وكانت أيضاً تسلح الطرفين وإن لم يكن مباشرة، فمن خلال طرف ثالث. كان هدف الولايات المتحدة تدمير القوة العسكرية للطرفين باعتبار جيشيهما من أقوى جيوش دول منطقة الشرق الأوسط.

ثم حرب الخليج، ودور الولايات المتحدة فيها، وما تعرض له العراق من عملية حصار ظالمة مستمرة لعدة سنوات، ومن تفتيش لأرضه، من أجل ضمان عدم امتلاكه مستقبلاً لأية اسلحة متطورة

يمكن أن تهدد إسرائيل.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً في النزاعات العربية مع الدول المجاورة ومن أمثلتها ليبيا مع تشاد، السودان مع أريتريا، تسليح ودعم الأكراد في شمال العراق، خلق بؤر توتر على المياه بين سوريا والعراق من جهة وبين تركيا من جهة أخرى، اليمن وأرتيريا وغيرها وغيرها من المحاولات.

الواقع العربي في الظروف الراهنة

لو استعرضنا هذا الواقع على حقيقته نرى:

مصر، وهي الدولة العربية الكبرى تربطها مع إسرائيل معاهدات كمب ديفيد، وبموجبها، فإنه ممنوع على مصر أن تنقل أية آليات عسكرية مهمة إلى شرق القناة، وترابط في سيناء الواسعة محطات إنذار أمريكية متطورة.

العراق، لن تقوم له قائمة على الصعيد العسكري لسنوات طويلة قادمة، لا نقول ذلك جزافاً، فحملات التفتيش على أسلحته لا تزال مستمرة حتى هذا العام، ولا يوجد مؤشرات على انتهائها.

الأردن، يرتبط بمعاهدة وادي عربة مع إسرائيل، وهذه المعاهدة تقيد أي خطر أردني مستقبلاً على الجانب الإسرائيلي.

منظمة التحرير الفلسطينية، تربطها أيضاً مع إسرائيل

اتفاقيات أوسلو وواشنطن والقاهرة.

ليبيا، ما تزال محاصرة، الجزائر تعيش أزمات داخلية حادة.

لبنان، ما تزال أجزاء من أراضيه محتلة من قبل إسرائيل حتى الآن.

بعض الدول الخليجية بدأت في إنشاء علاقات مع إسرائيل.

والخلاصة أنه لم يبق غير سوريا ولبنان (من دول المواجهة) دون اتفاقيات ومعاهدات (سلام) مع الجانب الإسرائيلي. والظروف الدولية لا تسمح ولا يبدو أنها ستسمح بتحقيق أدنى حالات التوازن العسكري بين سوريا وإسرائيل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أعلنت سوريا خيارها الاستراتيجي، وهو السلام بالطبع من حق سوريا أن تطالب باستعادة أراضيها التي تحتلها إسرائيل، ولكن إسرائيل لا تزال ترفض الانسحاب منها.

إذن أين هي الأخطار التي تتعرض أو ستتعرض لها إسرائيل مستقبلاً؟؟

الغريب، أن نتنياهو نفسه، قد تطرق إلى الجانب العربي متسائلاً «كيف يمكن مجرد التفكير بسلام دائم بين العرب أنفسهم؟»، أي أن السلام مع العرب من وجهة نظره يبدو مستحيلاً!!

وحين يرغب نتنياهو في توحيد العرب، في المواقع التي يريد أن يوحدهم فيها، يفعل ذلك وبخاصة في مجالي الأسلحة والديمغرافيا، فهو يقارن قوة إسرائيل وعدد سكانها دوماً بالقوة التي تمتلكها كافة الدول العربية، وبعدد السكان العرب من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

السيناريو الذي يرسمه نتنياهو

يرسم نتنياهو سيناريو وافتراضات مستقبلية وهمية، فهو يفترض «إمكانية دخول قوات عربية معادية لإسرائيل في حالة قيام دولة فلسطينية إلى جبال الضفة الغربية»، في الوقت الذي حجّمت فيه اتفاقيات أوسلو وواشنطن والقاهرة الكيان الفلسطيني، بأن لا يكون للسلطة الفلسطينية سوى أفراد شرطة ليس بأيديهم أي سلاح غير البنادق التقليدية المحدودة، والتي لا يوافق نتنياهو في أن تكون متطورة، كما اشترط في اتفاقية إعادة الانتشار في مدينة الخليل.

أما بالنسبة لمصر فإنه يفترض إمكانية «أن يتسلّم الأصوليون الإسلاميون السلطة» مع العلم أن مصر مرتطبة باتفاقيات كمب ديفيد مع إسرائيل وبضمانات أمريكية وغربية.

في معرض تبريره للاحتفاظ بالضفة الغربية، يقول نتنياهو «سيصعب على إسرائيل نشر جيشها داخل منطقتها المقلصة، ففي

القطاع الضيق ما بين تل أبيب وخطوط عام (١٩٦٧م)، لا يوجد مكان لنشر الجيش الإسرائيلي الذي زاد زيادة كبيرة منذ حرب الأيام الستة».

في عرف نتنياهو، يجب أن تضمن الأراضي العربية، العمق الاستراتيجي وتبعات التوسع في عدد الجيش الإسرائيلي، وهذا يعني أن الجيش في إسرائيل التي يبلغ عدد سكانها (٥) ملايين حالياً بحاجة إلى هذه المناطق وربما أكثر منها من أجل انتشاره!!

من جهة أخرى تخطط إسرائيل لتكون أرضاً لخمسة عشر مليون يهودي (وهم عدد اليهود في العالم) يضاف إلى هذا الزيادة السكانية في المجتمع بالطبع. وإذا فرضنا أن عدد سكان إسرائيل أصبح (١٠) ملايين نسمة، فمن الطبيعي أن يتضاعف عدد أفراد جيشها، وبمنطق نتنياهو، ستكون بحاجة إلى أراضي جديدة من أجل انتشار جيشها، فمن أين ستحصل إسرائيل على هذه الأراضي؟؟ بالتأكيد ومن خلال منطِقِه، ستعمل على احتلال أراضي جديدة من الدول العربية!!

لسان حال نتنياهو... كمن يود أن يستولي على قمح كل جيرانه، وأن لا يترك لهم شيئاً حتى للأكل، على اعتبار أنه في المائة أو الألف سنة القادمة، قد يتعرض للجوع، ومن أجل ضمان قوته لعشرات السنين، ما على هؤلاء الجيران سوى الرضوخ والامتثال لطلبات الجار المعتدي، وعليهم أن يفعلوا كل ما بوسعهم من أجل

سد متطلبات شهية ونهم هذا الجار الذي لا يعرف حدود الشبع.

انتصرت إسرائيل على الدول العربية في ظل أوج حالة العداء بين الطرفين، وفي السلم على العرب أن يمتثلوا (للسلام) الإسرائيلي وإن اقتضى ذلك احتلال أراضيهم!!

عوامل حساب ميزان القوى العربي الإسرائيلي

لعلك عرفت عزيزي القارىء مما تقدم، كيف يضلل نتنياهو الحقائق بمقارنة قوة الجيش الإسرائيلي مع الجيوش العربية مجتمعة. وفي هذا المجال يقول الخبير العسكري العربي، المقدم الهيثم الأيوبي «إن حساب ميزان القوى بين العرب وإسرائيل أعقد بكثير من هذه العملية الحسابية المبسطة بشكل مضلل، فهو يخضع لعوامل خاصة متعددة، والوسيلة المثلى للحساب هي أخذ العوامل المتحركة كلها وتقدير ميزان القوى في لحظة محددة ووفق معطيات هذه اللحظة، بحيث تكون تقديراً ملموساً لحالة ملموسة».(٦٢)

إن من أبرز عوامل عدم الدقة في حساب ميزان القوى العربي الإسرائيلي هو الواقع العربي الحالي الذي جرى التطرق إليه، والالتزام الأمريكي والغربي بالأمن الإسرائيلي، وإبقاء الميزان العسكري الإسرائيلي متفوقاً على الدول العربية مجتمعة.

يرتبط عدد من الدول العربية باتفاقيات ومعاهدات مع

إسرائيل، والتاريخ يشهد بأن العرب لا ينقضون معاهداتهم بينما ينقضها اليهود من زمن الرسل عليهم السلام، ثم يأتي نتنياهو ليتحدث عن احتمال تهديدات عربية مقبلة حتى في وجود اتفاقيات (سلام) مع الدول العربية، وهي افتراضات تفتقر إلى الموضوعية كما تفتقر إلى الأسس التاريخية.

ولنأخذ (ميزان القوى العسكرية بين إسرائيل وسوريا في عام ١٩٨٥م)[٦٣].

إسرائيل: مجموع القوات المسلحة بعد ٧٢ ساعة من التعبئة العامة ٥٥٠ ألف شخص.

عدد الطائرات ١٣٩٣ طائرة.

عدد الدبابات ٤٤٠٠ دبابة.

سوريا: مجموع القوات المسلحة ٣٣٠ ألف رجل (بينهم ١٥٠ ألف مجند).

عدد الطائرات: ١٣٠٠ طائرة.

عدد الدبابات: ٤٢٠٠ دبابة.

(أما نسبة القوى بين سوريا وإسرائيل حتى عام ١٩٨٧م على صعيد الميزان البحري والجوي فهي كما يلي)[٦٤]:

الإجمالي العام للطائرات ٠,٩٦ ــــــ ١

الإجمالي العام في القطع البحرية ٠,٨٠ ــــــ ١

هذا بالطبع قبل أخذ العوامل المستجدة بعين الاعتبار (مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، انهيار الاتحاد السوفياتي المورد الرئيسي للأسلحة السورية، الأسلحة الكثيرة والمتطورة التي انهالت على إسرائيل من الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية).

يعمل نتنياهو على تقزيم أدوات القوة الإسرائيلية لتبرير احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة، ويتجاهل ذكر التفوق العسكري الذي تتبناه الولايات المتحدة، والمراقبة بوساطة الأقمار الصناعية، ودور القوة النووية التي تمتلكها وينكرها نتنياهو (هو لا يعترف بامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية). ولذلك يقول «في حالة امتلاك العرب للأسلحة النووية وامتلاك إسرائيل لها، فإن هذا التوازن النووي سيفرض على الطرفين العودة إلى أسلوب الحرب التقليدية».

وللرد على افتراءات نتنياهو نقول:

إن أحد الخطوط الحمراء، التي يحددها الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للعرب، هو عدم امتلاك الأسلحة النووية. والدليل على ذلك ما جرى في العراق، والتهديدات الموجهة إلى ليبيا وسوريا، وتعطيل شراء المواد والوسائل النووية حتى

من أجل استعمالها في المجالات السلمية في أي من الدول العربية. كما تنطبق هذه الخطوط الحمراء كذلك على الدول الإسلامية.

ولكن لو افترضنا جدلاً أن العرب امتلكوا أسلحة نووية فإنه في هذه الحالة، يتقلص أيضاً دور الحرب التقليدية، لأن إحدى وجهات النظر العسكرية تقضي بأن الدول النووية لا تستطيع أن تضع حدوداً للحرب النووية فيما بينها، ولذلك تتجنب هذه الدول أي احتكاك مع بعضها البعض حتى بالأسلحة التقليدية.

وباستعراض التاريخ الحديث، ومنذ تحقيق مبدأ التوازن النووي بين الشرق والغرب، لم تشهد السنوات الخمسين الأخيرة أي احتكاك مباشر بالأسلحة التقليدية بين الطرفين، حتى في أوج الحرب الباردة بينهما، لعلمهما مسبقاً بأنهما لن يستطيعا وضع حد للحرب فيما بينهما.

وفي معرض تبريره للاحتفاظ بالعمق الاستراتيجي لإسرائيل، المتمثل بالأراضي المحتلة في الضفة الغربية وهضبة الجولان، يستشهد نتنياهو بوجهة نظر الجنرال توماس كالي، مسؤول العمليات في هيئة الأركان المشتركة في حرب الخليج الثانية والذي قال عندما زار إسرائيل عام ١٩٩١م، «إنني لا أفهم في السياسة، ولكن إذا طلبتم مني الدفاع عن هذه البلاد، وأردتم أن أدافع عن القدس، فإنني مضطر للاحتفاظ بهذه المنطقة».

ويستشهد كذلك، بتوصية هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأمريكي في تقريرها المقدم لوزير الدفاع الأمريكي آنذاك روبرت مكنمارا في عام ١٩٦٧م وقد نصت على «ضرورة احتفاظ إسرائيل بأربعة أخماس أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وبهضبة الجولان كلها».

«وفي سنة ١٩٨٨م وقع مائة جنرال وأدميرال أمريكي متقاعد على عريضة قدموها إلى الإدارة الأمريكية، أيدوا فيها استنتاجات وزارة الدفاع في عام ١٩٦٧م».

وقبل الرد على ما طرحه نتنياهو دعونا نشير باختصار إلى نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وتأثيره على السياسة الأمريكية، هذا اللوبي الجاهز دوماً لاستصدار أية قرارات تطلبها إسرائيل من الهيئات المعنية الأمريكية. وليس أدل على ذلك من استصدار قرار مجلسي النواب والشيوخ بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والذي صدر مباشرة بعد توقيع اتفاقية واشنطن بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبرعاية الرئيس كلينتون نفسه، ولم يستطع الرئيس كلينتون سوى تأجيل تنفيذ القرار حتى عام ١٩٩٩م، وما عليه ساعتها سوى تنفيذ عملية نقل السفارة. هذا مع العلم أن الشرعية الدولية ومن خلال قرارت الأمم المتحدة اعتبرت القدس الشرقية جزءاً من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧م.

هناك العديد من الخبراء العسكريين، الذين يرون عكس ما يطرحه نتنياهو بضرورة احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة كعمق استراتيجي لها، ومن بين هؤلاء درو ميدلتون، المعلق العسكري لصحيفة نيويورك تايمز وصاحب الكلمة المسموعة في أوساط كبيرة في الولايات المتحدة وخارجها، فقد قال في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي «إنه بسبب وجود صواريخ أرض - أرض بعيدة المدى لدى جيوش دول الشرق الأوسط وفي ضوء تطور التكنولوجيا العسكرية لم تعد هناك قيمة عسكرية للاستيلاء على المناطق في هضبة الجولان، ولن يفيد هذا الاستيلاء من الناحية الدفاعية»[٦٥].

ويورد المعلق العسكري الإسرائيلي المشهور زئيف شيف ما يلي «إنه وبحسب تقدير بعض الخبراء الأمريكيين، ليس هناك ما يدعو إسرائيل إلى الخوف من عمل عسكري على الجبهة الشرقية، ما دامت متفوقة جوياً، خصوصاً أن سلاحها الجوي يستطيع ضرب القوات العراقية في أثناء عبورها الصحراء المكشوفة باتجاه سوريا»[٦٦].

وفي هذا المجال يقول شمعون بيريز زعيم حزب العمل ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق «إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في هذا العصر، عصر الصواريخ أرض - أرض والقدرات النووية، هو إقامة نظام إقليمي للرقابة والرصد. وإذ نغذّ الخطى حثيثاً إلى القرن الحادي والعشرين، نجد أن مفهوم العمق

الاستراتيجي لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية»[٦٧].

ومن أجل تبرير احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة يقول نتنياهو «إن ما لا يقل عن ٤٠٪ من مجمل المياه العذبة التي تستهلكها إسرائيل، هي مياه جوفية يتم سحبها من أحواض تحت أرضية توجد غالبيتها في مناطق الضفة الغربية، وهذه الأحواض تشكل مصدراً للمياه، يمكن أن تتعرض إسرائيل دونها لكارثة».

وهنا يعترف نتنياهو بجزء من الحقيقة وهي أن إسرائيل تستولي على معظم مياه الضفة الغربية بالإضافة إلى ما تسرقه من مياه هضبة الجولان السورية ومياه نهر الليطاني ونهر الأردن.

لقد قيدت إسرائيل مواطني الضفة الغربية في استعمال مياههم، فالآبار الأرتوازية سواءً أكانت لمياه الشرب أم للزراعة مقيدة من قبل سلطات الاحتلال بكميات محددة، ولا يجوز لها أن تتجاوزها، كما أنه تم ربط مواسير المياه الرئيسية في هذه الآبار بعدادات تشرف عليها قوات الجيش الإسرائيلي.

إن مستوطني الضفة الغربية من اليهود يستهلكون (٨٠٪) من مياه الضفة الغربية، أما ما يزيد على المليون فلسطيني من مواطني الضفة الغربية وغزة فقد سمحت لهم إسرائيل بعشرين في المائة من مياههم!!

المياه الجوفية هي إحدى المسائل السيادية في أراضي الدول، ولا يجوز لأية دولة الاستيلاء على مياه دولة أخرى، وقد حددت ذلك الهيئات الدولية المختصة. إن إسرائيل تستولي علناً على مياه الأراضي المحتلة، وهي بهذا تخالف كل المواثيق والأعراف الدولية.

إن المنطق الإسرائيلي حول المياه، يجيز لإسرائيل مستقبلاً احتلال أراضي عربية جديدة (وهذا ما تسعى إليه) من أجل الزراعة مثلاً، بهدف إطعام سكان إسرائيل عندما يتضاعف عددهم(!!) أي منطق عدواني يخلو من الإنسانية يردده نتنياهو(؟!) إنه منطق التوسعية الإسرائيلية باختلاق حجج واهية. وبعد ذلك يتبجح نتنياهو ويقول إنه يعمل من أجل السلام!!

يعبر نتنياهو صراحة، عن احترامه وولائه الشديد للحركة العنصرية الصهيونية الفاشية المتطرفة غوش ايمونيم قائلاً «إن من عبر صراحة عن مشاعر اليهود هم الأعضاء المتدينون في حركة الاستيطان التابعة لغوش ايمونيم، الذين كانوا رأس الحربة في الحملة لإعادة بناء المستوطنات اليهودية القديمة، وبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية».

أما حركة غوش ايمونيم، مصدر الإلهام الروحي لنتنياهو فيعرّف بها الكاتب اليهودي داني روبنشتاين قائلاً:

«إن غوش ايمونيم هي حركة متصلبة ومتعصبة... وإن المبدأ

الأساسي لهذه الحركة هو مبدأ التعصب نحو أرض إسرائيل، وهذا المبدأ يبدو كركوع متطرف للحق وللملكية التامة والوحيدة لشعب إسرائيل في كافة أرجاء إسرائيل... ويستطرد روبنشتاين قائلاً عن وجهة نظر هذه الحركة عن العرب... إن حركة غوش ايمونيم تؤكد باستمرار على شخصية العربي كعدو... وهي ترى العربي بصورة الوحش الشيطاني القاتل، الذي لا يجوز التحدث معه حول اتفاقيات لأنه لا يوجد ما يمكن التنازل عنه، ويجب الانتقام منه إلى الأبد... وبالنسبة لها، العربي الجيد هو العربي الميت»[٦٨].

وتتوافق استراتيجية نتنياهو وتنسجم مع أفكار هذه الحركة الصهيونية المتطرفة، ولذلك فإنه لا يعترف بمبدأ «الأرض مقابل السلام» وإنما ابتدع مبدأ جديداً «السلام مقابل السلام» من أجل الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، كمحطة على طريق احتلال المزيد من الأراضي العربية وتحقيق حلم دولة إسرائيل الكبرى.

وحول الخطر الذي تمثله إسرائيل، يقول الكاتب اليهودي إسرائيل شاحاك أستاذ الكيمياء المتقاعد «إن الخطر الأساسي الذي تشكله إسرائيل كدولة يهودية، على شعبها واليهود الآخرين وجيرانها، هو سعيها المحكوم بدوافع أيديولوجية إلى التوسع الإقليمي وسلسلة الحروب التي ترتبت على هذا السعي. وكلما أصبحت إسرائيل أكثر يهودية، أصبحت الاعتبارات العقائدية اليهودية، لا العقلانية، هي التي تحكم سياساتها... وإن سياسات إسرائيل الإمبريالية مرسومة على أساس مصالحها المزعومة»[٦٩].

الفصل الثامن
المشكلة السكانية

يقول نتنياهو حول المشكلة الديمغرافية في إسرائيل، «إن العفريت الديمغرافي ليس من نتاج الواقع إنما هو تعبير عن الانهزامية لدى أولئك الذين فقدوا إيمانهم... لكن الحلم الصهيوني لا يمكن تحقيقه عن طريق التراجع إلى الخلف والهروب من أجزاء من أرض إسرائيل، التي يخشى كثيرون من اليهود على عدم قدرتهم على الاحتفاظ بأغلبية فيها» ويحاول تفنيد وجهات نظر عدد من العلماء الديمغرافيين الإسرائيليين من أمثال د. يهودا دون، دوف فريد لندر، كلافين جولد شتايدر، الذين يرون في الاحتفاظ بالمناطق المحتلة «خطراً كبيراً، بل مقتلاً لدولة إسرائيل، إذ جلبت هذه المناطق لإسرائيل حوالي (١,٤) مليون عربي... وهذا يشكل شحنة ثقيلة جداً من المشاكل والالتزامات لإسرائيل».

لا نود مناقشة وجهات النظر الإسرائيلية من الزاوية الديمغرافية، غير أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار جملة من الحقائق تتمثل فيما يلي:

أولاً: من أجل سد الثغرة الديمغرافية، فإن الحركة الصهيونية ضغطت على الهيئات القضائية الأمريكية للسماح لليهود الأمريكيين بازدواجية الجنسية، وبالفعل فقد أصدرت محكمة العدل العليا الأمريكية برئاسة آرثر غولدبرغ في حزيران (١٩٦٧م) قراراً يسمح للمواطن الأمريكي بحمل الجنسية الإسرائيلية إضافة إلى جنسيته الأمريكية. وهكذا أصبح في وسع كل مواطن يهودي أمريكي أن يخدم في القوات الإسرائيلية دون أن تسقط عنه الجنسية الأمريكية. وأصبح في وسع إسرائيل أن تغرف من الاحتياطي البشري اليهودي الأمريكي الكبير بكل ما تحتاجه من كوادر مدربة على حساب الولايات المتحدة.

بمعنى آخر، إن هناك احتياطياً بشرياً ضخماً لدى إسرائيل خارج حدودها وهو جاهز ومؤهل للمشاركة في كل الظروف التي تواجهها.

ثانياً: إن حل مسألة الفجوة الديمغرافية كما يراها نتنياهو ويعبر عنها صراحةً «بزيادة هجرة اليهود إلى إسرائيل ليصل عدد سكانها في عام (٢٠٢٠) ما بين ٨ - ١٠ ملايين يهودي». ولكن كيف ينظر زعيم الليكود، في إطار هذا الحل، إلى العاملين المؤثرين في المعادلة الديمغرافية في إسرائيل مع الاحتفاظ بالمناطق المحتلة؟ وما مدى انسجام الأساليب التي يقرها، ويدعو إلى استخدامها فيما يتعلق بهذين العاملين (وهما اليهود والعرب) مع موازين الحق

والمنطق ومبادىء الشرعية الدولية؟ هذا ما نتحدث عنه فيما يلي:

العامل الأول: اليهود

في باب استعراضه لتشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل كاستجابة للحلم الصهيوني، يرى نتنياهو في يهود روسيا والجمهوريات المستقلة، رصيداً كبيراً لدعم الهجرة فهو يقول: «واليوم أيضاً لا تزال الهجرة اليهودية تنطوي على إمكانيات ضخمة لتقوية الدولة في المستقبل، إذ يوجد في جمهوريات الاتحاد السوفيتي المستقلة حوالي ٢ - ٣ ملايين يهودي».

ولكن كيف يدفع نتنياهو بهذا الرصيد، ذي الإمكانات الضخمة للهجرة إلى إسرائيل؟ دعونا نقرأ ما يقوله:

«الهجرة اليهودية تتأثر بالتقلبات السياسية في روسيا وفي مجموعة الدول المستقلة، ومن زيادة قوة اللاسامية... إن جميع يهود روسيا وأوكرانيا سيهاجرون إلى إسرائيل فيما لو زادت خطورة الوضع الاقتصادي والسياسي هناك.... إن اليهود استطاعوا من خلال تجاربهم في الألفي سنة الماضية، معرفة أنه عندما تنتقل السلطة من أيدي الملوك والنبلاء إلى أيدي الجماهير، أو قوات تثير المشاعر الشعبية، يصبح اليهود في خطر كبير، وهذه العبرة يمكن الاستفادة منها في الوقت الحالي بشأن ما يجري في دول الجمهوريات السوفياتية سابقاً... وفيها تنمو حركات لاسامية

متجددة تدعو صراحة لإنهاء مسألة اليهود، وما صعود اليمين اللاسامي في روسيا، وفي انتخابات البرلمان الروسي في ربيع عام (١٩٩٤م)، إلا واحداً من هذه المؤشرات الواضحة لهذا التوجه».

فيما بين سطور أقوال نتنياهو نلمس جملة من الحقائق تتمثل فيما يلي:

إن الحركة الصهيونية كما هي إسرائيل، معنية بتصعيد موجة العداء للسامية إن وجدت، والعمل على خلقها إن لم توجد. إنه الأسلوب الصهيوني القديم والحديث معاً، وهدفه بالطبع دفع أعداد كبيرة من اليهود للهجرة إلى إسرائيل. لم نسمع عن أطروحات لاسامية في أوزبكستان أو طاجكستان أو ليتوانيا أو إستونيا أو غيرها من الجمهوريات السوفياتية السابقة. وباستثناء الزعيم اليميني غرينوفسكي في روسيا، والذي تتحدث تحليلات كثيرة عن كونه بضاعةً إسرائيلية، فإن مسألة العداء لليهود في هذه الجمهوريات غير مطروحة. بل على العكس من ذلك فإنه وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت هذه الجمهوريات مرتعاً خصباً للحركة الصهيونية وإسرائيل، من خلال أدواتهما المتعددة ومنها الوكالة اليهودية التي استطاعت فتح مكاتبها في غالبية هذه الجمهوريات، وعقد مؤتمر دوري لها في موسكو، ونشاطات المنظمات الشبابية الصهيونية، والمنظمات المعنية بهجرة اليهود، والمنظمات الاستخباراتية، إضافة إلى تطور العلاقات الاقتصادية مع غالبية

هذه الجمهوريات، كجورجيا وأوزبكستان وليتوانيا وغيرها.

إن إسرائيل معنية بطريقة أو بأخرى بتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتعمل على تخريبها في هذه الدول، لتشجيع عملية هجرة اليهود إلى إسرائيل. فلو كان يهود هذه الجمهوريات يعيشون في أوضاع اقتصادية وسياسية مستقرة لما هاجروا، خاصة وأنهم يسمعون يومياً عن قلة فرص العمل في إسرائيل، وعن التمييز الذي يعانونه في الدولة العبرية، ويكتشفون يوماً بعد يوم (أكذوبة) الجنة الموعودة!! وبالفعل أظهرت تحليلات كثيرة التدخل الإسرائيلي في الشؤون الداخلية لهذه الدول وغيرها، وتحدثت عن الدور التخريبي الإسرائيلي في المجالين السياسي والاقتصادي لهذه الدول.

من المعروف، أن قسماً كبيراً من المهاجرين السوفيات إلى إسرائيل كانوا يطلبون الهجرة إلى الولايات المتحدة أو الدول الغربية الأخرى أثناء توقفهم في محطتي روما وفينا. ومن أجل منع هؤلاء المهاجرين اليهود، ومع ما يعنيه ذلك من خرق لحقوق الإنسان، فقد طلبت إسرائيل من أمريكا عدم استقبال هؤلاء المهاجرين. وبالفعل «في الأول من تشرين أول/١٩٨٩م، ألغت الحكومة الأمريكية النظام، الذي يستطيع من خلاله اليهود السوفيات مغادرة الاتحاد السوفياتي بتأشيرة إسرائيلية إلى فينا أو روما حيث يمكنهم هناك التقدم بطلب اللجوء إلى البلدان الأخرى بما فيها الولايات المتحدة

الأمريكية. وبعد هذا التاريخ، لم يعد بإمكان هؤلاء الهجرة إلى الولايات المتحدة بتأشيرة إسرائيلية، وبالمقابل، انتقلت الخطوات العملية إلى موسكو، فاليهودي السوفياتي الذي يرغب بالهجرة إلى أمريكا أصبح لزاماً عليه التقدم بطلب الحصول على تأشيرة أمريكية كباقي المواطنين السوفيات»[٧٠].

من ناحية أخرى، فقد تم وضع قوانين جديدة في إسرائيل، تهدف إلى عرقلة الذين وصلوا إليها من الهجرة إلى بلدان أخرى. واليوم لا يُسمح للمهاجرين الجدد، بمغادرة إسرائيل إلى مكان آخر خلال السنوات الخمس الأولى من وصولهم، إلا إذا دفعوا للحكومة كافة مصاريف النقل ونفقات المعيشة التي تقدر بحوالي (٦) آلاف دولار للشخص الواحد أو (٢٤) ألف دولار للعائلة المكونة من أربعة أشخاص «ولا يعطى اليهودي السوفياتي جواز سفر خلال السنة الأولى من إقامته في إسرائيل»[٧١].

إن هذه الإجراءات الإسرائيلية، تهدف إلى وضع العراقيل أمام الهجرة المعاكسة من الدولة العبرية، وذلك بإغراق المهاجرين الجدد من دول الكتلة الشرقية، بالديون المالية، التي تعرف إسرائيل مسبقاً أنهم لن يستطيعوا تسديدها، وبخاصة أن فرص العمل أمامهم قليلة جداً. وحول هذا الموضوع، كتبت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ٢٣ شباط/١٩٩٠م مقالةً بعنوان «بنك سري تقريباً» حيث تقول «تعتبر تكلفة الانتقال والإقامة خلال السفر ومنحة الاستيطان

للمساعدة في نفقات المعيشة خلال السنة الأولى من الوصول إلى إسرائيل، قرضاً ساري المفعول، ويتحول هذا القرض للمهاجر إلى منحة، إذا لم يغادر خلال السنوات الخمس الأولى من وصوله، وإذا رغب المهاجر بالتوجه إلى بلد آخر خلال هذه الفترة، فإن عليه دفع هذه الأموال كاملة للحكومة. وكمؤسسة تابعة للوكالة اليهودية، يعمل بنك التشجيع كبنك للمهاجرين، يزودهم بالقروض، ويتصرف كمحصل ديون».

فيما بين سطور أقوال نتنياهو حول موضوع هجرة اليهود إلى إسرائيل، نلمس ما يلي:

الربط بين مصالح اليهود في الدول الأخرى ومصالح الملوك والنبلاء، ووصف الحركات الجماهيرية دوماً بالمشاغبة. إن ذلك، يعني فيما بعينه، ازدواجية في المقاييس لا مثيل لها، فإسرائيل والحركة الصهيونية عموماً، تقف مع مصالح النبلاء والطبقات الحاكمة باستمرار. وهي ضد الحركات الجماهيرية في كافة المجتمعات التي يتواجد اليهود بين ظهرانيها، لأن مصلحة هؤلاء تمثلت دوماً، في استغلال الطبقات الفقيرة في هذه المجتمعات.

يتطرق الكاتب اليهودي إسرائيل شاحاك، إلى ذلك، ويعتبره إحدى سمات (المجتمع) اليهودي على مر التاريخ. وحول هذا الموضوع وفي كتابه، «الديانة اليهودية، التاريخ اليهودي» يقول «إن المجتمع اليهودي كان يعتمد بصورة خاصة على صداقة الملوك

والنبلاء من غير اليهود، كان المجتمع اليهودي على تعارض تام مع المجتمع غير اليهودي المحيط به، باستثناء الطبقات الحاكمة».

فالحركة الصهيونية والتي تتشدق دوماً (بديمقراطيتها الوحيدة) في الشرق الأوسط، تقف في موقف التعارض مع الحركات الجماهيرية، حيثما يتواجد اليهود، وحيثما وجدوا ذلك في صالحهم، بغض النظر، عن مدى وطنية وديمقراطية وعدالة مطلبية وطموح هذه الحركات الجماهيرية في بلدانها.

وبما أن المبدأ الميكافيللي «الغاية تبرر الوسيلة» مشروع ومسَوّغ، عند الحركة الصهيونية، فإنها بعد أن ابتدأ نجم هتلر في الأفول، مدّت خيوطاً وتحالفت مع واحدٍ من أكثر دكتاتوريي هذا العصر تشدداً – من وجهة نظرها – وهو الزعيم السوفياتي ستالين، وحاولت توظيف العلاقة معه من أجل خدمة أهدافها.

وحول هذا الموضوع، يقول المؤلف السوفياتي غيرمان سميرنوف «لم يكن ستالين بحاجة إلى الأغلبية في الانتخابات، ولا لدورِ الصهيونية فيها، ولكن في باقي المسائل، وعدته الحركة الصهيونية بالكثير من الأمور كالتعظيم، التمجيد في الصحافة العالمية التي تسيطر عليها، تقديم المعلومات الغنية والمكثفة من قبل أجهزتها، والأهم من ذلك الدعم غير المحدود بالسلاح والغذاء والأجهزة الصناعية»[٧٢].

العامل الثاني: العرب

يقول نتنياهو حول رؤيته لهذا العامل في المعادلة الديمغرافية «إن الطرف العربي في المعادلة الديمغرافية ينقصه دائماً عنصران: الانخفاض السريع في نسبة الولادة في الوسط العربي، وهجرة العرب الواسعة إلى خارج مناطق الضفة وغزة... ويستطرد قائلاً: قبل حرب الأيام الستة (يعني حرب عام ١٩٦٧) كان متوسط عدد أفراد الأسرة العربية في إسرائيل (٩,٢) وانخفض هذا المعدل في عام (١٩٨٧م) إلى (٤,٦) فرد... وفي الفترة من (١٩٦٧ - ١٩٩٢) انخفضت نسبة عرب الضفة الغربية وغزة من (٢٥,٨٪) إلى (٢٤,٨٪) من مجمل السكان غرب نهر الأردن... أما بالنسبة للعنصر الثاني، الهجرة العربية للخارج، فمنذ سنوات الخمسينيات، يهاجر عرب الضفة الغربية وغزة بمحض إرادتهم وبمعدل حوالي (٢٠) ألف شخص سنوياً... لكن التدهور الاقتصادي الذي نجم عن الانتفاضة، وبخاصة الخوف من الإرهاب العربي، زاد من معدل الخروج من هذه المناطق، وقد برزت هذه الظاهرة بصورة جلية، أمام مبنى القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، حيث كانت تقف طوابير طويلة من المراجعين العرب الذين يريدون الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة».

أما الكيفية والطريقة التي مارستها إسرائيل بهدف تقليص عدد العرب في المعادلة الديمغرافية، فيمكن إجمالها فيما يلي:

الخنق الاقتصادي للفلسطينيين في المناطق المحتلة، من خلال ضرب الزراعة، والتي تعتبر عاملاً اقتصادياً إنتاجياً رئيسياً للسكان في هذه المناطق، فعلى سبيل المثال، اضطر المزارعون الفلسطينيون، إلى اقتلاع أشجار الحمضيات في كثير من المناطق المشهورة بهذا الإنتاج، بعد أن أغرقت إسرائيل أسواق الضفة الغربية وغزة بهذا الصنف من الفواكه، ووضعت العراقيل أمام تصدير المنتوجات الزراعية وبخاصة الحمضيات الفلسطينية من الضفة وغزة إلى الخارج، من خلال البوابة الأردنية.

لم تكتف إسرائيل بعرقلة نمو المجالات المختلفة للبنية التحتية في المناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزة، بل عملت على تهديم ما كان قائماً خلال فترة اتحاد الضفتين.

تمارس إسرائيل حصاراً مستمراً لكافة المناطق المحتلة بمعدل (٣-٤) شهور في كل عام تقريباً، وذلك بعد أي عمل يجري ضدها وتحاصر قواتها المدن والقرى وكافة التجمعات السكانية الأخرى، وتفرض عليها طوقاً عسكرياً، وتمارس سياسات تجويعية ضدهم. وحتى المياه نالها الحصار، بتحديد الكميات المسموح باستعمالها، وحول هذا الموضوع تقول إحدى الدراسات:

«يسمح للفلسطينيين باستغلال (٢٠٪) من المياه الجوفية في الضفة الغربية التي يتم تنظيم توزيعها بواسطة حصص استغلال ثابتة، ويعاقب من يتجاوز حصته بغرامة باهظة، ويحظر عليه حفر

الآبار الأرتوازية أو تعميقها. ولا يسمح للمزارع الفلسطيني في قطاع غزة باستخدام أكثر من (٨٠٠ - ١٠٠٠) متر مكعب من الماء في السنة. إن هذه القيود الموضوعة على استغلال المياه، هي العامل الرئيسي الذي يحد من الإنتاج الزراعي، حيث يستحيل زراعة الحمضيات والإنتاج الزراعي المكثف بدون تخصيص موارد مائية كافية»[٧٣].

هذا بالإضافة إلى ما تمارسه إسرائيل من أنواع القمع، من قتل واعتقال وإرهاب. وقد زاد عدد المعتقلين الذين دخلوا السجون على مدى سنوات الاحتلال عن (٣٠٠) ألف شخص. وحتى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو ما زال يقبع في سجون الاحتلال قرابة (٥) آلاف معتقل ومعتقلة مع أن أحد بنود الاتفاقيات ينص على الإفراج عن المعتقلين. وقد أبعدت إسرائيل إلى الخارج ما يزيد عن (٣) آلاف من الفلسطينيين، غالبيتهم من الشباب.

ووفقاً لما يقوله عضو الكنيست الإسرائيلي، ديدي تسوكر، من حركة حقوق المواطنين، فقد أُبعد من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن أكثر من ٢٥٠ امرأة وطفل فلسطيني، في الفترة بين شهري نيسان/ ١٩٨٩م وشباط/ ١٩٩٠م وحدها لأنهم لم يحصلوا على إذن بالإقامة.

وقد كتبت صحيفة (الواشنطن بوست) تعليقا حول هذه السياسة الإسرائيلية قالت فيه «إنها سياسة فظة قديمة غير معلنة

ومعتّم عليها بشكل كبير، وبواسطتها بدأت إسرائيل بعملية طرد منظمة للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية ممن يستوفون شروط الإقامة»[٧٤].

أما بالنسبة لسياسة لم الشمل للفلسطينيين، والتي يقصد بها جمع شتات العائلات، وحسبما ذكر وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق رابين، إنه في الفترة بين عامي (١٩٦٧-١٩٨٧م) ووفق لـ (١٣٥٠٩) أشخاص من بين (٨٨٤٢٩) شخصاً تقدموا بطلبات للم الشمل، وحتى هذا العدد البسيط من الطلبات التي تمت الاستجابة لها، ينتقده نتنياهو قائلاً:

«لو لم تسمح إسرائيل بجمع شمل العائلات العربية في الضفة والقطاع، لكانت نسبة اليهود (٦٢,٤٪) أي أعلى قليلاً مما هي عليه اليوم».

ومما يجدر ذكره أن الإحصائيات تقول بأن عدد طلبات «لم الشمل» التي تقدم بها الفلسطينيون إلى السلطات الإسرائيلية تجاوز (١٥٠) ألف طلب وليس (٨٨) ألفاً كما ادّعى رابين.

يضاف إلى ذلك، أن السلطات الإسرائيلية، لا تسمح لمواطني الأراضي المحتلة الذين يخرجون بتصاريح صادرة عنها بالعودة إذا تأخروا ولو ليوم واحد بعد انتهاء مدتها، أياً كانت الأسباب.

وفوق كل ذلك، فقد زرعت السلطات الإسرائيلية الأراضي

المحتلة بالمستوطنات التي يزيد عددها عن (١٤٠) مستوطنة، وصادرت ما مجموعه ٩٣ - ٩٤٪ من هذه الأراضي.

ووفقاً للقانون الدولي «لا يسمح لقوة محتلة بتغيير البنية الديمغرافية للمنطقة المحتلة» وقد أدان القرار الدولي رقم (٤٦٥) الذي ووفق عليه بالإجماع في آذار/١٩٨٠م إقامة المستوطنات الإسرائيلية باعتبارها غيرَ شرعية، بما فيها المستوطنات المبنية في القدس الشرقية، ودعا القرار إلى إزالتها.

ومن أجل زيادة نسبة الولادة لليهود وتقليصها بالنسبة للسكان العرب، فقد استخدمت إسرائيل، غازاً خاصاً أثناء مدة الانتفاضة، بقصد إجهاض النساء العربيات لكسب ما يسميه نتنياهو «معركة الرحم».

وفي زمن الاحتلال وقبل الانتفاضة اتبعت إسرائيل أسلوباً قبيحاً يدل على مدى الغدر والإنحطاط، في التسميم الجماعي، وعلى سبيل المثال أصيبت أكثر من (٣٠٠) فتاة في إحدى مدارس البنات في مدينة جنين في الضفة الغربية بحالة إغماء نتيجة تسمم خزانات المياه في المدرسة.

وبهدف إخلاء المناطق المحتلة فقد شجعت الولايات المتحدة الحليف الرئيس لإسرائيل، الفلسطينيين على الهجرة إلى أراضيها، من خلال الإعلانات في الصحف عن تسهيلات كبيرة لهم،

وسرعة فائقة في إعطائهم سمات الدخول.

أما من زاوية فرص العمل التي وفرتها إسرائيل للفلسطينيين، فحقيقة الأمر ما يلي:

إن هناك أعمالاً سوداء كثيرة، لا يقوم بها الإسرائيليون بأنفسهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يوجد نقص في الأيدي العاملة بسبب عسكرة المجتمع الإسرائيلي، ولذا فإن إسرائيل بحاجة دائمة إلى الأيدي العاملة، ولهذا تفتح أبوابها للعمال الفلسطينيين من أجل سد هذه الثغرة... وإسرائيل في تعاملها مع هؤلاء العمال، لا تطبق عليهم قوانين العمل الإسرائيلية، سواءً من حيث الأجر أو الضمانات الصحية أو إصابات العمل. ومن وجهة اقتصادية فإنهم يوفرون على إسرائيل كلفة استقدام عمال من الدول المختلفة، وهذا يعني أن إسرائيل امتصت جهد هؤلاء العمال الفلسطينيين بأدنى تكلفة، وبظلم فادح.

أما السياسة الإسرائيلية الحالية، ومن أجل مزيد من ممارسة الخنق الاقتصادي على الفلسطينيين ودفعهم للهجرة، فقد بدأت باستقدام عمالة من الدول الآسيوية بهدف تقليص عدد العمال الفلسطينيين، المسموح لهم بالعمل في مؤسساتها المختلفة.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن نتنياهو يُجمل سكان الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة، في المعادلة الديمغرافية بين اليهود

والعرب، وهذا يعبر عن حقيقة النظرة الاستراتيجية الإسرائيلية، التي تعتبر هذه المناطق جزأ من «أرض إسرائيل».

الهجرة والسلام

لا يعد نتنياهو السلام مع العرب أمراً ضرورياً لنمو الاقتصاد الإسرائيلي أو زيادة الهجرة إلى إسرائيل، التي استمرت رغم حروب إسرائيل مع العرب ويدلل على ذلك بقوله «لا يعتبر السلام مع الدول العربية عنصراً مهماً إلى هذه الدرجة، فبعد (١٥) سنة من السلام مع مصر، بلغت التجارة الإسرائيلية معها حوالي (٢٠) مليون دولار سنوياً». إن داعية الحرب الإسرائيلي يريد للعلاقات مع مصر أن تكون أفضل من ذلك بكثير بعد توقيع اتفاقية كمب ديفيد، ناسياً أو متناسياً أن مصر أكبر دولة عربية، وواجبها الوطني والقومي أن تتفاعل مع القضايا الوطنية. يرغب نتنياهو (بسلام حقيقي) مع مصر في الوقت الذي لا تزال فيه إسرائيل تحتل أراضٍ عربية ولا تعطي للفلسطينيين حقوقهم.

ما يعنيه نتنياهو هو أن السلام مع العرب ليس ضرورياً، في الوقت الذي يملأ الدنيا صراخاً وشعارات عن (السلام) ولكن أي سلام؟ بالطبع السلام على طريقته الصهيونية!!

وفي معرض إدعاءاته، يقول نتنياهو «إن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً على إسرائيل من أجل عدم استيعاب المهاجرين

بطلبها منها تجميداً مطلقاً للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وغزة... وبعبارة أخرى وضعتها بين خيارين: الخنق الديمغرافي أو الخنق الجغرافي».

الحقيقة التي يجب إبرازها أن الولايات المتحدة ومنذ قيام دولة إسرائيل، عملت على تهجير أكبر عدد ممكن من اليهود إليها، ووصلت الأمور بأن ربطت علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفياتي (سابقا) بشرط السماح لليهود بالهجرة إلى إسرائيل.

إن تجميد ضمانات القروض، الذي لوحت به الولايات المتحدة لإسرائيل كان لجرّها إلى التسوية وفق المنظور الأمريكي العام بعد حرب الخليج، لكنها لم تلغ هذه القروض وإنما جمدتها، واشترطت أن لا تبني إسرائيل أية مستوطنات جديدة.

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة، وبعد بضع سنوات، وبرغم عدم توقف بناء المستوطنات، تراجعت عن قرارها وأفرجت عن هذه الضمانات بحجة توقيع اتفاقيات أوسلو وواشنطن والقاهرة، والتي نصت هي الأخرى على تجميد الاستيطان.

والحقيقة التي أريد أن أؤكد عليها أن الاستيطان لم يتوقف سواءً في أيام حكومة حزب العمل أم بعد استلام الليكود مجدداً للسلطة في عام (١٩٩٦م). ولم تتوقف إسرائيل عن مصادرة الأراضي بل عملت على توسيع المستوطنات وبناء أخرى

جديدة... واستمرت الولايات المتحدة بضمانات القروض لإسرائيل... وما زالت مستمرة.

إن فهم المعادلة الديمغرافية من جانب واحد على أنه إعطاء اليهود الحق كل الحق في المجيء إلى إسرائيل على حساب السكان الشرعيين من الفلسطينيين، ومنع اللاجئين والنازحين منهم من العودة إلى وطنهم، والتي ضمنتها لهم قرارات الشرعية الدولية، هي رؤية تستند إلى تطبيق سياسة الأمر الواقع بالقوة، متجاهلةً بذلك القوانين الدولية وحقوق الإنسان... إن رؤية مثل هذه، لن تصنع سلاما، ولن يصنعه الإصرار على زرع الأراضي المحتلة بالمستوطنات، وإبقائها رغم عدم اعتراف المجتمع الدولي بها.

إن السلام بين الفلسطينيين والعرب من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى يجب أن يتضمن الإقرار بحق العودة للفلسطينيين ووضعه موضع التطبيق. وإن أية اتفاقيات تتجاوز هذه المعضلة الرئيسية لن تكون قادرة على الاستمرار في إحلال السلام. لأنها أغفلت جذراً رئيسياً من جذور المشكلة... كما أن إزالة المستوطنات هي أحد الشروط الرئيسية للسلام ومتطلباته.

الفصل التاسع

سلام دائم

يستمر نتنياهو في توضيح (السلام) الذي يريده مع العرب ضمن اشتراطات عليهم تنفيذها حتى يثبتوا لإسرائيل حسن نواياهم، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

«يجب على أنظمة الحكم العربية أن تغير من نهجها وتتخلى نهائياً عن سعيها للقضاء على دولة اليهود، ومنح هذا التغيير مصداقية، عن طريق إبرام سلام رسمي معها. وهذا يعني، إلغاء المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل، وقف التعاظم العسكري الموجه ضدها، وصنع معاهدات سلام معها. يجب على الدول العربية أن تكيف نفسها مع الواقع، ليس بالاعتراف بحقيقة وجود إسرائيل فقط، وإنما الاعتراف رسمياً ودون أي تحفظ بحق إسرائيل في البقاء بين هذه الدول».

أما عن مطالبة بعض الزعماء العرب بأراضيهم التي تحتلها إسرائيل مقابل السلام معها، يقول نتنياهو «إن بعض الزعماء العرب الذين يعلنون رغبتهم في تحقيق السلام، لا يعتبرونه هدفاً في حد

ذاته، إنما مجرد وسيلة فقط، لاسترداد الأراضي التي فقدوها في الحرب، أو لضمان الحصول على مساعدات عسكرية من الغرب».

إن وجهة نظر نتنياهو، المنطلقة من رؤية أيديولوجية أساسها التلمود البابلي والتوراة في تحديدها لمفهوم السلام، والتي تعبر عن وجهة نظر إسرائيل، هي رؤية عدوانية متسلطة تعتمد منطق القوة وفرض سياسة الأمر الواقع، دون الأخذ بعين الاعتبار قوانين الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف التي تحدد أسساً واضحة للسلام بين الدول.

فأسس حل الصراع العربي - الإسرائيلي حددتها الهيئات الدولية سالفة الذكر، من خلال دعوتها إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وعدم الاعتراف بالتغييرات التي أجرتها في هذه المناطق، على الصعيدين الجغرافي والديمغرافي، وإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المتمثلة في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة.

وقد حدد المجتمع الدولي كذلك، عدم شرعية المستوطنات التي اقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، واعتبر القرارات الإسرائيلية بضم هضبة الجولان ومدينة القدس قرارات غير شرعية، وما زالت هذه الهيئات تعترف بها كأراضي محتلة. إسرائيل ولاعتبارات توسعية، تريد فرض آرائها فيما تسميه سلاماً، وهي ترى في تفسيرها لأسس هذا (السلام) مسائل غير قابلة للمناقشة

على الإطلاق.. ولا تأبه بالشرعية الدولية، لأنها تفرض نفسها قوةً فوق قوة هذه الشرعية. إن تصريح رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن، أثناء تسلمه لرئاسة الوزراء في السبعينيات، تعتبر خير دليل على نظرة إسرائيل لقرارات المجتمع الدولي، فقد ذكر وفي أكثر من مناسبة لو أن كافة دول العالم اتخذت قراراً، وإسرائيل وحدها اتخذت قراراً، فإن إسرائيل ستطبق قرارها فقط.

نتنياهو ينطلق في رؤيته للسلام من هذا الإطار، فما هو الفرق بين الاعتراف بحقيقة وجود إسرائيل، وبين الاعتراف رسمياً ودون أي تحفظ بحق إسرائيل في البقاء؟؟

لقد جرى توقيع اتفاقيات (سلام) بين إسرائيل من جهة، وبين كل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى. ألا يعني التوقيع بين دولتين على اتفاقيات سلام، مع تبادل السفراء، أن الدولتين العربيتين قد اعترفتا بحقيقة وجود إسرائيل كدولة من دول المنطقة؟ وكذلك الأمر، فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية.

إن ما يطرحه نتنياهو يمثل شكلاً تعجيزياً (للسلام). فهو يريد اعتراف جميع الدول العربية بإسرائيل، وإبرام كافة المعاهدات في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والسياحية، والمجالات الأخرى المختلفة، مع منع هذه الدول من المطالبة بأراضيها المحتلة مقابل التوقيع على هذا (السلام)!! ليس هذا فحسب، بل يريد من هذه

الدول أن لا تمتلك أية أسلحة تهدد من خلالها إسرائيل، بينما يعطي الحق لإسرائيل، أن تمتلك ما تشاء من الأسلحة!!

كما يطالب نتنياهو، بتقليص عدد القوات العربية المرابطة على الحدود مع إسرائيل، وتحديد نوعية الأسلحة، في المناطق التي يعتبرها فاصلة بين إسرائيل وبين هذه الدول. وفيما يتعلق بسوريا «ومع احتفاظ إسرائيل بهضبة الجولان وضرورة أن تعترف سوريا بذلك... يحق لإسرائيل المطالبة بتقليص حجم الجيش السوري المرابط مقابل حدودها».

أي منطق غريب هذا؟!؟ إن (السلام) الذي يطرحه نتنياهو هو سلام «الاستسلام» أو سلام عصابة قطاع طرق تفرض خوّةً على جيرانها، إنه ليس السلام الذي يعترف به المجتمع الدولي أو الهيئات الدولية، إنه السلام المؤدي إلى التوسع. فالدولة التي تمتلك التفوق العسكري على الدول العربية مجتمعة، تستطيع أن تخترق هذه الاتفاقيات، وأن تدفع بجيوشها للتقدم في هذه الدولة العربية أو تلك، إذا ما ارتأت ذلك. فإذا ما قام تحرك شعبي باتجاه مطلب اقتصادي على سبيل المثال في إحدى الدول العربية.... فربما تعتبره ماساً بالأمن الإسرائيلي، ويشكل تهديداً وخطراً على الدولة العبرية.

وإذا ما رضخت الدول العربية لشروط (السلام) الإسرائيلي، فلن تجد القوات الإسرائيلية، ما يعيقها، عن احتلال المزيد من

الأراضي العربية.

إننا نفترض ذلك، لأن الأحلام التوسعية الإسرائيلية، ما زالت قائمة في الذهنية اليهودية التوراتية حتى اليوم. فإسرائيل لم ترسم حدودها ولا تريد أن ترسمها حتى الآن، والطموح (بالعودة إلى مملكة داود وسليمان أي إسرائيل) بحدودها التوراتية ما زال قائماً، وهذه الحدود التوراتية، وكما وردت في كتاب إسرائيل شاحاك، هي كما يلي:

شرقاً – كل الأراضي الأردنية وقطعة كبيرة من السعودية وكل الكويت وأجزاء من العراق جنوب نهر الفرات.

شمالاً – لبنان وسوريا وأجزاء من تركيا.

جنوباً – سيناء، وجزء من شمال مصر، حتى ضواحي القاهرة.

غرباً – قبرص.

إن كل هذه الأراضي تدخل ضمن مجال «أرض الميعاد» بالنسبة لليهود، وهم يرون أنها يجب أن تعود إليهم.

لذلك، فإن شاحاك يعتبر «شعار الدولة اليهودية الذي تتبناه إسرائيل من أجل تحقيق حدودها التوراتية أشد خطرا من دعاة كل الاستراتيجيات الشمولية الكبرى، فاليهودية الأرثوذكسية والصهيونية هما ألد أعداء المجتمع المفتوح»[٧٥].

ربما يقول البعض، إن هذا كلام طوباوي خارج عن التاريخ والواقع(!!)، ولكن دعونا نقرأ ما يذكره نتنياهو في هذا الفصل، والذي يتوافق بالفعل مع الطموح التوسعي الإسرائيلي، فهو يقول:

(إن المطالبة بإنشاء دولة فلسطينية تتجاهل حقيقة وجود دولة فلسطينية قائمة حالياً، فأرض إسرائيل الانتدابية كبيرة لدرجة تجعلها قادرة على استيعاب دولة يهودية صغيرة «إسرائيل»، ودولة أكبر لعرب فلسطين، تلك التي تدعى الأردن).

وحول التوسع في جنوب لبنان، يقول نتنياهو «في عام ١٩١٩م تنازلت الحركة الصهيونية عن المطالبة بمياه نهر الليطاني في جنوب لبنان، الذي كان من المقرر أن يكون مصدر المياه الرئيسي للاستيطان اليهودي».

وحول التخلي عن سيناء، فإن نتنياهو يعتبر ذلك تنازلاً عن أرض إسرائيل، فهو يقول «في اتفاق السلام مع مصر عام ١٩٧٩م، تنازلت الصهيونية من أجل السلام عن صحراء سيناء... وتنازلت حتى عن كل مطالبها القومية الاستراتيجية والاقتصادية، المتمثلة في هذه البقعة من الأرض، التي تلقى فيها الشعب اليهودي التوراة، ليصبح أمّة... وفي عام ١٩٨٩م سلمت إسرائيل طابا للمصريين».

السؤال الذي يطرح نفسه، ماذا كانت الصهيونية تمتلك في عام ١٩١٩م حتى تتنازل عن المطالبة بمياه الليطاني والأردن

وسيناء؟؟ بالطبع لم تكن تمتلك شيئاً، سوى الأحلام بدولة إسرائيل التوراتية.

ربما يكون الواقع الدولي الحالي بظروفه السياسية، والاقتصادية، لا يساعد إسرائيل على أن تمضي قدماً في تنفيذ خطتها ورسم حدودها التوراتية. لكن الظروف السياسية متحركة، ومن يضمن أن لا يأتي أحد ممثلي الأحزاب الدينية المتطرفة إلى السلطة في إسرائيل، بعد عشرات السنين، ويبدأ المطالبة (بالأرض الإسرائيلية)؟ وكيف تستطيع الدول العربية الرضوخ لشروط (السلام) الإسرائيلية بتحديد قوتها العسكرية؟؟ ومثل هذا الاحتمال ما يزال قائماً، ونتنياهو (المتعطش) إلى السلام يذكر بمنتهى الصراحة والوضوح، الحق اليهودي في هذه الأراضي(١١).

وحول الشروط الواجب على الدول العربية أن تنفذها، مقابل معاهدات السلام، يقول نتنياهو «يجب على الدول العربية أن تعمل على تطبيع العلاقات مع إسرائيل ووقف الدعاية اللاسامية واللاصهيونية الرسمية في المدارس ووسائل الإعلام فيها».

بالطبع لا يريد نتنياهو، التطرق إلى الدعاية العنصرية ضد العرب في المدارس الإسرائيلية، لأن كل الإسرائيليين، من وجهة نظره، متفقون على السلام. وحول هذا الموضوع يقول: «اليسار أو اليمين، في إسرائيل جميعهم يرغبون ويتوقون إلى إنهاء حالة الحرب مع العالم العربي، والتوصل إلى سلام مستقر ودائم معه، فالخلافات

الداخلية في إسرائيل تتعلق بطرق تحقيق السلام وليس حول قيمة وأهمية السلام نفسه».

صورة زاهية ومخملية يرسمها نتنياهو (للمجتمع) الإسرائيلي في رغبته وطموحه بكامله للسلام، ولكن أين ذلك من الحقيقة؟؟

انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦م أظهرت بما لا يدع مجالاً للشك، انتصاراً ملحوظاً لأحزاب اليمين، وبما فيها المتطرفة، والتي ترى (السلام) من خلال ترانسفير للفلسطينيين من كافة الأراضي المحتلة، وبما فيها الأرض المحتلة عام ١٩٤٨م.

ومن بين وزراء ائتلاف الليكود بعد هذه الانتخابات، رافائيل إيتان، صاحب التصريح المشهور «العرب ليسوا أكثر من صراصير» وأرييل شارون بطل مذابح الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا وغيرها.

وتوجد في إسرائيل منظمات صهيونية عنصرية متطرفة مثل غوش ايمونيم، وكاخ ومنظمات أخرى على شاكلتها، تعمل بنشاط ضد العرب، ومن مفاهيمها العنصرية «أن العربي الجيد هو العربي الميت».

أما في المدارس، فتثقيف الطلبة له هدف رئيس واضح وتركز عليه المبادىء التربوية في المناهج الإسرائيلية، في مختلف مراحلها هذا الهدف هو كره العرب وقتلهم. ووصلت أساليب هذه التربية إلى الحد الذي يصورون فيه العرب على شكل دمئ من أجل

التدريب على السلاح بالتصويب عليها!!!

وماذا عن القوانين التوراتية العنصرية، تجاه الفلسطينيين والعرب، والتي ما زالت سارية المفعول في الدولة العبرية؟

«قتل العرب جائز» ولذلك، فإن العقوبات الإسرائيلية على القتلة ممن ارتكبوا المجازر، كما حدث في مجزرة كفر قاسم عام (١٩٥٦م) ومجازر أخرى غيرها، كانت بسيطة وتافهة ووصلت إلى درجة العدم تقريباً. وكدليل على هذه العنصرية، يورد الكاتب «إسرائيل شاحاك» مثالاً وهي قصة الجندي شموئيل لاجيس «الذي كان مسؤولاً عن مصرع (٥٠ - ٧٥) فلاحاً عربياً، محبوسين في مسجد، بعد سقوط قريتهم بيد الجيش الإسرائيلي عام ١٩٤٨م، فبعد محاكمة شكلية، منح عفواً بفضل تدخل بن غوريون، وأصبح الرجل محامياً شهيراً، وفي أواخر عام ١٩٧٠م عيّن مديراً عاماً للوكالة اليهودية (الجهاز التنفيذي للحركة الصهيونية)، وفي أوائل عام ١٩٧٨م تناولت الصحافة الإسرائيلية وقائع ماضيه على نطاق واسع، ولكن أحداً لم يستطع إلغاء تعيينه واستمر في منصبه مكافأة له على جريمته».

ومن التاريخ الحديث نورد الأمثلة التالية:

في ١٢ نيسان ١٩٨٤م قتل الشهيدان الفلسطينيان صبحي أبو جامع وابن عمه، بالضرب المبرح حتى الموت، ورغم أن

السلطات الإسرائيلية حددت المسؤولين عن قتلهما، فإنها لم تحاكمهم، وحفظت القضية المعروفة بقضية الحافلة (٣٠٠). كما كشفت الأنباء والصحافة أخيراً موضوع قتل الأسرى المصريين في سيناء أثناء حرب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م وحددت الضباط والجنود الإسرائيليين المسؤولين عن تلك الجريمة، ومع أن السلطات المصرية التي تربطها مع إسرائيل معاهدة سلام، طلبت من الحكومة الإسرائيلية التحقيق وكشف المسؤولين عن قتل أولئك الأسرى إلا أن القضية أهملت، وظلت في طي الكتمان.

لقد نشرت قيادة المنطقة الوسطى للجيش الإسرائيلي، في عام ١٩٧٣م، كتيباً وزعته على الجنود، وجاء فيه:

«أفضل غير اليهود اقتله.... وأفضل الأفاعي انزع فمه... الثقة بعربي غير جائزة في أي ظرف حتى لو بدى متحضراً، ويجوز قتل حتى المدنيين الطيبين».

وهناك الفتاوى من أعلى المراجع الدينية الإسرائيلية «لا يجوز انتهاك حرمة السبت لإنقاذ حياة غير اليهود، حتى لو كانوا في حالة خطيرة، إنقاذ حياة غير اليهود ليس واجباً، مسموح تجريب الدواء على غير اليهودي، كل غير اليهود كذابين ولا يحق لهم الإدلاء بشهاداتهم أمام محكمة دينية يهودية، الفلسطينيون والعرب مثل الكنعانيين القدماء والعمالقة يجب إبادتهم، غير اليهود مثل الكلاب، الشعب اليهودي هو أفضل الأجناس لذلك فكل

الآخرين لا يستحقون سوى أن يكونوا عبيداً لليهود»[٧٦]. وغيرها وغيرها من القوانين التوراتية العنصرية.

إن معظم ثمرات السلام، لو تحقق، سيقطفها الإسرائيليون، فهم بالسلام اكتسبوا أرضاً ليست بأرضهم، ووطنا ليس بوطنهم، واستثماراً في سوق رائجة، وسياحة جذابة، يدران عليهم الأموال الطائلة التي تمكنهم من العيش برغد، وأمان لم ينعموا به في الدول التي قدموا منها.

أما ما ذكره نتنياهو عن (السلام) وفائدته للدول العربية [وكأن إسرائيل لن تستفيد شيئاً!!] فيعكس أيضاً روحاً عنصرية لا تختلف كثيراً عما سبق ذكره... فهو يقول: «السلام مع إسرائيل يمكن أن يصبح بالنسبة للدول العربية جسراً إلى العالم الغربي الصناعي... وبعد تحقيق السلام سيصبح بمقدور المزارعين السوريين أن يتعلموا من إسرائيل أساليب الري الحديثة والمجدية، مثلما تعلّمها المزارعون الفلسطينيون في الضفة والقطاع. كما يستطيع المهندسون الإسرائيليون مساعدة سوريا في إنشاء خطوط قطرية لنقل المياه إلى المناطق الجافة.... ومن بين المزايا الإقليمية للسلام، السياحة الحرة وسهولة وصول مواطني الدول العربية إلى المؤسسات الطبية في إسرائيل. ولا شك في أن المستوى الطبي سيتحسن على مستوى المنطقة، ويصبح بمقدور الأطباء العرب الحصول على تأهيل مهني في إسرائيل».

لم يذكر نتنياهو، في هذا الفصل، أية مزايا أو مكاسب تحققها إسرائيل من السلام سوى أن أسواقاً جديدة ستفتح أمام البضائع الإسرائيلية. إن معادلة «العقل اليهودي والأموال العربية» والتي ترددت على ألسنة معظم الزعماء الإسرائيليين، هي الخلفية التي تتحكم في آراء نتنياهو وعرضه لمزايا السلام على العرب.

وحول علاقات العرب مع الغرب، فواقع الأمر يشير إلى أن الدول العربية، لها علاقات اقتصادية مع الغرب، ويحرص الغرب على الاستثمار والاستفادة من الأموال العربية، وبخاصة نفط العرب، وإيجاد أسواق رائجة لبضائعه. لقد زادت القدرات التصنيعية في بعض الدول العربية ودخلت مرحلة متطورة، لكن الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة، لا يُريد لهذه الدول تجاوز خطوطٍ معينة في التصنيع لعدة أسباب منها الحرص على الأمن الإسرائيلي، وإبقاء اقتصاد هذه الدول مربوطاً بالعجلة الاقتصادية للدول الغربية، والإبقاء على البنية التحتية للدول العربية في أشكالها الهشة، من أجل استمرار السيطرة الغربية على البنية الفوقية.

أما بالنسبة للوضع الطبي، الذي ركز عليه نتنياهو، فواقع الأمر، أن لبعض الدول العربية مراكز ريادية متقدمة في هذا المجال ومنها الأردن ولبنان وسوريا ومصر وفيها قدرات طبية عالية وعلى مستوى عالمي، وفيها مراكز تستقطب الكثيرين من المرضى من باقي الدول العربية ومن البلاد المجاورة. وقد نبغ من العرب العديد

من الأطباء وفي كافة الاختصاصات.

أما التقدم الصناعي والتكنولوجي والطبي في الدولة العبرية فهو مرتبط بعدة عوامل منها ارتباط الإسرائيليين بالدول الغربية فمعظم الأطباء هم أصلاً من مواطني الدول الغربية ولا زالوا يتمتعون بجنسياتها فمنهم الطبيب الأمريكي والأوروبي الأصل ومع هذا فإن من الأطباء العرب الذين درسوا في هذه البلدان أو غيرها من تفوق على الإسرائيليين علما وخبرة ومهارة. ومن العوامل أيضاً أن الدول الغربية تحرص على تزويد إسرائيل بالتكنولوجيا المتطورة وتبخل بها على العرب. وكذلك حرصها على إنشاء صناعة إسرائيلية متطورة في مختلف المجالات وخاصة في مجال التصنيع العسكري. إضافة إلى هجرة الكثير من الكفاءات البشرية الجاهزة في مختلف المجالات إلى إسرائيل، دون أن تتكلف إسرائيل أية مبالغ في إعدادها. هذا بالإضافة إلى الدعم الغربي ومليارات الدولارات التي تقدم كمساعدات مالية لإسرائيل.

مركزية القضية الفلسطينية

في تحليله الغريب والعجيب لعوامل الصراع بين العرب وإسرائيل، يرى نتنياهو أن القضية الفلسطينية هي (عامل ثانوي) في الصراع إذ يقول «لم تكن القضية الفلسطينية القوة المحركة للنزاع العربي - الإسرائيلي، بل جاءت نتيجة له».

يستمر نتنياهو، في منطقه الملتوي فينكر وجود الشعب الفلسطيني، وفي المواقع التي يتطرق فيها إلى هذا الموضوع، يستعمل كلمة فلسطينيين، أو السكان العرب في إسرائيل، على اعتبار أنهم (أقلية). لذلك لا نستغرب أن ينكر نتنياهو، بأن القضية الفلسطينية هي القوة المحركة للنزاع العربي - الإسرائيلي ونقول له إذا لم يكن هناك قضية فلسطينية أو شعب فلسطيني فمع من وقعت إسرائيل اتفاقيات أوسلو وواشنطن والقاهرة وطابا...؟

لو افترضنا عدم وجود إسرائيل، وكانت فلسطين بلداً متحرراً يحكمها أهلها ومواطنوها مثل باقي البلدان العربية الأخرى، هل هذا الصراع العربي - الإسرائيلي سيكون موجوداً؟ بالطبع لا، لأن عوامل الصراع ستنتفي وبخاصة لأن الشعب الفلسطيني يؤمن إيماناً عميقاً بعروبته وهو جزء من الأمة العربية الواحدة، وفلسطين قلب الأرض العربية.

إسرائيل، قامت على أنقاض شعب، يعتبر جزأ من الأمة العربية ولذا هبت هذه الأمة لنصرته يوم تآمر عليه الغرب بتأثير من المنظمات الصهيونية باستصدار قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ثم توالت المؤامرات الغربية على العرب ووفق على قبول إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة وزودها الغرب بالسلاح في السنوات الأولى لإقامتها، ولا زال مستمراً بتزويدها بالسلاح ومصانع السلاح المتطور والتكنولوجيا حتى اليوم. إن قيام

إسرائيل على أرض فلسطين فَصَل الاتصال البري لجزء الوطن العربي في آسيا عن جزئِه الآخر في أفريقيا. إسرائيل التي هجّرت إلى الدول العربية أكثر من ثلاثة أرباع مليون فلسطيني في عام (١٩٤٨م) وما يزيد عن ربع مليون في عام (١٩٦٧م)، وهي التي شنت حروباً عدوانيةً على العرب، وما زالت تحتل أجزاءً من أراضي بعض الدول العربية، وترفض الانسحاب منها، ومع هذا يقول نتنياهو لم تكن القضية الفلسطينية هي المحرك للنزاع العربي - الإسرائيلي!!

إسرائيل، هي التي فرضت على العديد من الدول العربية، أن تعطل برامجها التنموية في المجالات المختلفة، من أجل العمل على امتلاك السلاح، دفاعاً عن وجودها أمام العدوانية الإسرائيلية، فهل يتفق هذا مع ادعاءات نتنياهو!!

إسرائيل، ما زالت تصر، على اغتصاب المياه من الأراضي العربية المحتلة، في الضفة، وغزة والجولان، والجنوب اللبناني فهل سوريا ولبنان هما اللتان حركتا النزاع العربي - الإسرائيلي؟!!

إسرائيل، عملت منذ تأسيسها وما تزال، على أن تكون رأس جسر متقدم، للمصالح الإمبريالية ومخططاتها التآمرية ضد العديد من الدول العربية والحركات الوطنية العربية.

فهل هاجر الفلسطينيون إلى البلاد التي كان يسكنها اليهود

وحلوا محلهم؟!!

إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين العربية، هو الذي غيّر شكل الصراع في المنطقة. إن القضية الفلسطينية، هي مركز الصراع العربي - الإسرائيلي وجوهره، هذا المفهوم، تعترف به كافة دول العالم، باستثناء إسرائيل وزعيم الليكود نتنياهو الذي يزعم بأن القضية الفلسطينية هي نتيجة للصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي مشكلة (السكان الفلسطينيين) وإرساء السلام الدائم معهم، يعود نتنياهو إلى تكرار اسطواناته المعهودة، ويقول «إن الحكم الذاتي لا يعني دولة، إنه نوع من نظام حكم داخلي، يسمح لأقلية قومية أو دينية بإدارة شؤونها تحت سيادة شعب آخر... ويمكن تطبيقه على السكان العرب، في مناطق التجمع السكاني العربي، وعدم تطبيقه على المناطق قليلة السكان، بحيث تضم هذه المناطق ضمن مناطق الأمن الإسرائيلية.... وستكون إسرائيل هي المسؤولة الوحيدة عن الأمن الداخلي في كل المنطقة وعن التفتيش الحدودي، والسياسة الخارجية، ومميزات أخرى تتعلق بالسيادة، في حين يتم نقل مجالات أخرى إلى إدارة ذاتية فلسطينية، بشكل يبقي عرب الضفة وغزة خاضعين لسلطتهم الإدارية، تحت الحكم الإسرائيلي».

إن ما يطرحه نتنياهو، هو إبقاء الاحتلال لأراضي الضفة الغربية وغزة، ولكن باتخاذه شكلاً جديداً هذه المرة، يتمثل في

إعطاء الفلسطينيين إشرافاً إدارياً على المناطق السكانية الكبيرة في المدن (كتوزيع الكهرباء، وإنشاء شبكات المجاري، والانتخابات البلدية وغيرها).

أما المسائل السيادية في المجالات المختلفة، فستبقى في أيدي الإسرائيليين.

إن هذه الأسس التي يطرحها نتنياهو، لن تقيم (سلاماً دائماً) مع الفلسطينيين، لأنها لم تتطرق إلى جذور المشكلة، المتمثلة في حقوق شعب من حقه أن يعامل مثل غيره من الشعوب الأخرى، في المنطقة وفي العالم... وبالتالي، فإن عناصر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والعربي الإسرائيلي ستظل قائمة. وما دامت هذه العوامل موجودة، فإن الصراع في المستقبل سيظل مفتوحاً، وهذا لن يحقق أي شكل من أشكال السلام، سواء بمعناه المؤقت أم الدائم.

قد يخبو الصراع نتيجة للظروف السياسية القائمة بعد جملة من المتغيرات الجديدة على الصعيدين العربي والعالمي... لكن هذا الصراع سيبقى مثل الجمر تحت الرماد. وواهم كل من يتصور أن اتفاقيات لا تأخذ بعين الاعتبار تلبية مصالح الشعوب وحقوقها، يمكن لها أن تدوم. هكذا علّمنا التاريخ، والشعب الفلسطيني ومصالحه وحقوقه، جزء من هذا التاريخ وليس خارج إطاره.

ورغم هزالة اتفاقيات أوسلو، وتقزيمها لحقوق الشعب الفلسطيني، فإن نتنياهو وبعد تسلّمه للسلطة في إسرائيل، قد خرق أسسها ومبادئها الرئيسية. فاتفاق الخليل حول إعادة انتشار القوات في المدينة، قد أبقى على قوات إسرائيلية في داخلها، وأعطى الحق لهذه القوات في المشاركة، من خلال دوريات مشتركة مع السلطة الفلسطينية، في الإشراف الأمني على المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة. إضافة إلى تقسيم المدينة، فقد أعطى لإسرائيل الحق في إعادة انتشارها في المناطق المتبقية وفق الشكل الذي تريده وتحدده، انسجاماً مع رؤيتها لأمنها... وكان ذلك بضمانة أمريكية.

عن مدينة القدس، يقول نتنياهو «يجب أن لا يطلب من إسرائيل التفاوض بشأن أي جزء من القدس، ولا بأي ظرف من الظروف... القدس هي عاصمة الشعب اليهودي لأكثر من ألف سنة، وتشكل اليوم مركز الطموح للشعب اليهودي في سبيل العودة إلى أرض إسرائيل وبعثها من جديد... يمكن لإسرائيل أن تمنح العرب حقوقاً مدنية بصفتهم سكان المدينة - أي مساواة في الحقوق داخل المدينة - ولكن ليس حكماً سياسياً على القدس»!!

لقد جرى التطرق، إلى زيف الإدعاءات الإسرائيلية بالحق اليهودي في المدينة المقدسة، والتشكيك بعروبتها في فصل سابق، ولكن سنتناول بعض الجوانب الأخرى حول هذا الموضوع نظراً لأهميته:

عقب حرب عام ١٩٦٧م، وفي ٢٢/ حزيران/ ١٩٦٧م أعلنت الحكومة الإسرائيلية «توحيد» القدس الشرقية مع القطاع الإسرائيلي المحتل من القدس عام ١٩٤٨م (القدس الغربية)، وبدأت بتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها، ووسعت حدودها بضم (٧٢ كم٢) من أراضي الضفة الغربية (تتبع لثماني وعشرين قرية فلسطينية تقع خارج حدود بلدية القدس الشرقية) إلى بلدية القدس الإسرائيلية. وفي عام ١٩٨٠م، وافق الكنيست الإسرائيلي على قانون يضفي الصفة الرسمية على ضم القدس الشرقية مع الأراضي التي جرى ضمها إلى القدس.

لقد تم بناء، ما يزيد على (١٥٠) ألف شقة لليهود في القدس، ولم يحصل العرب (الذين يزيد عددهم في المدينة عن ١٥٠ ألف مواطن فلسطيني) إلا على (٥) آلاف شقة خلال الفترة نفسها، وتم إنشاء ما يزيد عن عشر ضواحي يهودية حديثة، ولم يُنشأ للعرب أي ضاحية أو حي. وتمت الموافقة على عشرات الخطط الرئيسية للقطاع اليهودي، ولم يوافق على أية خطة لقطاع السكان العرب.

إن الأزمة السكنية الحادة التي يواجهها فلسطينيو القدس الشرقية قد دفعت بيعضهم إلى الانتقال إلى خارج المدينة، أو البناء دون الحصول على إذن من السلطات الإسرائيلية، وبالتالي فإنهم يخاطرون بهدم البناء.

«وطبقاً لاحصائيات وزارة الداخلية الإسرائيلية، فقد تم في عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ هدم ما مجموعه (٨٠٠) منزل في القدس الشرقية، وصدرت الأوامر القضائية بهدم (٢٧٦) منزلاً آخر، وكلها تعود للفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من الحصول على أذونات بناء إسرائيلية».[٧٧]

واستمرت إسرائيل في مصادرة المزيد من الأراضي، وضمها إلى بلدية القدس (الموحدة) أما أرييل شارون وزير البنى التحتية الذي أدخل في وزارة نتنياهو عام ١٩٩٦م، فقد نشر مشروعاً يهدف إلى الوصول بحدود القدس إلى مشارف نهر الأردن.

يضاف إلى ذلك ما يتعرض له سكان القدس الشرقية الفلسطينيون من ضغوط ومضايقات تهدف إلى إخراجهم من المدينة حتى تبتلع إسرائيل المدينة بدون سكانها، فبعد أن بدأ تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا وأجزاء محدودة من الضفة الغربية، بدأت السلطات الإسرائيلية بممارسة نوع من القرصنة وهي سحب الهويات الإسرائيلية من سكان المدينة، وبلغ عدد ما سحب من هويات حتى بداية عام ١٩٩٧م قرابة ٥٠ ألف هوية.

لقد حدد المجتمع الدولي، من خلال موافقته على قرار هيئة الأمم المتحدة رقم (٢٩٨) في أيلول ١٩٧١م، موقفه الواضح بالنسبة لمدينة القدس، والذي «يأسف لرفض إسرائيل الامتثال لقرارات الأمم المتحدة السابقة، التي تدعوها إلى التوقف عن تغيير

وضع مدينة القدس، ويؤكد بأن كافة القوانين والقرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، لتغيير وضع مدينة القدس، بما فيها مصادرة الأراضي والممتلكات، وتهجير السكان، والتشريعات التي تهدف إلى ضم القسم المحتل من المدينة، لاغية كلياً ولن تغير الوضع».

ومما يجدر ذكره أن جميع دول الأمم المتحدة -عدا إسرائيل- لا تعتبر الأراضي المحتلة من فلسطين ١٩٦٧م بما فيها القدس الشرقية جزءاً من إسرائيل ولا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية إلى القدس الغربية كعاصمة موحدة لإسرائيل، والدولة الوحيدة التي توجد سفارتها في القدس هي كوستاريكا.

ينظر نتنياهو إلى (السلام) بمنظوره الخاص الصهيوني العدواني، المنطلق من أسس أيديولوجية، توراتية وتلمودية، بالرغم من إرادة المجتمع الدولي وقراراته، لأن إسرائيل من وجهة نظره (شأنه في ذلك شأن أسلافه زعماء الليكود السابقين وزعماء حزب العمل) فوق الشرعية الدولية، وفوق كل قراراتها.

وحول الجزء الثاني من المشكلة، المتمثل بالنظرة الإسرائيلية لموضوع اللاجئين الفلسطينيين، يعود نتنياهو، إلى تكرار حلوله حيث يقول «إن قرارات الأمم المتحدة التي مضى وقتها، والمتعلقة باللاجئين الفلسطينيين أصبحت ملغاة، وعلى العالم الغربي أن يضع الفلسطينيين والعرب أمام الأمر الواقع... وعليه أيضاً كما على

الدول العربية أن تعمل على توطين هؤلاء اللاجئين في الدول التي يعيشون فيها».

ما دام نتنياهو يعتبر أن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الفلسطينيين أصبحت (ملغاة)!! فعلى دول العالم (من وجهة نظره) أن تمتثل للحلول الإسرائيلية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين!!

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (والذي يدعي نتنياهو أن إسرائيل تعمل بموجبه)، في المادة ١٣ على ما يلي:

١ - لكل فرد الحق بحرية الحركة والإقامة داخل حدود أية دولة.

٢ - لكل فرد الحق بمغادرة أية دولة بما فيها وطنه، والعودة إليه.

اللاجئون الفلسطينيون، لهم وطن اسمه فلسطين، وقد تسمَّوْا باسمه ونسبوا إليه، طردوا منه قسراً على أيدي السلطات الإسرائيلية، لهم الحق، كل الحق في العودة إلى مدنهم وقراهم وبيوتهم في وطنهم، وهذا الحق، ضمنته الشرعية والمباديء الدولية. وأي وطن آخر، لن يكون بديلاً عن وطنهم الأصلي، فلسطين، شاء نتنياهو أم أبى.

إن التصور الإسرائيلي، لحل الجذر الآخر من المشكلة، وهي قضية اللاجئين، يكمن في محاولة تذويب الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وهذه المحاولة ستمنى بالفشل، لأن الشعب العربي الفلسطيني يتمسك بهويته الوطنية أولاً، ولأن عوامل الصراع ما

زالت قائمة. إن «السلام الدائم» الذي يدعو إليه نتنياهو، سيظل بعيداً، إن لم يكن مستحيلاً، فهو لم يعمل على حل قضيتين رئيسيتين من حقوق الشعب الفلسطيني هما قضية الأرض، وقضية السكان.

مفاهيم إسرائيل عن السلام، كما يصورها نتنياهو، تتجاوز حدود العدل والمنطق، وتخالف كل المفاهيم الإنسانية والأعراف الدولية، وتنطلق من مبدأ القوة، وهي تذكرنا بمحاولة النازية تسويق مفاهيمها المغلوطة، رغماً عن إرادة المجتمع الدولي. صحيح أن النازية، وفي مرحلة من المراحل... وصلت إلى أوج قوتها... لكن مفاهيمها اندثرت بهزيمتها.

إن إحدى ضروريات السلام الحقيقي في المنطقة، أن يأخذ الفلسطينيون حقوقهم كاملة بالعيش في وطنهم وتملكهم لأرضهم.

الخلاف بين حزبي العمل والليكود

يحاول نتنياهو، أن يبين تناقضاً استراتيجياً، بين حزبي العمل والليكود، بالنسبة للسلام مع الفلسطينيين والعرب بشكل عام، وهو يتهم حكومة رابين «بركضها الجنوني، وسعيها لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة».

ويحدد الفرق بين العمل (والذي يعتبره حزباً يسارياً)، وبين الليكود قائلاً «في حين أن اليساريين (يقصد حزب العمل) يرون أن

السلام سيتحقق عن طريق تقزيم إسرائيل ورضوخها لعمظم إملاءات العرب، وفي حين نؤمن نحن بأن السلام سيتحقق عن طريق تعزيز قوة إسرائيل...، نحن نؤمن بضرورة الاستيطان اليهودي وليس العربي، وزيادة الهجرة اليهودية، وليس تحقيق فكرة العودة الفلسطينية، وتعزيز قوة الجيش الإسرائيلي، بدلاً من الاعتماد على جيش المخربين ليدافع عنا».

وفي هذا الشأن نقول:

إن الحكم الذاتي للفلسطينيين، الذي أقره حزب العمل، في اتفاقيات أوسلو، وأبقى شكله النهائي لمفاوضات المرحلة النهائية، قد حدد سلفاً خطوطاً حمراء لسقف هذا الحكم. تردد ذلك على ألسنة غالبية زعمائه، وتمثلت هذه الخطوط فيما يلي: رفض إقامة الدولة الفلسطينية، ورفض الانسحاب من القدس الشرقية وإبقائها عاصمة موحدة أبدية لإسرائيل، ورفض سحب المستوطنات من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفض عودة اللاجئين إلى وطنهم. هذا بالرغم من إحالته بعضاً من هذه المسائل إلى مفاوضات المرحلة النهائية.

أما مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين، والذي أقره حزب الليكود أثناء مفاوضات كمب ديفيد، ويتم تطبيقه الآن، فله الإطار نفسه ولا توجد خلافات جذرية بين الجانبين، فيما جرى طرحه من مسائل. أما من ناحية الشكل، فحزب العمل أكثر مرونةً من حزب

الليكود في استيعاب المستجدات والمتغيرات الدولية. ولقد عبّر شمعون بيريز، زعيم حزب العمل، صراحة عن هذا الموضوع في كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، من خلال تركيزه على الجانب الاقتصادي في السيطرة على مقدرات المنطقة ودولها.

وكدليل، على عدم وجود فروقات جوهرية بين الطرفين فيما يتعلق برؤيتهما للسلام، تلك المفاوضات التي جرت بينهما في بداية عام ١٩٩٧م، واتفاقهما على معظم النقاط الرئيسية، التي جرى التطرق إليها. ولم يبق سوى مسألتين تجري مناقشتهما: موضوع اللاجئين، والشكل النهائي (من ناحية التسمية) للحكم الذاتي، أما باقي القضايا فالأسس بين الطرفين مشتركة.

وفي هذا الفصل يتطرق نتنياهو إلى كثيرٍ من القضايا التي كان قد تناولها في فصول سابقة... وتم الرد عليها في مواقعها من تلك الفصول.

الفصل العاشر

مسألة القوة اليهودية

يعود نتنياهو في بداية الفصل الأخير من الكتاب إلى تكرار الحديث، عن زيارته إلى بولندا في عام ١٩٨٧م، وإلى استعراض المذابح النازية لليهود في أوروبا، في معسكري اوشفيتس وبركناو، حيث يقول «بعد وصولنا إلى المعسكر (أوشفيتس) أوضح لي المضيفون أن عملية الإبادة الرئيسية التي قتل فيها قرابة مليوني يهودي لم تكن تجري هنا، صحيح أن عدة آلاف من اليهود ماتوا في المعسكر الرئيسي اوشفيتس، لكن هذا المعسكر كان يستخدمه الألمان كمركز تحقيقات وتعذيب، بينما تتم عملية القتل والإبادة في مكان آخر... وسيراً على الأقدام سرنا ودخلنا باب معسكر بركناو حتى وصلنا [على بعد بضع مئات الأمتار داخل المعسكر] إلى بقايا ثكنات محروقة، كانت تصلها يومياً عدة قطارات محملة بآلاف اليهود الذين يتم إنزالهم في هذا المعسكر ثم يقتادون بسرعة إلى حجرات الغاز».

ويستغرب نتنياهو عدم تدخل الحلفاء لقصف هذين المركزين، إذ من خلال بحثه في الأرشيف السري التابع لملفات الأمم المتحدة،

والخاص بمجرمي الحرب النازين، تبين له «أن لجنة جرائم الحرب التابعة للحلفاء، والتي شكلت في بريطانيا عام ١٩٤٢م وضمت مندوبين عن (١٧) دولة، كانت تعرف جيداً ما يدور في معسكر بركناو منذ مطلع عام ١٩٤٤م – قبل سنة ونصف من هزيمة ألمانيا النازية. ولو أن دول الحلفاء تصرفت بناءً على تلك المعلومات المتوفرة لكان بالإمكان إنقاذ ملايين اليهود من الإبادة، غير أن الحلفاء عرفوا ولم يفعلوا شيئاً، وبذلك حكموا على يهود أوروبا بالموت».

لقد جرى التطرق في فصل سابق، إلى حقيقة العلاقة التي قامت بين الحركة الصهيونية والنازية. ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، تجري محاصرة من يحاول نبش التاريخ والتشكيك في (الحقائق) التي تحرص الحركة الصهيونية وإسرائيل على ترديدها، باعتبارها مُسلّمات، وما على العالم، إلا الأخذ بها، واعتمادها كما أوردتها. ووصل الأمر ببعض الدول الأوروبية الغربية إلى سن قوانين تمنع التشكيك بهذه (المُسلّمات)، ومحاكمة من يعمل على نشر حقائق مغايرة لها. وقد جرى التطرق أيضاً لهذا الجانب في أحد الفصول السابقة، ولكن نظراً لأهمية بعض هذه الأمور، فإننا نضيف الحقائق التالية:

لقد اعتمدت محكمة نورمبرغ، رقم ستة ملايين يهودي من الضحايا رسمياً، وهو العدد الذي يجري ترديده في وسائل الإعلام «بالاستناد إلى شاهدين فقط هما هوتل و لويزليسني – وهما

ضابطان من ضباط الأمن النازي»[٧٨].

وهاتان الشهادتان لا تكفيان لاعتماد رقم كبير كهذا دون محاولات التحقق الفعلي وإقامة الدليل، وتحليل قيمتيهما ومعرفة الظروف التي تم أخذهما فيها، وهو ما لم تفعله محكمة نورمبرغ، مما دعا الكثيرين من المختصين إلى التشكيك في حقيقة هذا الرقم المعتمد ومن هؤلاء رجلا القانون الأمريكيان روبرت جاكسون وفينر ستروم، ورجل القانون السوفياتي البارز موليا كوف الذي قال «من الممكن الاعتراض على هذا الرقم الذي لا سند له، كما يمكن اعتباره رقماً مشبوهاً»[٧٩].

بالإضافة إلى أنه لم يتم العثور على أية وثيقة ممهورة بتوقيع هتلر أو الزعماء النازيين الآخرين تقضي بإبادة اليهود، بين عشرات الآلاف من الوثائق التي وجدت ووضعت بين يدي هيئة محكمة نورمبرغ. وحول هذا الموضوع يقول الدكتور كيبوفي، من مركز الوثائق في تل أبيب: «لا توجد أية وثيقة ممضاة من هتلر أو هيلمر أو هيدريش تتحدث عن إبادة اليهود»[٨٠].

ولنتناقش الأمور بلغة الأرقام، فإذا كان مجموع ضحايا الحرب العالمية الثانية قرابة ٥٠ مليوناً من البشر منهم ٢٠ مليونا من الاتحاد السوفيتي، وستة ملايين بولندي، وعشرة ملايين ألماني، ١٥ مليونا من الدول الأوروبية الأخرى فمن أين جاء عدد اليهود الذين اعتمدتهم محكمة نورمبرغ؟؟

من الواضح أن عداء الحركة النازية كان موجهاً لجميع الدول الأوروبية واليهود هم من بين مواطني هذه الدول، ولم يكونوا مستهدفين لعرقهم كيهود.

إن الذي ساهم في صنع «أسطورة» حرق وقتل ستة ملايين يهودي هي الحركة الصهيونية نفسها، من أجل كسب عطف الامم في تهجير اليهود إلى فلسطين وإنشاء دولة لهم، وهم في ذلك يطبقون مقولة الغاية تبرر الوسيلة، كمن يتمنى قطع يده ليشحذ عليها.

وحول معسكري اوشفيتس و بركناو، اللذين يتحدث عنهما نتنياهو، فقد حاولت اللجنة الدولية لمعسكر أوشفيتس في تشرين الثاني/ ١٩٩٠م، استبدال اللوحة التذكارية على بابه، والتي تشير إلى (أربع ملايين من الضحايا) بأخرى، تحمل عبارة (أكثر من مليون قتيل) ولكن الدكتور الصهيوني غولدشتاين، والذي كان رئيساً للجنة، رفض ذلك.

إن هذا يؤكد أن الكثير من «المُسلّمات» التي جرى الأخذ بها كنتائج للحرب العالمية الثانية، كانت تخدم أهدافاً سياسية معينة، وعلى رأس هذه الأهداف مصالح الحركة الصهيونية نفسها، هذه (المسلّمات) تجد اليوم، من يشككون بحقيقتها.

وبخصوص اللوحة المثبتة على معسكر بركناو فقد ظلت

تحمل التدوين التالي حتى عام ١٩٩٤م «هنا وفي الفترة ما بين ١٩٤٠ - ١٩٤٥م عُذب أربعة ملايين من الرجال والنساء والأطفال، وقتلوا بواسطة عمليات الإبادة الهتلرية». وبفضل ما قامت به اللجنة الدولية لمتحف الدولة، الذي يرأسه المؤرخ فلاديسلاف برتوزسكي، تعدّل النص على النحو التالي ليكون أقرب إلى الحقيقة:

«ليصبح هذا المكان، الذي قتل فيه النازيون مليون ونصف مليون رجل وامرأة وطفل، معظمهم من اليهود والقادمين من مختلف البلدان الأوروبية، وإلى الأبد صرخة يأس وإنذار للإنسانية»(٨١).

وهذا يؤكد أن الأرقام التي ترددها الحركة الصهيونية عن إبادة وقتل ستة ملايين يهودي على أيدي النازية... هي أرقام مبالغ فيها، وربما تكشف السنوات القادمة المزيد من الحقائق حول هذا الموضوع، الذي عملت الحركة الصهيونية على ترويجه باعتباره (مسلّمات).

وبالنسبة لغرف الغاز التي يذكرها نتنياهو في مشاهدته عند زيارة المعسكر، فقد أكدت تقارير وضعت بعد زيارة تلك الأماكن، أنها من المستحيل أن تتسع لتلك الأعداد الهائلة من الأشخاص، ولو افترضنا أنها استخدمت فعليا لاحتاجت إلى عشرات السنين لإتمام عملية الحرق.

كما أكدت التقارير أن الغاز الذي يمكن استخدامه في تلك الآونة هو «السيانيد» وهذا الغاز غالي التكاليف لارتفاع أثمان مواد تصنيعه، ويحتاج إلى احتراس شديد في استخدامه لأنه خطر على من يستعمله. ونذكر من هذه التقارير، تقرير المهندس الكيماوي الأمريكي لوشتر الذي وضعه بعد زيارة معسكرات اوشفيتس، بركناو، ماجدانك وقال فيه:

«إن الفحص العيني لهذه المنشآت تشير إلى أن تصميمها كان رديئاً للغاية، وخطراً على العاملين فيها إذا ما استخدمت كغرف للإعدام، ولم توجد في أي من هذه الأماكن غرف غاز قاتل»[٨٢].

أما عدم قصف دول التحالف لهذه الأماكن، التي يقال إنه جرى فيها حرق اليهود، والذي يستغربه نتنياهو!! فيكفي الرد التالي:

إن هذه الأماكن، كانت تحوي أيضاً أشخاصاً من مواطني هذه الدول، وبالتالي هل كانت هذه الدول ترغب في تعذيب وقتل مواطنيها أيضاً على أيدي النازية في هذه الأماكن؟ بالطبع لا، ولو كانت هذه الدول قادرة من الناحية العسكرية على قصف المعسكرين... لما ترددت، فلماذا يجري التركيز على اليهود؟ إنها بالطبع الزاوية التي يريد أن ينظر من خلالها نتنياهو، في رؤيته لتلك الأحداث، والتي تخدم فقط أطروحات وأضاليل الحركة الصهيونية وإسرائيل.

أما المذابح، التي اقترفتها إسرائيل بحق الفلسطينيين، وبخاصة مذبحتي صبرا وشاتيلا ومذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل، فإن نتنياهو يحاول أن يبعد المسؤولية الرسمية الإسرائيلية عنها. وحول مذبحتي صبرا وشاتيلا... يقول نتنياهو:

«مذبحة ارتكبها مسيحيون لبنانيون ضد مئات الفلسطينيين في مخيمي اللاجئين صبرا وشاتيلا، القريبين من بيروت، إن جنود الجيش الإسرائيلي لم يرتكبوا تلك الجريمة البشعة، ولم تشترك قوات إسرائيلية فيها، كما لم تمهد لها، حتى إنها لم تعلم بها. ولقد أوصت لجنة التحقيق برئاسة رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية القاضي كاهان، بإقالة وزير الدفاع أريئيل شارون، لأنه فقط لم يعلم بأن المذبحة ستحدث».

لا يكتفي زعيم الليكود بالتزييف ومحاولة ليّ عنق الحقائق، بل إنه يسرد الأحداث وفقاً لآرائه ومنظوره، من خلال التصور بأن التاريخ هو قطعة عجين لينة بين يديه يقولبها كيفما يشاء، بغض النظر عن أية حقائق. «يدخل نفر من المسيحيين، ليقتلوا الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا، وتأتي المحكمة العليا الإسرائيلية لتحصر مسؤولية وزير الدفاع شارون بأنه لم يكن يعلم بأن هذه المذبحة ستحدث(!!)».

بهذه البساطة يجري ترديد هذه الأضاليل. أما الحقيقة فإنه في وقت المجزرة كانت القوات الإسرائيلية تحتل بيروت، وكانت تنتشر

وتحيط بالمخيمين من كل الجهات، وكان التنسيق الإسرائيلي الكتائبي في أوجه، فهل من الممكن لأية ميليشيات مسلحة لبنانية أن تدخل المخيمين دون علم وتنسيق مسبق مع القوات الإسرائيلية المحيطة بهما؟ بالطبع لا.

لقد أكدت التقارير الصحفية والإعلامية أن هذه القوات أُدخلت إلى المخيمين الفلسطينيين بأمر من شارون، وبموافقة بعض كبار الضباط الإسرائيليين ومن بينهم الجنرالان رفائيل إيتان وأمير دروري وقائد منطقة بيروت، «وللعلم فإن إيتان ودروري اجتمعا في مطار بيروت، مع سعد حداد قائد القوات اللبنانية آنذاك وضباط آخرين من حزب الكتائب اللبناني، في اليوم المقرر للمجزرة وعشية تنفيذها. هذا ما أكدته صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية، وتحدثت عن مئات القنابل المضيئة التي أطلقها الإسرائيليون فوق المخيم لإنارة الطريق أمام الميليشيات الكتائبية»[٨٣].

وقال الكاتب الإسرائيلي يهوشوع سوبل في صحيفة عل همشمار «في الوقت الذي كان فيه مناحيم بيغن يؤدي صلاته الكاذبة عشية رأس السنة العبرية، داخل الكنيس اليهودي في القدس، كانت صرخات النساء والشيوخ والأطفال تدوي في مخيمي صبرا وشاتيلا طلباً للنجدة وهرباً من الموت، لكن الذين سمعوا صرخات النساء وبكاء الأطفال وتوسلات الشيوخ لم

يتحركوا للنجدة، ولم يتحركوا لوقف حصاد الموت، ولوقف المجزرة».

أما القضاء الإسرائيلي، الذي يتيح للسلطات إبعاد المواطنين الفلسطينيين إلى خارج وطنهم، والذي يجيز هدم بيوت السكان إذا ما شارك أحد أفراد الأسرة بعمل عسكري مقاوم للاحتلال، والذي يتيح أيضاً استعمال العنف بكافة أشكاله مع المعتقلين الفلسطينيين، فلم يكن منتظراً منه أن يكشف حقيقة دور وزير الدفاع شارون في مذبحتي صبرا وشاتيلا.

«لقد شارك شارون في عدة عمليات ومجازر سابقة منها مذبحة قطنة عام ١٩٥٣م، عملية قلقيلية عام ١٩٥٦م، ومذابح أخرى كثيرة غيرهما»(٨٤).

أما مذبحة الخليل، فيبررها نتنياهو ويعتبرها رد فعل للمستوطنين ضد الفلسطينيين في سنوات الانتفاضة!!

إن المستوطنين في الأراضي المحتلة، جاءوا غزاةً، وهم إحدى ظواهر الاحتلال. كيف يمكن، وضمن أية مقاييس، اعتبار نضالات الانتفاضة المشروعة ضد المحتلين الإسرائيليين (عدواناً) على هؤلاء المعتدين؟ إنها تجوز في شريعة نتنياهو وإسرائيل، ويجوز أيضاً اقتراف المذابح(!!) حتى ضد الذين يصلون لربهم، وفي بقعة مقدسة، كالحرم الإبراهيمي في الخليل.

إن مجزرة الخليل هي جزء من المجازر العديدة التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، وهي إحدى السمات الرئيسية للسياسة الإسرائيلية منذ إنشاء الدولة العبرية وحتى الآن. وقد تم الكشف مؤخراً، عن مذبحة إسرائيلية من مئات المذابح التي كانت قد نفذتها قوات (الهاجناه) في النقب ضد الفلسطينيين، وهي مجزرة العرقوب، والتي قتل فيها (١٤) فلسطينياً. وعندما سُئل الناطق باسم الجيش الإسرائيلي عن المجزرة قال:

«هذه الأحداث أكل الدهر عليها وشرب، ولا حاجة لإثارتها، نحن لا نملك أرشيف منذ عام ١٩٤٨م»[٨٥].

في معرض استعراضه لتاريخ (الشعب) اليهودي، يقول نتنياهو: «خلال مئات السنين الماضية، لم يكن أباؤنا في العصر القديم معروفين كضحايا، لا حول لهم ولا قوة، فالتاريخ الروماني وغيره يشير إلى أن اليهود لم يكونوا مرغوبين في العالم القديم... لقد تم احتلال وطن اليهود مرات عديدة... لقد وقف يهود أرض إسرائيل وحدهم في وجه روما... وإذا كانت هناك ميزة واحدة على الأقل تبرز في ثنايا التاريخ اليهودي القديم، فهي تلك المتمثلة برفض الشعب اليهودي الشديد للتنازل عن استقلاله السياسي والديني، واستعداده لمواصلة الكفاح ضد من أرادوا استعباده».

نتنياهو يصنع تاريخاً لليهود على طريقته، اليهود لم يكن لهم وطن في فلسطين، ولكنهم كانوا من بين الأقوام التي غزتها،

وتعرضوا مثلما تعرضت الأقوام الأخرى في فلسطين إلى الغزو [وقد تم الرد على هذه الادعاءات في فصل سابق] غير أن التركيز على تصوير اليهود بأنهم كانوا دوماً ضحايا وغير مرغوبين من العالم القديم، يستحق المزيد من المناقشة، كونه يمثل منطلقاً شمولياً اعتمدته الحركة الصهيونية من أجل إعادة كتابة التاريخ وفقاً لمنطلقاتها الايديولوجية، على طريق خدمة أهدافها. وحول هذا الموضوع يقول الكاتب اليهودي إسرائيل شاحاك: «الكتابات التاريخية اليهودية خلت من وصف حالة المجتمع اليهودي لأنه كان يجري اضطهاد الكتب وحرقها. منذ نهاية الإمبراطورية الرومانية مارست قيادات الجاليات اليهودية سلطةً قانونية واسعة على أعضائها، بل وسلطة قمعية كالجَلْد والحبس والنفي والإعدام تحت ستار مراعاة قواعد الشريعة اليهودية»[٨٦].

لقد توقفت كتابة التاريخ اليهودي منذ القرن الأول الميلادي، وحاولت الحركة الصهيونية أن تصنع تصوراً مرسوماً من أجل إعادة كتابة هذا التاريخ، واكتسبت اليهودية دوماً، معنى دينياً. وهذه الصفة الدينية كانت تحكم تفاصيل السلوك اليهودي اليومي في كل مناحي الحياة. لقد لعب الحاخامات وكبار الأغنياء من اليهود دوراً كبيراً في إبقاء اليهود منعزلين عن المجتمعات التي عاشوا بين ظهرانيها، لأن هذا العزل كان يمكّنهم من فرض سيطرتهم على فقراء اليهود واضطهادهم، وهذا هو أحد أسباب التناقض الرئيسي الذي كان يقوم في بعض الأحيان بين اليهود وبين تلك المجتمعات.

من جهة أخرى، «فإن الكثير من الشرائع التلمودية طافحة لا بأسوأ النعوت لكل الأمم فحسب، بل وبالهجمات الصريحة على المسيحية والسيد المسيح»[٨٧].

أي أن التعاليم العنصرية كانت تفعل فعلها في قيام التناقضات بين اليهود وبين المجتمعات التي عاشوا بين ظهرانيها، على مرّ العصور.

وفي الوقت الحاضر، يردد نتنياهو الأسطوانة العنصرية نفسها، بالنسبة لرؤيته لليهودية مقارنةً مع الديانات أو (القوميات) الأخرى، ويقول: «اليهود يشكلون ظاهرة شاذة عن نظرية الفيلسوف الإيطالي جوفاني بتستافيكو حول دورة الأمم في التاريخ - ولادة، شباب، نضوج، موت - لأن اليهود تلقوا ضربات أكثر من أي شعب آخر، ورغم كل ذلك رفضوا الموت... ويستطرد... الحقيقة المدهشة أنه عندما طلب فريدريك الأكبر من طبيبه أن يأتيه ببرهان على وجود الله اكتفى بالقول، إن وجود اليهود هو الدليل على وجود الله».

المدقق بين السطور التي يذكرها نتنياهو حول اليهود يرى بوضوح تام هذه النظرة الاستعلائية، والتي تصل حدود العنصرية، في كيفية تناوله للمسألة اليهودية، مخالفاً بذلك كل التشريعات والنداءات السماوية التي ساوت بين البشر.

لم يشهد التاريخ تجارب عنصرية أكثر ادعاءً من النازية التي فوّقت «العرق الآري» على جميع بني البشر، لكن مصيرها كان الاندثار.

ولكن التاريخ الحديث شهد آراء عنصرية صهيونية شبيهة بتلك التي دعت إليها النازية. ومن بين أصحاب الآراء العنصرية كل من: «مارتن بوبر، يحزقيال كوفمان الذي دعا إلى الإبادة العنصرية، والفيلسوف المثالي شمويل بيرغمان الذي دعا عام ١٩١٤م إلى طرد جميع الفلسطينيين إلى العراق، وموسى هس - الاشتراكي اليهودي الألماني - الذي دعا إلى العرق اليهودي النقي تماماً مثل العرق الآري النقي»(٨٨).

نتنياهو في آرائه لا يختلف عن آراء أولئك العنصريين، فإنكاره لوجود الشعب الفلسطيني وللتاريخ الفلسطيني، وادعاؤه بأن يهود الدول العربية طردوا من بلادهم مع العلم أن الحركة الصهيونية هي التي أغرت هؤلاء وشجعتهم على مغادرة أوطانهم إلى إسرائيل، من أجل المساهمة في تغيير الواقع الديمغرافي في فلسطين، وادعاؤه بأن الفلسطينيين في إسرائيل يتمتعون بالحرية أكثر من أي دولة عربية بالرغم من كل سياسات القتل والتدمير والإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل ضدهم، وادعاؤه بالمميزات الكبيرة لليهود، كل ذلك يصب في المجرى العنصري الآنف الذكر، والعنصريون في العادة لا يصنعون سلاماً. إن العنصرية والسلام مفهومان

متناقضان، وضدان لا يلتقيان.

ومع كل ذلك، يدعي زعيم الليكود ورئيس الوزراء برغبة إسرائيل في السلام قائلاً «لا توجد بلاد في العالم يسودها الميول والرغبة بالسلام وبسرعة مثلما هي الحال في إسرائيل».

ولكن عن أي سلام يتحدث؟ وبأي الطرق؟ وفي الإجابة عن هذين السؤالين يقول نتنياهو: «الوجه الثاني للتاريخ اليهودي في جيلنا الحالي هو إعادة تعبئة القوة اليهودية.... وبعد قيام دولة إسرائيل أدرك معظم اليهود الأهمية الحاسمة لبناء قوة عسكرية يهودية... لم يعد في المنطقة عنصر قادر على كبح الطموحات العدوانية للأنظمة العسكرية في الشرق الأوسط سوى إسرائيل، فإسرائيل تعتبر عنصراً مساعداً على تثبيت الاستقرار في منطقة مضطربة... يبدو أن الكثيرين من اليهود في إسرائيل توصلوا إلى استنتاج بأن العرب يرغبون في التوصل إلى سلام مع إسرائيل لاعتقادهم بأن العرب يحملون نفس المشاعر، متجاهلين الاختلافات القائمة من حيث الثقافة والتاريخ والدين والقيم السياسية التي تفصل بين المجتمع الإسرائيلي، والعالم العربي».

هذه (الحقائق والمسلمات!!)، يسوقها نتنياهو في مخاطبة الإسرائيليين والعرب والعالم، من أجل إيجاد المسوغات للاحتفاظ بالأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة وهضبة الجولان باعتبار «أن القوة هي حجر الزاوية لكل جهد يستهدف كسب حلفاء جدد

والمحافظة على أية تحالفات قائمة».

لقد اعتمدت هذا المبدأ أنظمة دكتاتورية كثيرة في التاريخ القديم والحديث، ولكن القوة بحد ذاتها لم تكن في يوم من الأيام، ضماناً لاستمرارية هذه الأنظمة، وأحسن مثال على ذلك النازية.

والأمم بدورها، ومهما بلغت من قوة، ستذبل وتنحسر إن اعتمدت هذه اللغة في تعاملها مع الآخرين، لأن لغة القوة التي يدعو لها نتنياهو هي لغة الاستعمار والظلم والعدوان. والتاريخ يعطينا أمثلة لإمبراطوريات استعمارية اندثرت وانحسرت في حدود دولتها بعد أن كانت الشمس لا تغيب عن ممتلكاتها ومستعمراتها.

السلام والسلام العادل والذي يضمن للشعوب المقهورة حقوقها هو المرشح الوحيد للاستمرار والبقاء.

يسخر نتنياهو في هذا الفصل (العاشر من كتابه) من حركات التحرر الوطني للشعوب النامية بتسميته، «جمال عبد الناصر، وهوشي منه، وفيديل كاسترو، ديكتاتوريين صغار وخلفاء لهتلر».

إن هؤلاء الزعماء الذين يسخر منهم نتنياهو يعدون من طليعة زعماء الحركات الوطنية التحررية في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقادوا نضال شعوبهم لتحرير بلدانهم من الاستعمار.

فعندما كان هوشي منه يقود نضال الشعب الفيتنامي ضد الإمبريالية الأمريكية اكتسب عطف وتضامن كل شعوب العالم، بما فيهم قطاعات واسعة داخل الولايات المتحدة نفسها.

ولعب الزعيم العربي جمال عبد الناصر دوراً عربياً ودولياً في تصفية بقايا الاستعمار في القارات الثلاث، ويكفيه فخراً صموده أمام ثلاث من أعتى الدول تسليحاً في عام ١٩٥٦م، وصموده في كافة معاركه النضالية الأخرى على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أما فيديل كاسترو فقد قاد حركة التحرر الوطني الكوبية من أجل تحرير شعبه من نظام باتيستا العميل، الذي جعل من كوبا مرتعاً للدعارة الأمريكية ويكفي كاسترو فخراً أنه يقف ويصمد أمام أقسى حصار يتعرض له شعب من قبل الولايات المتحدة الدولة الإمبريالية الأولى في العالم.

إن تقييم نتنياهو له ما يبرره، لأن الوجه الآخر للحقيقة يتمثل في وقوف إسرائيل دوماً إلى جانب الأنظمة العنصرية التي يمقتها العالم، وخير مثال على ذلك وقوفها وتحالفها مع نظام جنوب افريقيا العنصري السابق، عندما كان العالم كله يتعاطف مع نضال شعب جنوب افريقيا عدا إسرائيل، حيث كان العالم في واد والسياسة الإسرائيلية في وادٍ آخر.

الحقائق أوضح وأسطع من نتنياهو ولن يستطيع تغطية الشمس

بغرباله. هذه الحقائق سجلها التاريخ الحديث، وشهد الجيل الحالي على أحداثها.

ونرد على ما يدعيه نتنياهو «من أن العرب نسجوا قناعاً من الأكاذيب بالادعاء بأن القضية الفلسطينية هي قلب النزاع في الشرق الأوسط، وتفوقت هذه الأنظمة في حقل الدعاية على إسرائيل»، بأن أكذوبته الكبرى لا تنطلي على أحد فالقاصي والداني يعرف الخطة الصهيونية وإمساكها بمجالين على الصعيد العالمي، الاقتصاد والإعلام، وأنها نجحت فعلاً في السيطرة على هذين المجالين في دول كثيرة.

ويكفي أن نذكر في هذا المجال حادثتين قريبتين تدلان على الحصار والتعتيم الإعلامي الذي تقوم به الصهيونية العالمية ومحاربتها لكل من يحاول التنقيب في (المُسلّمات) التي ترددها.

الحادثة الأولى: لم يستطع المفكر والفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي نشر وجهة نظره عن الحركة الصهيونية في أي جريدة أو صحيفة من صحف «العالم الحر»، ولم يجد صحيفة تنشر كتابه في هذا الموضوع أو تكتب رده على الحملات الإعلامية التي تعرض لها عند نشر كتابه بسبب ضغط إسرائيل والمنظمات الصهيونية على وسائل الإعلام... التي تدعي الديمقراطية في العالم المسمى «العالم الحر».

الحادثة الثانية: عندما أبدى الممثل المشهور مارلون براندو وجهة نظره وصرح بأن اليهود يسيطرون على شركة هوليوود للسينما قامت الدنيا عليه (!!) وأصرت المنظمات الصهيونية على اعتذاره لليهود، وبالفعل اعتذر منهم.

ومعروف لدى القاصي والداني أن المنظمات الصهيونية الأمريكية تسيطر على غالبية الشركات الاقتصادية والإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى.

أما حول ادعاء نتنياهو بأن «إسرائيل لم تحصل على مساعدة أمريكية في الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧م»، فعارٍ عن الحقيقة لأن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت وبشكل مباشر في إنشاء وولادة الدولة العبرية (وقد تطرقنا إلى ذلك في فصل سابق) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، اتخذ قراراً منذ عام ١٩٤٩م بتقديم مساعدة بمبلغ (١٠٠) مليون دولار سنوياً لإسرائيل. وفي عام ١٩٥١م وسعت أمريكا نطاق برنامجها لمنح المساعدات والهبات لكي يشمل إسرائيل، بمنحها على مدى ثلاثة أعوام هبات بقيمة (١٨٥) مليون دولار سنوياً لشراء البضائع من أمريكا، وتتابع تدفق هذه الهبات حتى عام ١٩٦٢م.

«وخلال عامي ١٩٥٧/ ١٩٥٨م أسست هيئة أمريكية

جديدة للإشراف على منح القروض في نطاق المساعدات الخارجية سميت «صندوق قروض التنمية» قامت بمنح إسرائيل عدة قروض بالعملة المحلية لشراء المعدات والتجهيزات اللازمة لها[٨٩].

ودمج الصندوق المذكور عام ١٩٦١/ ١٩٦٢م في نطاق «هيئة التنمية العالمية» التي بدأت منذ ذلك الوقت تلعب دوراً كبيراً في توجيه القروض وتخص بها إسرائيل. هذا بالإضافة إلى المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تلقتها إسرائيل في المجالات المختلفة.

لقد تمكنت الحركة الصهيونية وأدواتها الإعلامية من طمس القضية الوطنية للشعب الفلسطيني لسنوات عديدة... إلى أن قام الفلسطينيون بثورتهم وطرقوا الذهنية العالمية بنضالاتهم وتضحياتهم الكبيرة - والتي ما زالت مستمرة - فأدرك العالم حقيقة الظلم الذي اقترف بحقهم، والعدوان الدائم الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضدهم.

الاحتلال فعلاً (خطيئة)، وما استمر الاحتلال ستبقى هذه الخطيئة، وبالتالي فإن عوامل الصراع وجذوره ستبقى قائمة.

إن إحدى الاستنتاجات الرئيسية لنتنياهو في هذا الفصل هي قوله «نستطيع القول، بالتأكيد إن النزاعات السياسية والدينية في الشرق الأوسط لن تنتهي في المستقبل المنظور إلا إذا قبلنا بفكرة

وقوف نهاية التاريخ على الأبواب وأن عهد عودة المسيح يقترب».

إذن، فالخلفية التي ينطلق منها نتنياهو هي «القوة اليهودية» وفرض السياسات الإسرائيلية بهذه القوة(11).

إن الصلف والعدوانية التي ينطق بها كل حرف من حروف كتاب نتنياهو يبين بما لا يدع مجالاً للشك، أن إسرائيل لا تريد سلاماً حقيقاً مع العرب، وإن ما تريده هو أن يمتثل العرب لما تخططه إسرائيل... وهذا لن يحدث أبداً... حتى وإن جرى التوقيع على اتفاقيات (سلام) مع هذه الدولة أو تلك من الدول العربية، إن لم تضمن هذه المعاهدات للشعب الفلسطيني حقوقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس. وإن لم تضمن هذه المعاهدات كذلك انسحاباً إسرائيلياً من كافة المناطق المحتلة للدول العربية، فلن يكتب لهذا (السلام) أن يعيش أو ينجح لأنه وُلد مشوهاً، والظواهر المشوهة وكما يُقال، هي انحراف عن مسار التاريخ... ليس إلّا.

عوامل الصراع العربي الإسرائيلي ما زالت قائمة، والزمن يدور دورته، وعجلة التاريخ في حركة مستمرة، ولن يستطيع أحد إيقافها لا نتنياهو ولا غيره مهما امتلكت إسرائيل من مظاهر القوة.

المراجع والهوامش

١ - موسوعة الصهيونية وإسرائيل، دار هرتزل، نيويورك ١٩٧١، المجلد الثاني، ص (١٢٦٢).

٢ - روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.

٣ - روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.

٤ - إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية، وطأة ثلاثة آلاف سنة، ترجمة صالح علي سوداح، دار بيسان، بيروت، ١٩٩٥م، ص ٤٣.

٥ - كارل ماركس، المسألة اليهودية، ترجمة محمد عيتاني، بيروت.

٦ - روجيه غارودي، قضية إسرائيل والصهيونية السياسية، ترجمة د. إبراهيم الكيلاني، دمشق ، ١٩٨٤م، ص ١٠ - ١٤.

٧ - د. حسين الطنطاوي، الصهيونية والعنف، الفلسفة والاستراتيجية، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧م، ص ٤٧-٤٩.

٨ - إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية، مصدر سبق ذكره. (مصدر رقم ٤).

٩ - كمال الصليبي، التوراة جاءت من جزيرة العرب، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥م.

١٠ - د. حسين الطنطاوي، الصهيونية والعنف، مصدر سبق ذكره. (مصدر رقم ٧).

١١ - محمد عزة دروزة، تاريخ بني إسرائيل من أسفارهم، المكتبة العربية، صيدا، ١٩٦٩م.

١٢ - شفيق الرشيدات، فلسطين، تاريخاً وعبرة ومصيراً، دار النشر المتحدة للتأليف والترجمة، ١٩٦١م.

١٣ - غوستاف لوبون، تاريخ الحضارات الأولى، ترجمة عادل زعيتر، ١٩٥٠م، ص ١١٤ - ١٢٨.

١٤ - روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥ - ١٦٨. (مصدر رقم ٢).

١٥ - فلسطين، لجنة التقسيم، كتاب يحتوي توصيات هذه اللجنة التي عرضت على البرلمان البريطاني في عام ١٩٣٨م ص ١- ٥٢.

١٦ - تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية، مذكرة

بريطانيا للأمم المتحدة المختصة بفلسطين عام ١٩٤٧م.

١٧ - تقرير اللجنة الملكية البريطانية سنة ١٩٣٧م.

١٨ - شفيق الرشيدات، فلسطين، تاريخاً وعبرة ومصيراً، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥. (مصدر رقم ١٢).

١٩ - إسرائيل شاحاك، عنصرية دولة إسرائيل، ص ١٥٢.

٢٠ - روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥ وما بعدها. (مصدر رقم ٢).

٢١ - الموسوعة الفلسطينية، في تاريخ البحث وتفسير الآثار الفلسطينية - القسم الثاني - المجلد الثاني، ص ٧.

٢٢ - نيكوس كازانتزاكي، رحلة إلى فلسطين، ترجمة منيّة سمارة ومحمد الظاهر، ١٩٨٩م، ص ٣٨٥.

٢٣ - الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثالث، ص ٤٧٤ - ٤٧٥.

٢٤ - بيان نويهض الحوت، فلسطين، القضية، الشعب، الحضارة، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت: ١٩٩١، ص ٣٦.

٢٥ - مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، دار الطليعة بيروت، ١٩٦٥م، الجزء الأول - القسم الأول، ص ٥٣٨ - ٥٤١.

٢٦ - بيان نويهض الحوت، فلسطين، القضية، الشعب، الحضارة - مصدر سبق ذكره، ص ٥١. (مصدر رقم ٢٤).

٢٧ - د. عفيف البهنسي، العمارة والزخرفة في فلسطين منذ الفتح العربي الإسلامي، الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الرابع، دراسات الحضارة، ص ٧٨٣ - ٨٣٠.

٢٨ - عبد الرحمن المزيّن، موسوعة التراث الفلسطيني، الأزياء الشعبية الفلسطينية، ص ١٢٩ وما بعدها.

٢٩ - فكتور سحاب، الحياة الشعبية في فلسطين، الفنون والتقاليد الشعبية والحرف اليدوية. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الرابع، ص ٦٨٣.

٣٠ - د. شوقي شعث، فلسطين أرض الحضارات، دار الطرقجي، ص ١٤٤.

٣١ - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين الصادر عن الجامعة العربية، ص ٨٦.

٣٢ - توينبي، دراسة في التاريخ، مجلد ٨، ص ٣٠٤.

٣٣ - د. فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م، ص ١٢ - ١٣.

٣٤ – د. أسعد عبد الرحمن، الصهيونية من عام ١٨٩٧م، مركز الأبحاث، بيروت، تقرير لجنة شو، ص ٦٢ – ٦٣.

٣٥ – نص كتاب رمزي ماكدونالد إلى وايزمن باللغتين العربية والإنجليزية، مثبت في كتاب الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين، المجموعة الأولى، ص ١٨٨ – ٢٠٢.

٣٦ – د. فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٥. (مصدر رقم ٣٣).

٣٧ – تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية، مذكرة بريطانيا إلى الأمم المتحدة المختصة بفلسطين عام ١٩٤٧م.

٣٨ – الفريدلينتتال – ثمن إسرائيل.

٣٩ – الرواية الرسمية الإسرائيلية للثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦ – ١٩٣٩م. ترجمها عن العبرية أحمد خليفة. إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع جامعة الكويت عام ١٩٨٩م.

٤٠ – النص مثبت في كتاب الوثائق (Book of documents) المقدم من الوكالة اليهودية للأمم المتحدة.

٤١ – نصوص قرارات الحزبين مثبتة في المصدر السابق (رقم ٤٠).

٤٢ – شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، مصدر

سبق ذكره، ص ١٧٠ - ١٨١. (مصدر رقم ١٢).

٤٣ - جودت السعد، الأدب الصهيوني الحديث بين الإثارة والواقع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١م، ص٢٠.

٤٤ - د. مسعود ضاهر، مجابهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني للشرق العربي، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٨٩م، ص ٨٩ - ١٣٥.

٤٥ - د. عبد الوهاب المسيري «اكذوبة الثقافة اليهودية»، مقالة منشورة في مجلة العربي الكويتية، العدد ٣٤٦ أيلول/ ١٩٨٧م، ص ٢٥.

٤٦ - إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية، التاريخ اليهودي، وطأة ثلاثة آلاف سنة، مصدر سبق ذكره. (مصدر رقم٤).

٤٧ - عبد الرحمن عبد الغني، المانيا النازية وفلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥م، ص ٦٩.

٤٨ - الكتاب الأبيض، موسكو، ١٩٨٥م، ص ١٢٥.

٤٩ - عبد الرحمن عبد الغني، المانيا النازية وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦ - ٩٧. (مصدر رقم ٤٧).

٥٠ - غالدر - المذكرات الحربية، الجزء الأول، ص ٣٩.

٥١ – بيزمينسكي – الألغاز المكشوفة للرايخ الثالث، جزء (١) موسكو، ١٩٨٤م، ص ١٧٠.

٥٢ – اليكسي جورافسكي، الإسلام والمسيحية، تعريب د. خلف الجراد، سلسلة عالم المعرفة – كتاب رقم ٢١٥، الصادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – ١٩٩٦م.

٥٣ – محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧م حرب الثلاثين سنة، ١٩٩٠م، ص ١٥٢ – ١٥٧.

٥٤ – محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧ – مصدر سبق ذكره. (مصدر رم ٥٣).

٥٥ – هشام شرابي، المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وأمريكا – منشورات دار النهار – بيروت، ١٩٧٠م، ص ٧٨ – ٨٥.

٥٦ – اتفاقيات جنيف، القواعد الأساسية، العقوبات – اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ١٩٧٧.

٥٧ – عبد الرحمن عبد الغني، المانيا النازية وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣. (مصدر رقم ٤٧).

٥٨ – دافيد يسرائيلي، «الرايخ الألماني وأرض إسرائيل» ١٩٧٤م، ص ١٧٤.

٥٩ - عادل مالك، من رودس إلى جنيف - دار النهار للنشر - بيروت، ١٩٧٤م.

٦٠ - د. محمد طلعت الغنيم، الأحكام العامة في قانون الأمم - قانون السلام، منشأة المعارف - الاسكندرية.

٦١ - عقيد ركن صائب مصباح العاجز، نظرية الأمن الإسرائيلي، عمان، دار النسر، ١٩٨٩م، ص ١٦١ - ١٦٣.

٦٢ - المقدم الهيثم الأيوبي وهشام عبد الله، ميزان القوى العربي الإسرائيلي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤م.

٦٣ - قاسم محمد جعفر، ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الأوسط ١٩٨٤ - ١٩٨٥م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥م.

٦٤ - عقيد ركن صائب مصباح العاجز، نظرية الأمن الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩. (مصدر رقم ٦١).

٦٥ - زئيف شيف، نظرية الأمن الإسرائيلي والحرب القادمة - ترجمة هارون محاميد - عمان، ١٩٧٨م، ص ١٤.

٦٦ - رياض الأشقر، الأداة العسكرية الإسرائيلية والحرب الإسرائيلية - العربية المقبلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

بيروت، ١٩٧٩، ص ٩٣.

٦٧ - شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد - ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع - عمان ١٩٩٤م،ص٦٤.

٦٨ - داني روبنشتاين، غوش ايمونيم، الوجه الحقيقي للصهيونية، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣م، ص ١١ - ٣١.

٦٩ - إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية، وطأة ثلاثة آلاف سنة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨. (مصدر رقم ٤).

٧٠ - هجرة اليهود السوفيات والاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ترجمة عبد الحليم حزين، مكتب الغد للدراسات والأبحاث، عمان، ١٩٩٠م، ص ١٢ - ١٥.

٧١ - «لجنة فتح الحدود» مذكرة حول هجرة اليهود السوفيات، واشنطن، باريس، ٢٣/ أيار/ ١٩٩٠م.

٧٢ - غيرمان سميرنوف، كيف تكونت الدولة الصهيونية أو قصة القنبلة النووية السوفياتية، ترجمة د. سلطان القسوس، عمان، ١٩٩٤م، ص ١ - ٦٤.

٧٣ - سارا روي، دراسة حول قطاع غزة والضفة الغربية، ١٩٨٦م.

٧٤ - هجرة اليهود السوفيات، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢. (مصدر رقم ٧٠).

٧٥ - إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية، مصدر سبق ذكره. (مصدر رقم ٤).

٧٦ - إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية، مصدر سبق ذكره، الفصل الخامس. (مصدر رقم ٤).

٧٧ - هجرة اليهود السوفيات - مصدر سبق ذكره. (مصدر رقم٧٠).

٧٨ - روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية - مصدر سبق ذكره. (مصدر رقم ٢).

٧٩ - مجلة تاريخ الحرب العالمية الثانية - تشرين أول ١٩٥٦م.

٨٠ - لوسي دافيدوفيتش، الحرب ضد اليهود، ١٩٧٥م، ص١٢١.

٨١ - روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره. (مصدر رقم٢).

٨٢ - روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره. (مصدر رقم ٢).

٨٣ - بهاء الدين شوقي الرفاعي، المذبحة، مؤسسة دار الحياة، دمشق، ١٩٨٣م.

٨٤ - شارون هذا الرجل وحياته، مترجم عن العبرية، تقديم د.محجوب عمر - مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤م.

٨٥ - جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٩٧م نقلاً عن صحيفة الصنارة التي تصدر في الناصرة.

٨٦ - إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية، مصدر سبق ذكره. (مصدر رقم ٤).

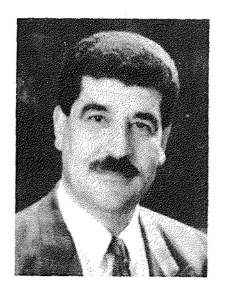
٨٧ - إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية، مصدر سبق ذكره. (مصدر رقم ٤).

٨٨ - إسرائيل شاحاك التاريخ اليهودي، اليديانة اليهودية، مصدر سبق ذكره. (مصدر رقم ٤).

٨٩ - إسرائيل خنجر أمريكا، سلسلة دراسات مؤسسة الأرض، الكتاب رقم (٨).

المحتوى

فايز رشيد



- من مواليد مدينة قلقيلية عام ١٩٥٠ ـ فلسطين. أبعده الاحتلال الصهيوني في عام ١٩٧٠ إلى الأردن، بعد أن أمضى سنتين في سجونه.
- مشارك وله نشاطات سياسية شعبية مختلفة.
- عضو الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.
- كاتب سياسي، وكاتب قصة قصيرة وله العديد من الأبحاث والمقالات المنشورة في مجلات وصحف عربية مختلفة.
- يمارس عمله كطبيب حائز على درجة الدكتوراه في الطب.
- عضو نقابة الأطباء الأردنية.